

الْبَحْثُ فِي الْإِيمَانِ

بشرح الأكراماني

لِلْجَزْءِ الْغَمَّاشِ

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

طبعة اولى : ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م

طبعة ثانية : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

دار إحياء التراث العربي
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ بَيْعِ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ وَغَيْرِهَا وَكَرِهَ عُمَرَانُ بْنُ حَصِينٍ بَيْعَهُ

بيع السلاح
في الفتنة

فِي الْفِتْنَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَفْلَحٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حُنَيْنٍ فَأَعْطَاهُ يَغْنَى دِرْعًا فَبَعْتُ الدِّرْعَ فَأَتَبَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلَتْهُ فِي الْإِسْلَامِ

١٩٧٢

بَابُ فِي الْعِطَّارِ وَيَبِيعُ الْمِسْكَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا

١٩٧٣
المجلس الصالح

قوله (عمران بن حصين) بضم المهملة الاولى وفتح الثانية وسكون التحتانية وبالنون الخزاعي من فضلاء الصحابة مر في التيمم و (ابن أفلح) بأفعل التفضيل من الفلاح بالغاء والمهملة عمر ابن كثير ضد القليل ابن أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري و (أبو محمد) اسمه نافع مر في باب جزاء الصيد و (أبو قتادة) هو الحارث ابن ربيعي مر في الوضوء . قوله (حنين) بضم المهملة منصرفا واد بين مكة والطائف وراء عرفات و (اتبعت) أي اشتريت و (المخرّف) بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء البستان الذي يخترق منه النمر و (بنو سلمة) بفتح السين وكسر اللام و (تأثلت) بصيغة متكلم ماضى التفعيل من الأثل بالمثلثة وهو الأصل أي اتخذته أصلا للمال وقد اختصر من الحديث شيء لا يتم الكلام إلا به وهو أنه قاتل رجلا من الكفار فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم هذه الدرع وسلبه

عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا بَرْدَةَ بْنَ أَبِي مُوسَى
عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَلُ الْجَلِيسِ
الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوِّءِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْمُسْكِ وَكَبِيرِ الْحَدَّادِ لَا يَعْدُمُكَ مِنْ
صَاحِبِ الْمُسْكِ إِمَّا تَشْتَرِيهِ أَوْ تَجِدُ رِيحَهُ وَكَبِيرِ الْحَدَّادِ يَحْرِقُ بِدَنِّكَ أَوْ ثَوْبَكَ
أَوْ تَجِدُ مِنْهُ رِيحًا خَبِيثَةً

١٩٧٤

ذكر الحجام

بَابُ ذِكْرِ الْحَجَّامِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ
حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو طَيْبَةَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَخْفَفُوا مِنْ خَرَاجِهِ

وهو مشهور وسيأتي في المغازي في غزوة حنين إن شاء الله تعالى . قوله ((أبو بردة)) بضم الموحدة
في اللفظين وائتم الأول بريد مصغر البرد والثاني عامر تقدما في باب أي الاسلام أفضل . قوله
((كبير الحداد)) هو زق أو جلد غليظ ينفخ به النار وفي الكلام لف ونشر . فان قلت المشبه به
الكبير أو صاحب الكبير لاحتمال عطف الكبير على الصاحب وعلى المسك ؟ قلت : ظاهر اللفظ أنه
الكبير والمناسب للتشبيه أنه صاحبه . قوله ((لا يعدمك)) بفتح الدال من عدم الشيء بالكسر
أعدمه أي فقدته . فان قلت ما فاعله ؟ قلت كلمة « إِمَّا » زائدة ويشترط فاعله سواء كان مع أن الناصبة
أو بدونها لجواز وقوع المضارع موقع المصدر وإن كان بدرن الناصبة نحو : « وقالوا مات شاء فقلت ألهو »
ويجوز أن يكون الفاعل ما يدل عليه إما أي لا يعدمك أحدا الأمرين . قوله ((أبو طيبة)) بفتح المهملة
وسكون التحتانية وبالموحدة اسمه نافع الحجام مولى محبصة بضم الميم وفتح الحاء المهملة واسكان
التحتانية وبالمهملة ابن مسعود الانصاري و((أهله)) هم بنو بياضة ضد السواد . والمراد هنا بالخراج بفتح

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ احْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْطَى الَّذِي حَجَّمَهُ وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ

١٩٧٥

بَابُ التَّجَارَةِ فِيمَا يُكْرَهُ لِبَسُهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِحُلَّةٍ حَرِيرٍ أَوْ سِرَاءٍ فَرَأَاهَا عَلَيْهِ فَقَالَ إِنِّي لَمْ أُرْسِلْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ إِنَّمَا بَعَثْتُ

١٩٧٦
التجارة فيها
يكراه لبسه

المعجمة ما يقرره السيد على عبده أن يؤديه إليه كل يوم . التيمى : فيه دليل على إباحة مقاطعة المولى عبده على خراج معلوم مياومة أو مشاهرة وجواز وضع الضريبة عنه والتخفيف عليه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله كم ضربيتك فقال ثلاثة أصع فوضع عنه صاعا وإنما أضيف الوضع إليه لأنه كان هو الأمر به . قوله (أعطى الذى حججه) لم يذكر المفعول الثانى وهو نحو شيئا أو صاعا من تمر بقريئة الحديث السابق . فان قلت تقدم فى باب موكل الربا أنه نهى عن ثمن الدم وقد فسر بأجرة الحجام قلت الثمن محمول على ظاهره ولئن سلمنا أن المراد به الأجرة فالنهى للتنزيه (باب التجارة فيما يكره لبسه) قوله (أبو بكر) هو عبد الله بن حفص بالفاء والمهملتين الزهري مر فى أول الفصل قوله (سیراء) بكسر المهملة وفتح التحتانية وبالمد برد فيه خيوط صفرة وقل هى المضلعة بالحرير وقل إنها حرير محض مرفى كتاب الجمعة و (تلبس) بفتح الواو حدة و (الخلاق) النصيب وهذا مطلق لا بد من تقييده بالرجال وبالأخرة بالروايات المقيدة له : فان قلت فالترجمة عامة للرجال والنساء وحرمة لبس الحرير مختصة بهم . قلت هذا الحديث يدل على بعض الترجمة والذى بعده على تمامها أو يقال

إِلَيْكَ لَتَسْمَعَ بِهَا يَعْنِي تَبِعَهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ
عَنْ نَافِعٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا
أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اشْتَرَتْ نَمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْهُ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ
اللَّهِ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاذَا أَذْنَبْتُ فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا بَالُ هَذِهِ النَّمْرُقَةِ قُلْتُ اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لَتَقْعُدَ عَلَيْهَا
وَتُوسِدَها فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ فَيَقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ وَقَالَ إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ
لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ

١٩٧٨

صاحب السلعة
أحق بالسوم

بَابُ صَاحِبِ السِّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسُّومِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى

المراد بالكرهية التنزيه وهى لا تختص بهم فبقى على إطلاقه قوله (نمرقة) بضم الراء وأما النون
فقد حكى فيها الثلاث وهى الوسادة الصغيرة . فان قلت الاشتراء أعم من التجارة فكيف يدل على
الخاص الذى هو التجارة التى عقد عليها الباب ؟ قلت : حرمة الجزء مستلزمة لحرمة الكل أو هو من
باب إطلاق الكل وإرادة الجزء . الخطأ : فيه أن الصورة محرمة حيث كانت من سقف أو جدار أو
بساط كان لها شخص مائل أو لم يكن ومعنى (خلقتم) قدرتم وصورتم بصور الحيوان . قوله (الملائكة)
فان قلت ما حكم الكرام الكائنين ؟ قلت إما أنه عام مخصوص وإما أن يلتزم عدم دخولهم قوله (أبو التياح)

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ وَفِيهِ خَرِبٌ وَنَخْلٌ

١٩٧٩

كم يجوز
الخيار

بَابُ كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ

سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَكُونَ الْبَيْعُ

١٩٨٠

خِيَارًا قَالَ نَافِعٌ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ **حَدَّثَنَا** هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا . وَزَادَ أَحْمَدُ **حَدَّثَنَا** بِهِ زَيْدٌ قَالَ قَالَ هَمَّامٌ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي التَّيَّاحِ فَقَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي الْخَلِيلِ لَمَّا حَدَّثَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

بفتح الفوقانية وشدة التحتانية وبالمهملة يزيد من الزيادة البصري مر في العلم (وبنو النجار) بفتح النون وشدة الجيم (ثامنونى) أى قدروا الى ثمن حائطكم أى قيمته وثامنه بكذا أى قدر معه الثمن و (السوم) معناه تعيين الثمن وتقديره وهذا الحائط هو الذى بنى فيه مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدم شرحه فى باب هل تنبش قبور المشركين فى كتاب الصلاة (باب كم يجوز الخيار) وهو اسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين لإضاء البيع أو فسخه أو من التخيير قوله (صدقة) بالمفتوحات الثلاث مر فى باب العلم بالليل ولفظ (أو يكون) بالنصب لأن أو بمعنى إلا أن وإنما كان ابن عمر يفارق ليلزم العقد. قوله (بهز) بفتح الموحدة وسكون الهاء وبالزاي ابن أسد مر فى باب الغسل بالصاع و (همام) هو ابن يحيى قال عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى فى كتاب الجرح

الحَارِثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ

١٩٨١
إذا لم يوقت
في الخيار

بَابُ إِذَا لَمْ يُوقَّتْ فِي الْخِيَارِ هَلْ جُوزُ الْبَيْعِ **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ وَرُبَّمَا قَالَ أَوْ يَكُونُ بَيْعَ خِيَارٍ

الهمان بالخيار
ما لم يتفرقا

١٩٨٢

بَابُ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَشَرِيحُ وَالشَّعْبِيُّ وَطَاوُسٌ وَعَطَاءُ وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا حَبَانُ حَدَّثَنَا

والتعديل هز يروى عن همام وروى عنه أحمد بن حنبل . قوله : ﴿ إذا لم يوقت ﴾ فان قلت ما معنى هذه الترجمة قلت معنى إذا لم يوقت في البيع زمان الخيار بيوم أو نحوه هل يكون ذلك البيع لازما في تلك الحال أو جائزا ومعنى اللزوم أن لا يسمعه الفسخ والجواز بضد ذلك . قوله ﴿ البيعان ﴾ بكسر الياء المشددة . لإطلاق البيع على المشتري إما تغليبا وإما نظرا إلى أن البيع لفظ مشترك استعمال في معنييه . قوله ﴿ اختر ﴾ قال الرافي : لو قال أحدهما لصاحبه اختر فقال الآخر اخترت انقطع خيارهما جميعا وإن سكت لم ينقطع خياره وينقطع خيار القائل في أصح الوجهين لأن لفظ اختر رضا منه باللزوم . قوله : ﴿ أو يكون ﴾ أي إلا أن يكون أي هما بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا ولو قبل التفرق وإلا أن يكون بيع شرط الخيار ولو بعد التفرق . قوله ﴿ شريح ﴾ بضم المعجمة وفتح الراء وسكون التحتانية وبالمهمله القاضى في زمان عمر رضى الله عنه مر في باب الاغتسال إذا أسلم في المسجد وعبد الله ﴿ بن أبي مليكة ﴾ مصغر الملكة في باب خوف المؤمن . قوله ﴿ إسحاق ﴾ قال الغساني : لم أجد إسحاق هذا منسوبا عند أحد من رواة الجامع ولعله إسحاق بن منصور فقد روى مسلم في صحيحه عنه عن حبان بن هلال . قوله ﴿ حبان ﴾ بفتح المهملة وشدة

شُعْبَةُ قَالَ قَتَادَةُ أَخْبَرَنِي عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ
 سَمِعْتُ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورُكٌ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا
 وَكُتِمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ
 نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ
بَابُ إِذَا خِيرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ **حَدَّثَنَا**

١٩٨٣

١٩٨٤
التعريف بالبيع

قَتِيبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ

الموحدة وبالنون مرفى في باب فضل صلاة الفجر . قوله (فان صدقا) يعنى فان صدق البائع في
 صفة المبيع من العيب ونحوه وكذا المشتري في عوضه (بورك) أى كثر نفعهما وإن كتبا عيب متاعهما
 وكذبا فيه أزيلت بركة بيعهما . وفيه اشعار بأن علة شرعية خيار المجلس تحرى المتبايعين الوقوف
 على عيب متاعه وعلى ما هو عوضه منه ولهذا عقبه به . قوله (إلا بيع الخيار) فيه
 ثلاثة أقوال أحها أنه استثناء من أصل الحكم أى هما بالخيار إلا بيعا جرى فيه التخايير وهو
 اختيار إمضاء العقد فان العقد يلزم به وإن لم يتفرقا بعد والثاني أن الاستثناء من مفهوم الغاية
 أى أنهما بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيعا شرط فيه خيار يوم مثلا فان الخيار باق بعد التفرق إلى
 مضي الأجل المشروط والثالث أن معناه إلا البيع الذى شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس فيلزم
 البيع بنفس العقد ولا يكون فيه خيار أصلا وهذا تأويل من يصحح البيع على هذا الوجه

مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ قَتْبَايَعًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ
الْبَيْعُ وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ يَتَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ

١٩٨٥
إذا كان
البائع بالخيار

بَابُ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ
يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كُلُّ بَيْعٍ لَا يَبِيعُ يَبِيعُ يَبِيعُ حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا

وهو باطل عند الشافعية قال الرافعي : والاستثناء على هذا التأويل من لفظ بالخيار . الخطابي :
الحديث رواه مالك ولم يقل بخيار المجلس فروايته حجة عليه ورأيه متروك له وقال ولفظ (كانا
جميعا) يبطل كل تأويل أوله من خالف ظاهر الحديث من أهل العراق وغيرهم وفيه أبلغ دلالة على أن
التفرق بالبدن هو القاطع للخيار وأن للمتبايعين أن يتركا البيع بعد عقده مادام في مجلسهما ولو كان
معناه التفرق بالأراء لخلا الحديث عن الفائدة لأن الناس مخلون وآراءهم في أملاكهم قبل أن يعقدوا
عليها عقدا فأى فائدة في ذكر البيع حينئذ وإذا كان حقيقة البيع العقد فليس بعده إلا
التزاييل بالأبدان . هذا وراوى الحديث هو ابن عمر وقد فسر معنى الحديث حيث كان إذا اشترى شيئا
يعجبه فارق صاحبه . قوله (أو يخير) بالجزم والنصب (ولم يترك) أى لم يفسخ البيع اعلم أن
المفهوم من التفرق هو التفرق بالأبدان ومن نفي خيار المجلس أول التفرق بالتفرق بالقول وهو
الفراغ عن العقد وحمل المتبايعين على المتساومين لأنهما على صدد البيع فارتكبا مخالفة الظاهر
من وجهين بلا ضرورة مع أن الحديث الذى نحن فيه لا يفيد هذا التأويل . التيمى : البيع لا يلزم
بنفس العقد بل يثبت لكل منهما خيار الفسخ مادام في المجلس إلى أن يتفرقا أو يتراضيا به في
المجلس وقال أبو حنيفة ومالك : يلزم بمجرد العقد وليس لهما خيار المجلس ويبطل قولهما بأنه صلى الله عليه
وسلم أثبت لهما الخيار بعد تسميتهما متبايعين وكل اسم اشتق من فعل فانه يسمى به بعد وجود ذلك
الفعل كالضارب فلذلك المتبايعان إنما يسميان به بعد وجود البيع منهما وإذا ثبت الخيار لهما فانه
ينقطع بالتفرق أو التخار . قوله (هل يجوز البيع) أى هل يكون العقد جائزا حينئذ أم لازما

١٩٨٦

بَيْعُ الْخِيَارِ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا حَبَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي
الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا قَالَ هَمَّامٌ وَجَدْتُ فِي
كِتَابِي يَخْتَارُ ثَلَاثَ مَرَارٍ فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورْكٌ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا
وَكُتِمَا فَعَسَى أَنْ يَرْبَحَا رِبْحًا وَيُمَحِّقَا بَرَكَةً بَيْعِهِمَا . قَالَ وَحَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا
أَبُو التَّيَّاحِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ
حَزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بَابُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا وَلَمْ يُنْكَرِ
الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ وَقَالَ طَاوُسٌ فِيمَنْ يَشْتَرِي

إذا اشترى
شيئاً فوهبه

(ولا يبيع) هو خبر المبتدأ أى لا يبيع لازماً بينهما . قوله (همام) أى ابن يحيى العوذى بفتح
المهملة وسكون الواو وبالمعجمة قال (وجدت فى كتابى) يعنى المحفوظ هو الذى رويته لكن
الموجود فى كتابى بخيار منكراً بدون الألف واللام وهو مكتوب ثلاث مرات وفى بعضها إضافته
إلى ثلاث مرار وفى بعضها يختار بلفظ الفعل وحينئذ يحتمل أن يكون ثلاث متعلقاً بقوله يختار
فان قلت فان صدقاً إلى آخره هل هو داخل تحت الموجود فى الكتاب أو هو مروي من الحفظ
متعلق بما قبله قلت : يحتملها والظاهر هو الثانى . قوله (حدثنا همام) هو مقول حبان . فان قلت : لم
قال ههنا حدثنا وقال فيما قبله قال همام قلت : الثانى سمع منه فى مقام النقل والتحصيل والاول
فى مقام المذاكرة والمحاوره (باب إذا اشترى شيئاً فوهبه من ساعته) قوله (فأعتقه) أى

السَّلْعَةَ عَلَى الرَّضَا ثُمَّ بَاعَهَا وَجَبَتْ لَهُ وَالرَّيْحُ لَهُ وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ
 حَدَّثَنَا عُمَرُو عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فِي سَفَرٍ فَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ لِعُمَرَ فَكَانَ يَغْلِبُنِي فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ فَيُزَجِّرُهُ
 عُمَرُ وَيُرْدِيهِ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيُزَجِّرُهُ عُمَرُ وَيُرْدِيهِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ
 بَعْنِيهِ قَالَ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ بَعْنِيهِ فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ تَصْنَعُ بِهِ
 مَا شِئْتَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ
 ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
 بَعْتُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ مَالًا بِالْوَادِي بِمَالٍ لَهُ بِخَيْبَرٍ فَلَمَّا تَبَايَعْنَا
 رَجَعْتُ عَلَى عَقْبِي حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ خَشْيَةً أَنْ يُرَادَّنِي الْبَيْعَ وَكَانَتْ
 السُّنَّةُ أَنْ الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَلَمَّا وَجِبَ بَيْعِي وَبِيعَهُ

قبل أن يتفرقا وهذا مما ثبت بالقياس على الهبة الثابتة بالحديث . قوله (على الرضا) أى على
 شرط أنه لو رضى به أجاز العقد (ووجبت) أى السلعة أو المبايعة (والحמידى) بضم المهملة
 عبد الله (والبكر) بفتح الموحدة الفقى من الأبل (وأصعب الجمل) إذ لم تركبه ولم يمسه
 حبل . قوله (الوادى) اللام للعهد وهو عبارة عن واد معهود عندهم والمال هنا هو
 العقار (وعقبى) بلفظ المفرد والمتى هذا صريح فى أن المراد بالتفرق هو تفرق الأبدان

رَأَيْتُ أَنِي قَدْ غَبْنْتُهُ بِأَنِّي سَقَيْتُهُ إِلَى أَرْضِ ثُمُودَ بِثَلَاثِ لَيَالٍ وَسَاقَيْتُ إِلَى
الْمَدِينَةِ بِثَلَاثِ لَيَالٍ

بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يَخْدَعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ إِذَا بَايَعْتَ
فَقُلْ لَا خِلَابَةَ

١٩٨٧

كرامة
الخداع في
البيع

((والسنة)) أى طريقة صاحب الشريعة . قوله ((وثمود)) قبيلة من العرب الأولى وهم قوم صالح
يصرف ولا يصرف وأرضهم قريبة من تبوك . فان قلت : ما وجه مناسبة هذا الحديث
للترجمة . قلت : ذكر بمناسبة أن للمتبايعين التصرف على حسب ارادتهما قبل التفرق
إجازة وفسخا . قوله ((لا خِلَابَةَ)) بكسر المعجمة وبالموحدة أى لا خديعة أى لا يلزمنى خديعتك أو
وبشرط أن لا يكون فيه خديعة وهذا الرجل هو حبان بفتح المهملة وشدة الموحدة وبالنون ابن
منقذ بلفظ الفاعل من الانقاذ وهو التحليل الصحابى بن الصحابى الأنصارى المازنى شهد أحدا
وما بعدهامات فى زمن عثمان رضى الله عنه . قيل بلغ مائة وثلاثين سنة وقد شج فى بعض مغازيه
مع النبي صلى الله عليه وسلم ببعض الحصون بحجر فأصابته فى رأسه فتغير بها لسانه وعقله
لكن لم يخرج عن التميز ، قال النووى فى بعض الروايات لا خيابة بالمعجمة والتحتانية وبالموحدة
وفى بعضها بالنون وفى بعضها خدابة باعجام الذال وكان الرجل البائع ألشغ يقولها بهذه العبارة ولا يمكنه
أن يقول على الصواب وهو لا خِلَابَةَ . الخطابى : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا القول من
حبان منزلة خيار الشرط ليسكون له الرد إذا تبين أنه قد خدع وقد قيل أنه جاء فيه خاصة وقبل عام
فى كل أحد وحكى عن أحمد بن حنبل أنه قال إذا قال لا خِلَابَةَ فله الرد وقال بعض الفقهاء إنما

ما ذكر في
الاسواق

١٩٨٨

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ لَمَّا قَدِمْنَا
الْمَدِينَةَ قُلْتُ هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ قَالَ سُوقُ قَيْنُقَاعَ وَقَالَ أَنَسٌ قَالَ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ دُلُّونِي عَلَى السُّوقِ وَقَالَ عُمَرُ الْهَاشِمِيُّ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ عَنْ نَافِعِ بْنِ
جُبَيْرٍ عَنْ مُطْعَمٍ قَالَ حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ فَإِذَا كَانُوا بَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسِّفُ
بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يُخَسِّفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَفِيهِمْ
أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ قَالَ يُخَسِّفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ ثُمَّ يَبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ

يكون هذا فيما يتعابن به لكثرتهم واما اليسير فلا يرد به ﴿باب ما ذكر في الاسواق﴾ قوله
﴿قالوا﴾ وفي بعضها قال أي سعد بن الربيع لانه قال دلوني على السوق وتقدمت قصته في أول
كتاب البيع ﴿وقينقاع﴾ بفتح القاف الأولى وسكون التحتانية وضم النون والمهملة
وحكى فتح النون وكسرها أيضا وفي بعضها بنى قينقاع . قوله ﴿محمد بن الصباح﴾ بفتح المهملة
الأولى وشدة الموحدة ﴿البغدادى﴾ مر في باب من استوى قاعدا في صلاته و﴿اسماعيل﴾ هو
الخلقاني بضم المعجمة وسكون اللام وبالقاف والنون الكوفي مات سنة أربع وسبعين ومائة ﴿ومحمد
بن سوقة﴾ بضم المهملة وسكون الواو وبالقاف مر في كتاب العيد في باب ما يكره ﴿ونافع بن
جبير﴾ مصغر الجبر ضد الكسر ﴿ابن مطعم﴾ بلفظ الفاعل من الاطعام المدنى في باب الرجل
يوصى صاحبه . قوله ﴿يغزو جيش الكعبة﴾ أي يقصد عسكر من العساكر تخريب الكعبة
﴿والبيداء﴾ المفازة التي لا شئ فيها وهي في هذا الحديث اسم موضع مخصوص بين مكة والمدينة قوله
﴿أسواقهم﴾ أي أهل أسواقهم أو رعاياهم ﴿ومن ليس منهم﴾ أي من ليس من يقصد التخريب بل

١٩٨٩

حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة أحدكم في جماعة تزيد على صلاته في سوقه وبيته بضعا وعشرين درجة وذلك بأنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا يريد إلا الصلاة لا ينهزه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفع بها درجة أو حطت عنه بها خطيئة والملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي يصلي فيه اللهم صل عليه اللهم أرحمه ما لم يحدث فيه ما لم يؤذ فيه وقال أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه

١٩٩٠

حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق فقال رجل يا أبا القاسم فالتفت إليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنما دعوت هذا فقال

هم الضعفاء والأسارى فان قلت لم يعلم منه العموم إذ حكم الوسط غير مذكور . قلت العرف في مثل هذا التركيب يحكم به أو أن الوسط آخر بالنسبة إلى الأول أو بالنسبة إلى الآخر . قوله ﴿ على نياتهم ﴾ أى يخسف بالكل لشؤم الأشرار ثم إنه تعالى يعامل كلا منهم في الحشر بحسب قصده إن خيرا لخير وإن شرا فشر . قوله ﴿ جرير ﴾ بفتح الجيم وكسر الراء الأولى بن عبد الحميد مرفى العلم و ﴿ لا ينهزه ﴾ بالنون والزاي لا يزججه ولا يحركه إلا الصلاة وهذه الجملة كالبيان للجملة السابقة عليها ﴿ واللهم ﴾ أى يقول اللهم وهو أيضا بيان لقوله يصلي وكذلك اللهم أرحمه لقوله اللهم صل عليه وكذا ﴿ ما لم يحدث فيه ما لم يؤذ فيه ﴾ ومعناه ما لم يؤذ أحدكم الملائكة بتن الحدث ومرفى باب الصلاة في

- ١٩٩١ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا رَجُلٌ بِالْبَقِيعِ يَا أَبَا الْقَاسِمِ فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَمْ أَغْنِكَ قَالَ سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدُّوسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ لَا يُكَلِّمُنِي وَلَا أَكَلُهُ حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنَقَاعَ فَجَلَسَ بِفَنَاءِ بَيْتِ فَاطِمَةَ فَقَالَ أَتُمُّ لَكُمُ
- ١٩٩٢

مسجد السوق . قوله (هذا) إشارة إلى شخص آخر (وسما) أمر من التسمية (ولا تكنوا) من الكناية والتكنية فان قلت الأمر للوجوب أم لا والنهي للتحريم أم لا . قلت اختلفوا فيهما والصحيح أنه ليس للوجوب والتحريم وتقدم تحقيقه في باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب العلم . قوله (زهير) مصغر الزهرو (حميد) بالفتح مصغر الحدو (البقيع) بفتح الموحدة مقبرة المدينة و (لم أغنك) مشتق من العناية أي لم أردك فان قلت ما وجه تعلقه بالترجمة قلت كان في البقيع سوق في ذلك الوقت . قوله (عبد الله بن أبي يزيد) من الزيادة مر في باب وضع الماء عند الخلاء والدوسى بفتح المهملة واسكان الواو وبالمهملة هو أبو هريرة المشهور وليس في الصحابة أبو هريرة إلا شخص واحد . قوله (في طائفة النهار) أي قطعة من النهار وفي بعضها صائفة النهار أي حر النهار يقال يوم صائف أي حار . قوله (لكع) بضم اللام وفتح الكاف وبالمهملة الصغير ويريد به الحسن على الأصح . قيل أو الحسين فان قلت هو بدون التنوين فما وجهه إذ ليس هو لكع الذي هو معدول عن اللكع لأن ذلك فيها يؤنثه لكع قلت شبه بالمعدول فأعطى له حكمه أو أنه منادى مفرد

أَتَمَّ لِكَعْ فَخَبَسْتَهُ شَيْئًا فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تَلْبَسُهُ سَخَابًا أَوْ تَغْسِلُهُ لِحَاءً يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ
 وَقَبْلَهُ وَقَالَ اللَّهُمَّ أَحِبِّهِ وَأَحِبَّ مَنْ يَحِبُّهُ . قَالَ سَفِيَّانُ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي
 أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَوْتَرَ بِرُكْعَةٍ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا
 أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى عَنْ نَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ
 الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَبِيعُهُ عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ
 أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يَبِيعُ الطَّعَامُ . قَالَ وَحَدَّثَنَا
 ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُبَاعَ الطَّعَامُ
 إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ

١٩٩٣

بَابُ كَرَاهِيَةِ السَّخَبِ فِي السُّوقِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا

١٩٩٤
كرَاهِيَةُ السَّخَبِ
فِي السُّوقِ

مَعْرِفَةً وَتَقْدِيرَهُ أَنْتَ يَا لِكَعْ . الْخَطَائِي : اللَّكْعُ يُقَالُ عَلَى مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا الْإِسْتِصْغَارُ وَالْآخَرُ الذَّمُّ
 وَالَّذِي أَرَادَهُ هُنَا الْأَوَّلُ سَمَاهُ بِهِ لَصِبَاهُ وَصَغُرَهُ وَأَمَّا إِرَادَةُ الذَّمِّ فَكَجَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا تَقُومُ
 السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدُ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لِكَعْ بْنُ لِكَعٍ يَعْنِي لَتِيمَ بْنَ لَتِيمٍ . قَوْلُهُ (خَبَسْتَهُ) أَيَّ خَبَسْتَ
 فَاطِمَةُ الصَّغِيرُ شَيْئًا مِنَ الزَّمَانِ وَ (الْقَلَادَةُ) الَّتِي تَتَّخِذُ مِنَ الطَّيِّبِ تَسْمَى سَخَابًا بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَبِالْمَعْجَمَةِ
 وَبِالْمَوْحِدَةِ وَ (يَشْتَدُّ) أَنْ يَعْدُو وَالشَّدُّ الْعَدُوُّ وَ (أَحَبُّهُ) بِلَفْظِ الْأَمْرِ فِي بَعْضِهَا أَحَبُّهُ بِفَتْحِ الْأَدَاغِ
 قَوْلُهُ (أَخْبَرَنِي) هُوَ يَبَانُ أَوْ بَدَلَ لِقَوْلِهِ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ وَفِي بَعْضِهَا أَخْبَرْتُ بِلَفْظِ الْمَجْهُولِ فَإِنْ
 قُلْتَ مَا وَجَّهَ ذَكَرَ الْوَتَرَ فِي هَذَا الْبَابِ قُلْتَ لَمَّا رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ أَنْتَهَزَ الْفُرْصَةَ
 لِبَيَانِ مَا ثَبَتَ مِنْهُ بِمَا اخْتَلَفَ فِي جَوَازِهِ . قَوْلُهُ (أَبُو ضَمْرَةَ) بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَبِالرَّاءِ
 مَرَّ فِي بَابِ التَّبَرُّزِ فِي الْبُيُوتِ (وَالرُّكْبَانُ) الْجَمَاعَةُ مِنْ أَصْحَابِ الْأَبْلِ فِي السَّفَرِ (وَيَسْتَوْفِيهِ) أَيَّ

فُلَيْحٌ حَدَّثَنَا هَلَالٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ
 الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قُلْتُ أَخْبَرْنِي عَنْ صِفَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فِي التَّوْرَةِ قَالَ أَجَلٌ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي التَّوْرَةِ بِبَعْضِ صِفَتِهِ فِي
 الْقُرْآنِ (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا) وَحِرْزًا لِلْأُمِّيِّينَ
 أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي سَمَّيْتُكَ الْمُتَوَكَّلَ لَيْسَ بَفِظٍّ وَلَا غَلِيظٍ وَلَا سَخَّابٍ فِي
 الْأَسْوَاقِ وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى
 يُقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعُوجَاءَ بَأَنْ يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيَفْتَحُ بِهَا أَعْيُنًا عُمِيًّا وَآذَانًا
 صَمًّا وَقُلُوبًا غُلْفًا . تَابَعَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ هَلَالٍ وَقَالَ سَعِيدٌ
 عَنْ هَلَالٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ سَلَامٍ غُلْفٌ كُلُّ شَيْءٍ فِي غِلَافٍ سَيْفٌ أَغْلَفَ

يقبضه . وفيه أن لا يجوز للمشتري بيع المبيع قبل القبض (باب كراهية السخب) بالمهملة ثم
 المعجمة المفتوحتين الصياح . قوله (محمد بن سنان) بكسر المهملة والنونين (وفليح) بضم الفاء
 وفتح اللام وسكون النحتانية وبالمهملة (وهلال) بكسر الهاء ابن علي في الأصح و (عطاء بن يسار)
 ضد اليمين تقدموا في أول كتاب العلم . قوله (أجل) إنما هو جواب مثل نعم من حروف الإيجاب
 فإن قلت شرطه أن يكون تصديقا للخبير وهاهنا ليس كذلك . قلت : يؤول أحد الطرفين
 (والحرز) بكسر الحاء الموضع الحصين ويسمى التعويذ حرزا . قوله (ليس بفظ) أي غليظ
 شديد . فإن قلت القياس يقتضي الخطاب بأن يقال لست بفظ قلت : هو التفات . و (حتى يقيم)
 أي حتى ينفي الشرك ويثبت التوحيد . قوله (أعين عمي) بالصفة وبالإضافة و (الغلاف) الساتر
 المغطى . قوله (عبد العزيز بن أبي سلمة) بفتح اللام الماجشون مر في العلم (وسعيد) هو

وَقَوْسٌ غُلْفَاءُ وَرَجُلٌ أَغْلَفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَحْتُونًا

الكيل على
البائع

بَابُ الْكَيْلِ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُعْطَى لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ

وَزَنَوْهُمْ يُخْسِرُونَ) يَعْنِي كَالُوا لَهُمْ وَوزنوا لهم كَقَوْلِهِ (يَسْمَعُونَكُمْ) يَسْمَعُونَ

لَكُمْ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوْفُوا وَيُذَكِّرُ عَنْ عُثْمَانَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ إِذَا بَعْتَ فَكُلْ وَإِذَا ابْتَعْتَ

فَاكْتُلْ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ ابْتِاعَ

طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ

الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَرَامٍ

ابن أبي هلال مر في أول الوضوء و (عبد الله بن سلام) بتخفيف اللام الخرجي المدني مات

سنة ثلاث وأربعين . (باب الكيل) قوله (كالوا لهم) يعني حذف الجار وأوصل الفعل ، وفيه

وجه آخر وهو أن يكون على حذف المضاف وهو المكيل والموزون أى كالوا مكيلهم . قوله

(فاكتل) فان قلت ما الفرق بين قلت واكتلت ؟ قلت الا كتيال إنما يستعمل إذا كان الكيل لنفسه

يقال فلان مكتسب لنفسه وكاسب لنفسه ولغيره ، واشتوى إذا اتخذ الشواء لنفسه رشوى أعم منه

والغرض منه بيان أنه لا بد من الكيل احترازا عن المجازفة ، والأنسب الترجمة أن يقال: الا كتيال فيه معنى

المطاوعة ، يعني إذا بعْتَ فكن كايلا وإذا اشتريت فكن مكيلا عليك ، أى الكيل على البائع لا المشتري

قال ابن بطال . فيه أنه يكيل له غيره إذا اشترى ويكيل لغيره إذا باع . قوله (جرير) بفتح

الجيم و (المغيرة) بضم الميم وكسرها ابن مقسم يكسر الميم مر في صوم يوم العيد و (عبد الله

وَعَلَيْهِ دِينَ فَاسْتَعْنَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى غُرْمَائِهِ أَنْ يَضَعُوا مِنْ دِينِهِ فَطَلَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَفْعَلُوا فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْهَبَ فَصَنَّفَ تَمْرَكَ أَصْنَافًا الْعَجْوَةَ عَلَى حِدَةٍ وَعَذَقَ زَيْدٌ عَلَى حِدَةٍ ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى فَفَعَلْتُ ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَلَسَ عَلَى أَعْلَاهُ أَوْ فِي وَسْطِهِ ثُمَّ قَالَ كُلُّ لَلْقَوْمِ فَكَلَّمْتُهُمْ حَتَّى أَوْفَيْتَهُمُ الَّذِي لَهُمْ وَبَقِيَ تَمْرِي كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْءٌ . وَقَالَ فِرَاسٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ حَدَّثَنِي جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى آدَاهُ وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَذَلَهُ فَأَوْفَى لَهُ

١٩٩٧

ما يستحب
من الكيل

بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ

ابن عمرو بن حرام) ضد الحلال هو والد جابر . قوله (العجوة) ضرب من أجود التمر بالمدينة و (عذق) بفتح المهملة وسكون الذال (وزيد) علم شخص نسب إليه هذا النوع من التمر الجوهري : العذق بالفتح النخلة وبالكسر الكباشية . قوله : (فراس) بكسر الفاء وخفة الراء وبالمهملة ابن يحيى المكتوب مرفى الزكاة و (هشام) بن عروة و (وهب) بن كيسان بفتح الكاف وسكون التحتانية وبالمهملة والنون مولى عبد الله بن الزبير بن العوام مات سنة تسع وعشرين ومائة . قوله (جذ) بضم الذال وفتحها وكسرها أى أقطع للغريم وفى الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . قوله (الوليد) بفتح الواو وكسر

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كِيلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ

بَابُ

بركة صاعه
صلى الله عليه وسلم

بِرَكَّةٍ صَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُدِّهِمْ فِيهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا

١٩٩٨

عُمَرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لَهَا وَحَرَّمَتْ

الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ وَدَعَوْتُ لَهَا فِي مَدَّهَا وَصَاعَهَا مِثْلَ مَا دَعَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَكَّةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ

١٩٩٩

إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِّيَّاهُمْ وَبَارِكْ لَهُمْ فِي

صَاعِهِمْ وَمُدِّهِمْ يَعْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ

اللام ابن مسلم بلفظ الفاعل من الاسلام و (ثور) باسم الحيوان المشهور ابن يزيد من الزيادة الحصى مات ببيت المقدس سنة خمسين ومائة و (خالد بن معدان) بفتح الميم وسكون المهملة الاولى وبالنون السكلاعى بفتح الكاف وخفة اللام وبالمهملة مات سنة أربعين ومائة و (المقدام) بكسر الميم (ابن معدى كرب) أبو كريمة بفتح الكاف الكندى مات سنة سبع وثمانين . وأكثر الرجال شاميون . قوله (يبارك) فان قلت ما روجه التوفيق بينه وبين ما ذكر في كتاب الرقاق أن عائشة قالت فكلته ، تعنى وهو مشعر بأن الكيل سبب البركة . قلت البركة عند البيع وعدمها عند النفقة وسببها ظاهر . قوله (عباد) بفتح المهملة وشدة الموحدة و (حرمت المدينة) أى أن يصادفها

٢٠٠٠
بيع الطعام
والمكره

بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحِكْرَةِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ

أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَأَيْتُ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مُجَازِفَةً يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعُوا حَتَّى يَأْتِيَهُمْ إِلَى رَحَالِهِمْ **حَدَّثَنَا** مُوسَى

٢٠٠١

ابْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَامًا

حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ كَيْفَ ذَاكَ قَالَ ذَاكَ دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمٍ وَالطَّعَامُ

٢٠٠٢

مَرْجًا **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ

ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا

٢٠٠٣

فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كَانَ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ يُحَدِّثُهُ

ويكنى هذا القدر في التشبيه . قوله « الحكرة » احتكار الطعام حبسه يترى به الغلاء وهو الحكرة بالضم هذا بحسب اللغة ، وأما الفقهاء فقد اشترطوا فيها شروطا مذكورة في التفهيمات . قوله « أن يبيعوه » أى كراهة أن يبيعوه أو كلمة لا مقدرة نحو « بين الله لكم أن تضلوا » و « مرجا » أى مؤخر ويجوز همزه وترك الهمز والمقصود أن ذاك أى يبعه قبل القبض هو بيع الدرهم بالدرهم والطعام لا يدخل له محذوف من البين وهو إشارة إلى علة النهى . وقد جاء في بعض الروايات قلت لابن عباس : لم قال ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجا . الخطابي : أوله ابن عباس على السلف وهو أن يشتري منه طعاما بمائة درهم إلى أجل ويبيعه قبل أن يقبضه

عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّهُ قَالَ مَنْ عِنْدَهُ صَرْفٌ فَقَالَ طَلْحَةُ أَنَا
 حَتَّى يَجِيءَ خَازِنُنَا مِنَ الْغَابَةِ قَالَ سُفْيَانُ هُوَ الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ
 فِيهِ زِيَادَةٌ فَقَالَ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ
 وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ
 رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ

٢٠٠٤

بيع الطعام
قبل أن يقبض

بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ وَيَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ
 ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ طَاوُسًا

بمائة وعشرين درهما وهذا غير جائز لأنه في التقدير يبيع الدرامم بالدراهم والطعام مؤجل غائب
 قوله ((مالك بن أوس)) بفتح الهمزة وسكون الواو وبالمهملة ابن الحداد بفتح المهملة وبالمثلثة
 التابعي عند الجمهور ، وقيل إنه صحابي ومرو . قوله ((صرف)) أى من عنده دراهم حتى يعوضها
 بالدنانير ((فقال طلحة)) بن عبيد الله أحد العشرة المبشرة أنا أعطيك الدراهم لكن اصبر حتى يجيئ
 الخازن . وسمى يبيع الذهب بالفضة صرفا لصرفهما وهو تصويتهما في الميزان . قال الجوهري :
 الصريف الفضة ويقال صرفت الدراهم بالدنانير ((الغابة)) الأجمة و((قال سفیان)) الذي روى عمرو عن
 الزهري نحن حفظناه أيضا منه بلا زيادة ، وغرضه منه تصديق عمرو قوله ((هـاء)) بكسر الهمزة
 معناه هات وبفتحها معناه خذ وكذلك هـ بالهمزة الساكنة مثل هع وإذا قيل لك هـاء بالفتح قلت
 ما أهـ أى ما آخذ والمقصود أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هـاء فيتقا بضان في المجلس
 النوى : فيه القصر والمد والهمزة مفتوحة ويقال بالكسر ومعناه التقابض . قال المالكي حقها أن
 لا تقع بعد إلا كالا يقع بعدها خذ وإذا وقع بعدها يقدر قول قبله ، فيكأنه قيل ولا الذهب

يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يَقْبُضَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا

أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ٢٠٠٥

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ ابْتِئَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ زَادَ إِسْمَاعِيلُ مَنْ ابْتِئَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبُضَهُ

مشتري الطعام
جزافا

بَابُ مَنْ رَأَى إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جَزَافًا أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى

رَحْلِهِ وَالْأَدَبُ فِي ذَلِكَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ٢٠٠٦

ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْتَاعُونَ جَزَافًا يَعْنِي

بالذهب إلا مقولا عند المتعاقدين هاء وهاء . قوله (حفظناه) لما كان سفيان منسوباً إلى التدليس أراد دفعه بالتصريح بالسماع والحفظ وسيجيء شرح الحديث بتمامه إن شاء الله . قوله (أما الذي) فان قلت أين قسيمه ؟ قلت مقدر يدل عليه السياق وهو : وأما غير ما نهى عنه فلا أظنه إلا مثله في أنه لا يباع أيضاً قبل القبض . فان قلت ما محل أن يباع قلت رفع بأن يكون بدلاً عن الطعام . فان قلت إذا أبدل النكرة من المعرفة فلا بد من النعت . قلت فعل المضارع مع «أن» هو معرفة موعلة في التعريف . فان قلت ما وجه حسابه ؟ قلت القياس من حيث العلة مشتركة وهي لزوم كون بيع الدرهم بالدرهم وارجاء المبيع . قوله (زاد) فان قلت ما الزيادة إذ هو نفس الحديث السابق لأن معنى الاستيفاء القبض والرجال أربعة كما في الطريقة الأولى لأن إسماعيل يروي عن مالك فلا زيادة لافي المتن ولا في الاسناد (قلت معناه) زاد رواية أخرى وهو يقبضه إذ الرواية المشهورة يستوفيه . قوله (جزافاً) فارسي معرب يقال بالحرركات

الطَّعَامَ يُضْرَبُونَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ حَتَّى يُؤْوَهُ إِلَى رَحَالِهِمْ

إذا اشترى
متاعا

بَابُ إِذَا اشْتَرَى مَتَاعًا أَوْ دَابَّةً فَوَضَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ

أَنْ يُقْبِضَ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا أَدْرَكَتِ الصَّفَقَةُ حَيًّا بِمَجْمُوعًا

فَهُوَ مِنَ الْمُبْتَاعِ **حَدَّثَنَا** فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ

٢٠٠٧

عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَقِلَّ يَوْمٌ كَانَ يَأْتِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا يَأْتِي فِيهِ بَيْتُ أَبِي بَكْرٍ أَحَدَ طَرَفِي النَّهَارِ فَلَمَّا أُذِنَ لَهُ فِي

الْخُرُوجِ إِلَى الْمَدِينَةِ لَمْ يَرُعْنَا إِلَّا وَقَدْ أَتَانَا ظُهُرًا نَخْبِرُ بِهِ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ مَا جَاءَنَا

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلَّا لِأَمْرِ حَدَثَ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ

الثلاث وهو البيع بلا كيل ونحوه وفي الأحاديث النهى عن بيع المبيع حتى يقبضه المشتري . فقال الشافعي لا يصح سواء كان طعاما أو عقارا أو منقولا أو نقدا . وأبو حنيفة : لا يصح إلا في العقار ، ومالك لا يصح في الطعام . وأحمد : لا يصح في المكيل والموزون . وفيه أن على ولي الأمر تعزيز من يتعاطى بيعا فاسدا وتأديبه بالضرب ونحوه . (باب إذا اشترى متاعا فوضعه عند البائع ومات قبل أن يقبض) قوله (المتاع) اسم المفعول لا اسم الفاعل واسناد الإدراك إلى العقد مجاز ، أي ما كان عند العقد غير ميث وغير منفصل عن المبيع فهو من جملة المبيع . قوله (فروة) بفتح الفاء وسكون الراء . (ابن أبي المغراء) بفتح الميم وسكون المعجمة وبالراء وبالمد مر في أواخر الجناز و (علي بن مسهر) بضم الميم واسكان المهملة وكسر الهاء وبالراء قاضى الموصول في باب مباشرة الحائض . قوله (لقل) اللام جواب قسم محذوف وقل فعل ماض وفيه معنى النفي أي ما يأتي عليه يوم إلا يأتي فيه بيت أبي بكر رضي الله عنه و (لم يرعنا) من الروع وهو الفرع أي أتانا بغتة وقت الظهر و (حدث) أي حادثة حدثت له

قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا هُمَا ابْنَتَايَ يَعْنِي عَائِشَةَ
وَأَسْمَاءَ قَالَ أَشَعَرْتَ أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ قَالَ الصُّحْبَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ
الصُّحْبَةُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عِنْدِي نَاقَتَيْنِ أَعَدَدْتُهُمَا لِلْخُرُوجِ فَخُذْ إِحْدَاهُمَا
قَالَ قَدْ أَخَذْتُهَا بِالْثَمَنِ

بَابُ لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ
لَهُ أَوْ يَتْرَكَ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى
بَيْعِ أَخِيهِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ

و (ما عندك) هو على لغة من يقول «ما» عام للعقلاء. ولغيرهم وفي بعضها من عندك و (الصحبة) بالنصب
أى أريد وأطلب الصحبة معك عند الخروج. وبالرفع أى مرادى أو مطلوبى الصحبة وكذا لفظ الصحبة
الثانية بالنصب أى أنا أريد أو أطلب الصحبة أيضا أو ألزم صحبتك وبالرفع أى مطلوبى أيضا
الصحبة أو الصحبة مبذولة. فان قلت كيف يدل على الترجمة؟ قلت دلالة أما على الجزء الأول فظاهر
لأنه لم يقبض الناقه بعد الأخذ بالثمن الذى هو كناية عن المبيع وتركه عند البائع، وأما ذكر الجزء
الثانى فى الترجمة فاما للاشعار بأنه لم يجد حديثا بشرطه فيها يتعاق به وإما للاعلام بأن حكم الموت
قبل القبض حكم الوضع عنده قياسا عليه. قوله (لا يسوم) السوم على السوم هو أن يتفق صاحب
السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقداه فيقول آخر لصاحبها أنا اشتريه بأكثر، أو للراغب أنا
أبيعك خيرا منها بأرخص منه وهذا حرام بعد استقرار الثمن بخلاف ما يباع فيمن يزيد فانه قبل
الاستقرار. فان قلت لم يذكر فى الباب ما يدل عليه قلت يعلم حكمه من القياس على الخطبة.

ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إناثها

باب بيع المزايدة وقال عطاء أدركت الناس لا يرون بأساً ببيع المغانم فيمن يزيد **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا الحسين

بيع المزايدة

٢٠١٠

قوله (لا يبيع) وفي بعضها لا يبيع بلفظ الخبر بمعنى النهي وهو أن يقول في زمن الخيار للمشتري : افسخه وأنا أبيعك مثله بأقل منه . ويحرم أيضا الشراء على الشراء بأن يقول للبائع افسخ وأنا أشتري بأكثر منه . قوله (لباد) أى لبدوى وهو أن يقدم غريب من البادية بمتاع لبيعه بسعر يومه فيقول له بلدى : اتركه عندي لأبيعه لك على التدرج بأعلى منه وهذا فعل حرام ، لكن يصح بيعه لأن النهي راجع الى أمر خارج عن نفس العقد . وقيل أن لا يكون الحاضر سمسارا للبدوى وحينئذ يصير أعم ويتناول البيع والشراء . قوله (لا تناجشوا) من النجش بالنون والجيم والمعجمة وهو أن يزيد في الثمن لا لرغبة فيها بل ليخدع غيره ليزيد ويشتره ، وأصله الاثارة كأن الناجش يشير الرغبة فيه وفي الرفع في ثمنه وهذا الفعل حرام . فان قلت لا يصح عطفه على « نهى » ولا على « أن يبيع » قلت قال مقدر ، أى نهى وقال لا تناجشوا . قوله (لا يخطب) مشتق من الخطبة بكسر الخاء وهو حرام إذا صرح للخاطب بالإجابة . فان قلت ما المراد بالآخ ؟ قلت أخوة الإسلام والمؤمنون إخوة وظاهره اختصاص التحريم بما إذا كان الخاطب مسلما وقال بعضهم تحرم الخطبة على خطبة الكافر أيضا والتقييد بأخيه خرج مخرج الغالب فلا يكون له مفهوم يعمل به . قوله (لا تسأل) بالرفع خبر بمعنى النهي وبالكسر نهيا حقيقيا ومعناه نهى المرأة الأجنبية أن تسأل الزوج طلاق زوجته لينكحها ويصير لها من نفقته ومعاشرته ما كان المطلقة ، فعبر عن ذلك بكفاء ما في الإناء مجازا . يقال أ كفأت الإناء إذا كبته وكفأته إذا أملته والمشهورة في لفظ البخارى فتح الفاء . التيمى : هذا مثل لامالة الضرة حق صاحبها من زوجها الى نفسها وروى لتسكتنى . النووى : المراد بأختها غيرها سواء كانت أختها في النسب أو الاسلام أو كافرة . قوله (بشر) بالموحدة المكسورة

المُكْتَبُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ فَأَحْتَاجَ فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي فَأَشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِكَذَا وَكَذَا فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ

بَابُ النَّجْشِ وَمَنْ قَالَ لَا يَحْجُزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى النَّاجِشُ آكِلُ رَبَا خَائِنٌ وَهُوَ خِدَاعٌ بَاطِلٌ لَا يَحِلُّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ وَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ **حَدَّثَنَا** ٢٠١١ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ النَّجْشِ

المروزي مر في باب الوحي ((وحسين المكتب)) بلفظ الفاعل من الا كتاب في الغسل ((وعطاء ابن أبي رباح)) بفتح الراء وخفة الموحدة وبالمهملة . قوله ((نعيم)) مصغر النعم ((ابن عبد الله)) النحام بفتح النون وشدة المهملة العدوى القرشي ووصف بالنحام لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : دخلت الجنة فسمعت نعمة نعيم فيها . والنحلة السعلة أسلم قديما وأقام بمكة إلى قبيل الفتح وكان يمنعه قومه من الهجرة لشرفه فيهم لأنه كان ينفق عليهم فقالوا أقم عندنا على أي دين شئت ، ولما قدم المدينة اعتنقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبله واستشهد يوم اليرموك سنة خمس عشرة وفي الحديث جواز بيع المدبر . قوله ((عبد الله بن أبي أوفى)) بفتح الهمزة وبالفاء وبالقصر الصحابي ابن الصحابي وهو آخر من بقي من الصحابة بالسكوفة مر في الزكاة . قوله ((آكل ربا)) أي كآكله ((الخديعة)) أي صاحب الخديعة ويحتمل أن يكون فعلا بمعنى الفاعل والتاء للمبالغة نحو رجل علامة

٢٠١٢
بيع الغرر

باب يَبِيعُ الْغَرَرَ وَحَبْلَ الْحَبْلَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا
مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ يَبِيعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَكَانَ يَبِيعًا يَتَّبَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ
الرَّجُلُ يَنْتَسِعُ الْجُزُورَ إِلَى أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ ثُمَّ تَنْتَجِ النَّاقَةُ فِي بَطْنِهَا

بيع الملامسة

باب يَبِيعُ الْمَلَامَسَةَ وَقَالَ أَنَسٌ نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

٢٠١٣

(باب بيع الغرر وحبل الحبل) . قوله (بيع الغرر) هو متناول لمسائل كثيرة غير منحصرة كبيع
الآبق والمدموم والمجهول ومالا يقدر على تسليمه وكالمهم وكله باطل ؛ لأنه غرر من غير حاجة وقد
يحتمل الغرر بيعا إذا دعت إليه الحاجة كالجمل بأساس الدار المبيعة وبحشو الجبة ونحوها . وبيع
حبل الحبل والملامسة والمناذة من جملة بيع الغرر ولكن أفردت بالذكر ونهى عنها لكونها من
مشاهير بيوع الجاهلية . قوله (حبل الحبل) بالمهملة والموحدة المفتوحين هو نتاج النجا وولد الجنين
وقيل الحبل مصدر سمي به المجهول كما سمي بالحل . النووي : الحبل جمع الحابل كظلمة جمع ظالم وقال بعضهم
الهاء في الحبله للبالغة واتفقوا على أن الحبل مختص بالآدميات وإنما يقال في غيرهن الحمل . وقال أبو عبيدة
لا يقال لشيء من الحيوان حبل إلا ما جاء في هذا الحديث . واختلفوا في المراد منه ، فقال الشافعي هو
البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة ويلد ولدها وهو ما فسر به ابن عمر ، وقيل هو بيع ولد ولد الناقة
وهذا أقرب لفظا لكن الأول أقوى لأنه تفسير الراوي وهو أعرف به . قال المحققون تفسير الراوي
مقدم إذا لم يخالف الظاهر . وهذا البيع على التفسيرين باطل ، أما الأول فلأنه بيع إلى أجل مجهول
والأجل يأخذ قسطا من الثمن وأما الثاني فلأنه بيع معدوم ونحوه . أقول فان قلت تفسير مخالف
للظاهر قلت لعل المراد بالظاهر الواقع فان هذا البيع كان في الجاهلية بهذا الأجل فليس التفسير خلافا للفظ
بإيمان للواقع . قوله (الجزور) هو واحد الابل يقع على الذكر والأنثى (وتنتج) بلفظ المبني للفعول
الجزور هي تنتج الناقة على ما لم يسم فاعله تنتج تناجا . قوله (سعيد بن عفير) مصغر العفر بالمهملة والفاء

قَالَ أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُنَابَذَةِ وَهِيَ طَرَحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يُقْلِبَهُ أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ وَنَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُلَامَسَةُ لِمَسُّ الثَّوْبِ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ ٢٠١٤ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى عَنِ لِبَسَتَيْنِ أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ثُمَّ يَرْفَعُهُ عَلَى مَنْكِبِهِ وَعَنْ يَبْعَتَيْنِ اللَّهَاسِ وَالنَّبَازِ

بَابُ بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ وَعَنْ أَبِي ٢٠١٥ الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ **حَدَّثَنَا** عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا ٢٠١٦

والراء مر في العلم و(عامر بن سعد) بن أبي وقاص في الإيمان ، قوله (يقلبه) من القلب ومن التقلب وفاعله هو الرجل الثاني أى المشتري . ولأصحابنا ثلاثة تفاسير للمناذة وكذا للاماسة وتفسير متكررة للبتين ، والاحتباء واشتعال الصماء تقدم كلها في باب ما يستر من العورة في أوائل كتاب الصلاة . قوله (أن يحتبى الرجل) احتبى الرجل إذا جمع بين طهره وساقيه بعلمته . فان قلت كيف فسر اللبتين بشئ واحد ؟ قلت اختصر الحديث ، والنوع الثانى هو اشتعال الصماء وقد تركه لشهرته ، قوله (محمد يحيى بن حبان) بفتح المهملة وشدة الموحدة مر في الوضوء و(عن الأعرج) متعلق بمحمد وبأبي الزناد لأن مالكا يروى عنهما وهما يرويان عن الأعرج . قوله (عياش) بالمهملة

عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ الْمَلَأَمَسَةَ وَالْمُنَابَذَةَ

بَابُ النَّهْيِ لِلْبَائِعِ أَنْ لَا يُحْفَلَ بِالْأَبْلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَكُلِّ مُحْفَلَةٍ

وَالْمَصْرَاةِ الَّتِي صَرَّى لِبَنِّهَا وَحَقَّنَ فِيهِ وَجَمَعَ فَلَمْ يُحْلَبْ أَيَّامًا وَأَصْلُ التَّصْرِيفِ حَبْسُ الْمَاءِ يُقَالُ مِنْهُ صَرَيْتُ الْمَاءَ حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْبَعَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَصَرُّوا بِالْأَبْلِ وَالْغَنَمِ فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ فَانِهِ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ

النهي عن التحفيل

٢٠١١

وشدة التحنانية وبالمعجمة (ابن الوليد) مرفى الغسلو (عطاء بن يزيد) من الزيادة الليثي في الوضوء باب النهي للبائع أن لا يحفل . قوله (أن لا يحفل) فان قلت هل يجب كون كلمة لازائدة ؟ قلت لا لا احتمال أن تكون أن مفسرة ولا يحفل بيانا للنهي ولفظ (كل محفلة) عطف على الأبل أي لا يحفل كل ما من شأنها التحفيل وهو من باب عطف العام على الخاص والنصوص وردت في النعم لكن الحق غير ما كول اللحم كالأتان والجارية مثلا بها قياسا عليها في مجرد النهي وفي ثبوت الخيار لا في رد صاع التمر معها . والجامع بينهما تغرير المشتري والاضراب به وتسمى المحفلة مصراة أيضا . قوله (حقن) هو معنى صرى وعطف عليه على سبيل العطف التفسيري و(لا تصروا) بفتح الصاد وضم الراء ونصب الأبل من التصرية . قال القاضي رويناً عن بعضهم بدون الواو بعد الراء ورفع الأبل على ما لم يسم فاعله من الصر وهو الربط . فقال أبو عبيد لو كان من الصر لكان مصرورة أو مصرة لا مصراة فأجيب بأنه يحتمل أن يكون أصله مصرة فأبدلت إحدى الراءين ألفا كقوله تعالى « غاب من دساها » أي من دسها كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد . قوله (بعد) أي بعد هذا النهي أو بعد صر البائع والواو في « وصاع » إما بمعنى مع أو لمطلق الجمع . فان قلت لم لا يكون مفعولا معه ؟ قلت جمهور النحاة على أن شرط المفعول معه أن يكون

بَيْنَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ . وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي
صَالِحٍ وَمُجَاهِدٍ وَالْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ وَمُوسَى بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعَ تَمْرٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ
وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَلَمْ يَذْكُرْ ثَلَاثًا
وَالْتَمَرُ أَكْثَرُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ حَدَّثَنَا

٢٠١٨

أَبُو عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُحَفَّلَةٍ
فَرَدَّهَا فَلْيُرَدَّ مَعَهَا صَاعًا وَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَلْقَى الْبَيْعُ

فاعلا في المعنى نحو جئت أنا وزيد . قوله (أبو صالح) هو ذكوان السمان مر في أول كتاب
الايمان و (الوليد بن رباح) بفتح الراء وخفة الموحدة وبالمهملة المدنى و (موسى بن يسار)
ضد اليمين عم محمد بن اسحاق بن يسار صاحب المغازى . قوله (أكثر) أى من الطعام إذ قال
بعضهم : يرد مع صاع من الطعام كما قال بعضهم : مع صاع من قوت البلد وقيل ما ذكر من
لفظ الثلاث فهو بناء على الغالب إذ النصرة تبين بالثلاث غالبا لأنه يحتمل النقصان على اختلاف
العلف وتبدل الأيدي وغيرهما ، وأما أن الواجب صاع قل اللبن أو كثر فلأن الموجود عند البيع
يختلط بالحادث بعده ويتعذر التمييز فتولى الشارع تعيين بدل له ، قطعا للخصومة بينهما وقد يقع ذلك
في موضع لا يوجد به من يعرف القيمة وقد يتلف اللبن ويتنازعون في مقداره فضبط بما لا يبق
معه نزاع كإيجاب الغرة في الجنين مع اختلاف الأجنة ذكورة وأنوثة وتماثا ونقصانا وحسنا وقبحا
وكالجبران في الزكاة مع تفاوت أسنان الإبل . قوله (معتمر) بكسر الميم الثانية أخو الحجج و (أبوه)
هو سليمان مر في كتاب العلم و (أبو عثمان) هو عبد الرحمن النهدي بالنون في أول مواقيت الصلاة
قوله (تلتقى) أى تستقبل والتلقى الاستقبال (والبيوع) أى المبيعات أو أصحابها و (لا تلقوا)

٢٠١٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى يَبِيعَ بَعْضٍ وَلَا تَنَاجَشُوا وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تُصَرُّوا الْغَنَمَ وَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ

٢٠٢٠ **بَابُ** إِنْ شَاءَ رَدُّ الْمَصْرَاءِ فِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا الْمُكِّيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زِيَادٌ أَنَّ ثَابِتًا مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مَصْرَاءً فَاحْتَلَبَهَا فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا

بفتح القاف وأصله لا تلتقوا لحذف إحدى التامين أى لا تستقبلوا الذين يحملون متاعا إلى البلد للاشتراء منهم قبل قدوم البلد ومعرفة السعر . قوله (ردها وصاعا) فان قلت الرد بعد الأخذ فما معنى الرد فى الصاع ؟ قلت هو من قبيل : علفتها تبنًا وماء باردًا . بأن يقال إن ثمة إضمارا أى وسقيتها ماء . أو يجعل علفتها مجازا عن فعل شامل للعلف والسقى نحو أعطيتها . قوله (محمد بن عمرو) السواق بفتح المهملة البلخى مات سنة ست وثلاثين ومائة و (المكى) ابن ابراهيم ساكن بلخ مرفى باب لإثم من كذب فى كتاب العلم و (ابن جريج) اسمه عبد الملك فى كتاب الحيض (وزيد) بكسر الزاى وخفة التحتانية ابن سعد بلخى أيضا سكن خراسان ثم مكة وكان شريك ابن جريج و (ثابت) هو مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب . وفى جامع الاصول والكلا بآدى أنه مولى عمر بن عبد الرحمن وهو ثابت بن عياض الأحنف . قوله (غنما) هو اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور

وَأِنْ سَخِطَهَا فِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ

٢٠٢١

بيع العبد
الزاني

بَابُ بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّانِي وَقَالَ شُرَيْحٌ إِنْ شَاءَ رَدَّ مِنَ الزَّانَا **حَدَّثَنَا**

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا زَنَتِ
الْأُمَّةُ قَتَبَيْنَ زَانَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ ثُمَّ إِنْ زَنَتِ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ

٢٠٢٢

ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّلَاثَةُ فَلْيَبْعَهَا وَلَوْ بِجَبَلٍ مِنْ شَعْرِ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي
مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْأُمَّةِ إِذَا زَنَتِ

وعلى الاناث و (في حلبتها) أى بسبب الحلبة يجب صاع ، ويعلم منه أن القليل والكثير شأنهما واحد وهذا الصاع إنما يجب في الغنم وما في حكمها من مأكول اللحم بخلاف الهى عن النصرية وثبوت الخيار فانهما عامان لجميع الحيوانات . وقال الحنفية لا خيار للشترى في المصراة ولا ولاية ردها لكن قال النووي في شرح صحيح مسلم : يرد هابدون الصاع لأن الأصل أنه إذا تلف شيئا لغيره رد مثله إن كان مثلها وإلا فقيمه وأما جنس آخر من العروض بخلاف الأصول . وأجاب الجمهور بأن السنة إذا وردت لا لا يعترض عليها بالمعقول (باب بيع العبد الزاني) قوله (شریح) بضم المعجمة وبإهمال الحاء القاضى فى زمن عمر رضى الله عنهما (ولا يثرب) التثريب التعيير والاستقصاء فى اللوم أى لا يزيد على الحد ولا يؤذيه بالكلام . الخطاى : معناه أنه لا يقتصر على التثريب بل يقام عليها الحد قوله (عبيد الله) هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود ومر فى الوحى و (زيد بن خالد) الجهنى المدينى فى العلم فى باب الغضب فى الموعظة . قوله (لم تحصن) فان قلت مفهومه أيضا أنها إذا أحصنت لا تجلد بل

وَلَمْ يُحْصَنَ قَالَ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَبِيعُوهَا
وَلَوْ بِضَفِيرٍ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ لَا أَدْرِي بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ

٢٠٢٣
البيع والشراء
مع النساء

بَابُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَعَ النِّسَاءِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ
عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دَخَلَ عَلَيَّ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ لَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ اشْتَرَيْ وَأَعْتَقِي فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مِنَ الْعَشِيِّ فَأَتَنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا

ترجم كالحرّة لكن الأمة محصنة وغير محصنة تجلد . قلت : لا اعتبار بالمفهوم حيث نطق القرآن صريحا
بخلافه في قوله تعالى « فإذا أحصن فإن أنثى بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب »
فالحديث يدل على جلد غير المحصن والآية على جلد المحصن لأن الرجم لا يتنصف فيجسدان
عملا بالدليلين . أو يحجاب بأن الإحصان بمعنى العفة عن الزنا كما في قوله تعالى . « والذين يرمون
المحصنات » أى العفاف . الخطأ . ذكر الإحصان في الحديث غريب مشكل جدا إلا أن يقال
معناه العتق . قوله « ثم إن زنت » أى بعد الجلد أى إذا جلدت ثم زنت تجلد مرة أخرى بخلاف
ما لو زنت مرات ولم تجلدوا واحدة منهن فيكفيها حد واحد للجميع . وفيه أن السيد يقيم الحد على رقيقه
وقال الحنفية ليس له ذلك . وفيه ترك اختلاط الفساق وفراقهم ، وهذا البيع مستحب لا واجب خلافا
للظاهرية وفيه جواز بيع الشيء الثمين بثمن حقير . فان قلت كيف يكره شيئا لنفسه ويرتضيه لآخيه المسلم ؟
قلت لعلمنا تستغف عند المشتري بأن يزوجه أو يعفها بنفسه أو يصونها لهيته أو بالاحسان إليها
قوله « بضفير » الضفير هو الحبل المنسوج أو المفتول والضفير نسج الشعر وقتله . قوله « فذكرت »
أى قصة بريرة وشراءها وقد شرط أهلها أن يكون الولاء لغير المعتق أى للبائعين . قوله « باطل »
فان قلت فما قولك في الشروط التى اعتبرتها السنة ؟ قلت السنة أيضا مكتوب الله أى مقدره ومفروضة

لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ
 اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ شَرَطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ **حَدَّثَنَا** حَسَّانُ بْنُ أَبِي عَبَادٍ
 ٢٠٢٤ **حَدَّثَنَا** هَمَّامٌ قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَوْتُ بَرِيرَةَ فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَمَّا جَاءَ قَالَتْ إِنَّهُمْ
 أَبُو أَنْ يَبِيعُوهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا الْوَلَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا
 الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ قُلْتُ لِنَافِعٍ حُرًّا كَانَ زَوْجَهَا أَوْ عَبْدًا فَقَالَ مَا يُدْرِيَنِي

بيع الحاضر
للإبادي

بَابُ هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بَغَيْرِ أَجْرٍ وَهَلْ يَعْينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ وَقَالَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ وَرَخَّصَ فِيهِ
 ٢٠٢٥ **عَطَاءٌ حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ سَمِعْتُ
 جَرِيرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَهَادَةِ

ومر الحديث في ذكر البيع على المنبر وفي المسجد . قوله (حسان) منصرف وغير منصرف (ابن
 أبي عباد) بفتح المهملة ورشدة الموحدة واسمه أيضا حسان مر في العمرة . قوله (ما يدريني) ما استفهامية
 يعني لا أعلم ذلك وقد ثبت أنه كان عبدا كما روى في صحيح مسلم ذلك عن ابن عباس وعائشة رضى
 الله عنهما (باب هل يبيع حاضر لباد) قوله (فلينصح) النصيح إخلاص العمل عن شوائب
 الفساد ومعناه حيازة الحظ للنصح له . قوله (إسماعيل) هو المسمى بالميزان و(قيس) بفتح القاف سمع
 من العشرة المبشرة و(جرير) بفتح الجيم والثلاثة بجليون كوفيون مكنون بأبي عبد الله وهو من النوادر

أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَالسَّمْعُ
وَالطَّاعَةُ وَالنُّصْحُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ **حَدَّثَنَا** الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ
حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ
لِبَادٍ قَالَ فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَوْلُهُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ سُمْسَارًا
بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
صَبَّاحٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ
حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

٢٠٢٦

٢٠٢٧
كراهة بيع
حاضر لباه
بأجر

مر الحديث في آخر كتاب الإيمان . قوله ﴿ السمع والطاعة ﴾ أى لأحكام الله تعالى ورسوله . قوله
﴿ الصلّت ﴾ بفتح المهملة وسكون اللام وبالفوقانية الحارثى مر في الصلاة و﴿ سمساراً ﴾ أى دلالاً وهذا
يتناول البيع والشراء . والمشهور أن المراد به أن يقدم غريب من البادية بمتاع ليبيعه بسعر يومه
فيقول له البلدى اتركه عندي لأبيعه على التدرّج بأعلى منه ، ولو خالف النهى وباع الحاضر للبادى
صح البيع مع التحريم . فان قلت من أين دل على أنه لا يبيع بغير أجر ؟ قلت لفظ لا يبيع
شامل لما كان بأجر وما كان بغير أجر . فان قلت ما التوفيق بين حديث النصيحة وهذا الحديث ؟
قلت لا منافاة لأن هذا أيضاً نصيحة لكافة أهل البلد وإن لم يكن نصيحة لذلك البادى خاصة
والاعتبار بالأعم الأغلب أو هو عام وهذا مخصص له . وقال أبو حنيفة يجوز بيع الحاضر
للبادى مطلقاً لحديث « الدين النصيحة » وحديث بيع الحاضر منسوخ . قوله ﴿ عبد الله بن
الصباح ﴾ بتشديد الموحدة العطارو ﴿ أبو علي ﴾ عبد الله بن عبد المجيد الحنفى المنسوب إلى بنى حنيفة تقدما
في الصلاة . فان قلت أين في الحديث ذكر الأجر ليدل على الترجمة ؟ قلت النهى عام لما بالاجر ولما بغير الأجر

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ

٢٠٢٨

لا يبيع حاضر
لباد بالسمسة

بَابُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسَّمْسَةِ وَكَرِهَهُ ابْنُ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمُ

لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرَى وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ إِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ بَعِ لِي ثَوْبًا وَهِيَ تَعْنِي الشِّرَاءَ

حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ

ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَبْتَاعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا تَتَاجَشُوا وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ

٢٠٢٩

لِبَادٍ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُعَاذٌ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ أَنَسُ

ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نُهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ

(باب لا يبيع) وفي بعضها لا يشتري . قوله (إبراهيم) أي النخعي قال لا يسمسرا الحاضر للبدوي البائع ولا للبدوي المشتري قال والعرب قد تطلق البيع وتغني الشراء . أقول هذا صحيح على مذهب من جوز استعمال اللفظ المشترك في معنييه اللهم إلا أن يقال البيع والشراء ضدان فلا يصح إرادتهما معا . فان قلت فما توجيهه ؟ قلت وجهه أن يحمل على عموم المجاز . قوله (المكي) هو ابن إبراهيم وقد روى البخاري عنه آنفا في باب رد المصراة بواسطة محمد بن عمرو السواق فلا يظن هنا حذف رجل من البين لأنه يروى عن المكي بواسطة وبدونها . فان قلت كيف استفاد السمسرة من الحديث قلت معنى السمسرة يتبادر إلى الذهن من لفظ باع لغيره . قوله (معاذ) بضم الميم وبتعجيم الذال ابن معاذ البصري قاضيا مرفي الحج (وعبد الله بن عون) بفتح المهملة وبالنون في العلم و(محمد) أي ابن سيرين وهذا النهي لما كان راجعا إلى أمر خارج عن العقد لا يدل على فساد العقد فهو صحيح والفعل حرام . فان قلت عقد الباب الأول بغير أجر والثاني بأجر والثالث بالسمسرة وجاء في الكل بحديث لا يبيع حاضر لباد قلت : أراد أن الأحكام كلها تستفاد منه . فان قلت لم خصص كل باب باسناد ؟ قلت أراد تكثير

النهي عن
تلقى الركبان

باب النهي عن تلقى الركبان وأن يبيعه مردود لأن صاحبه عاص

آثم إذا كان به علماً وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز **حدثنا** ٢٠٣٠

محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله عن سعيد بن

أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم

عن التلقى وأن يبيع حاضر لباد **حدثني** عياش بن الوليد **حدثنا** ٢٠٣١

عبد الأعلى **حدثنا** معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال سألت ابن عباس

رضي الله عنهما ما معنى قوله لا يبيع حاضر لباد فقال لا يكن له سمساراً

حدثنا مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع قال **حدثني** التيمي عن أبي عثمان عن ٢٠٣٢

الطرق للتعوية والتأكد أو أن الشيخ الأول ذكر الحديث في إثبات الحكم الأول والثاني في الثاني وهكذا فأراد أن يسند كل حكم إلى رواية ذلك الشيخ الذي استدل به عليه والله أعلم .
(باب النهي عن تلقى الركبان) أي النهي عن استقبال الركبان لابتياح ما يحملونه إلى البلد قبل أن يقدموا الأسواق . قوله (لأن صاحبه) فإن قلت كون صاحب الفعل عاصياً لا يوجب رد البيع كما في المحتكر فإن فعله معصية وبيعه صحيح . قلت لعل مذهب البخاري أن جميع البيوع المنهية مردود قال بعض الأصوليين جميع النواهي موجب للفساد سواء كانت راجعة إلى نفس العقد أو أمر داخل فيه أو خارج لازماً له أو مفارقاً عنه . قوله (إذا كان عالماً) أي بأنه منهي عنه وهذا العلم هو شرط لكل ما نهى عنه حتى يعصى فاعله . قوله (محمد بن بشار) بفتح الموحدة العمرى منسوب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه (وعياش) بشدة التحتانية وبالمعجمة (يزيد) من الزيادة (ابن زريع) مصغر الزرع أي الحرث و (التيمي) بفتح الفوقانية هو سليمان و (أبو

عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَنْ اشْتَرَى مُحَفَّلَةً فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا قَالَ وَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَلَقِّي الْبُيُوعِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ٢٠٣٣
نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى يَبِيعِ بَعْضٍ وَلَا تَلْقُوا السَّلَعَ حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ

بَابُ مُنْتَهَى التَّلَقِّي **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جَوِيرِيَّةٌ عَنْ ٢٠٣٤
مُنْتَهَى التَّلَقِّي

نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ فَنَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ فَهَمَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ نَبِيعَهُ حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ سَوْقُ الطَّعَامِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ يَبِينُهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا ٢٠٣٥
يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانُوا

عثمان (هو عبد الرحمن النهدي . قوله (على بيع) عدى بعلل لانه ضمن معنى الاستعلاء والغلبة و (السلع) جمع السلعة وهي المتاع . الخطابي : نهى بيع الجاضر نهى كراهة فان فيه قطع مرافق الناس واما نهى التلقى فالغش فيه غير مأمون والغبن غير مرفوع (باب منتهى التلقى) أى منتهى جواز التلقى وهو الى أعلى سوق البلدر أما التلقى المحرم فهو ما كان الى خارج البلد . قوله (جويرة) بضم الجيم هو من أسماء الأعلام المشتركة بين الذكور والاناث مرفى الغسل . فان قلت ما وجه دلالة الحديث على الترجمة ؟ قلت من جهة أنه لم يذكر منع النبي صلى الله عليه وسلم لهم إلا عن بيعهم في مكانه فعلم أن مثل ذلك التلقى كان غير منتهى مقررأ على حاله . قال البخارى هذا التلقى المذكور فى حديث جويرة كان الى أعلى السوق يثبت حديث عبد الله العمري الذى بعده حيث قال كانوا يتبايعون الطعام فى

يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِمْ فَفَهِمُوا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَنْقُلُوهُ

باب إِذَا اشْتَرَطَ شَرْوُطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحِلُّ حَتَّى عَبَدُ اللَّهِ بْنُ
يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيَّةً
فَأَعِينَنِي فَقُلْتُ إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أَعِدَّاهَا لَهُمْ وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ
فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبُوا عَلَيْهَا خِشَاءَتٍ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا إِلَّا
أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ فَسَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ

٢٠٣٦
إذا اشترط
شروطاً في البيع

أعلى السوق ففهم منه أن التلقى إلى خارج البلد هو المنهى عنه لا غير . قوله (حتى ينقلوه)
الغرض منه حتى يقبضوه لأن العرف في قبض المنقول أن ينقل عن مكانه . وفيه أن البيع قبل القبض غير
صحيح (باب إذا اشترط في البيع شروطاً) . قوله (بريرة) بفتح الموحدة و (الأواق) جمع
الأوقية وفي مقدارها خلاف والأصح أن الأوقية الحجازية أربعون درهما وكان أصله أواق
بتشديد الياء فحذفت إحدى الياءين تخفيفاً والثانية على طريقة قاض وفيه أن مال الكتابة منجم . قوله
(أعدها) أي اشتريك وأزن الأواق ثمنك وأعتقك ويكون ولاؤك لي وهذا بأن يفسخ عقد
الكتابة لعجز المكاتب عن أداء النجوم . قوله (من عندهم) في بعضها من عندها أي عند أهلها .
فان قلت ما الفائدة في الاخبار حيث سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه ؟ قلت سمع شيئاً

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ
فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى
عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رَجَالٌ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ

بجملها فأخبر به مفصلاً : قوله ﴿ اشترطى ﴾ فان قلت كيف صح هذا والشروط ثلاثة أقسام باطل
في نفسه مبطل للعقد ، وباطل غير مبطل ، ولا باطل ولا مبطل وما نحن فيه من القسم الأول ؟ قلت :
قال النووي هذا مشكل من حيث إن هذا الشرط يفسد البيع ومن حيث أنها خدعت البائع
وشرطت لهم مالا يصح فكيف أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة فيه ولهذا الاشكال أنكر
بعضهم هذا الحديث بحملته وهذا منقول عن يحيى بن أكرم بفتح الهمزة وسكون الكاف وبالمثناة
المروزي قاضى بغداد أحد أعلام الدين . واستدل بسقوط هذه اللفظة في كثير من الروايات
فأوله العلماء بتأويلات بأن معناه اشترطى عليهم كما قال تعالى « وإن أسأتم فلها » أى فعلها أو بأن
المراد أظهرى لهم حكم الولاء أو بأن المراد التوبيخ لهم لأنه صلى الله عليه وسلم كان قد بين لهم
أن هذا الشرط باطل لا يصح فلما لجوا في اشتراطه ومخالفة أمره قال لعائشة هذا ، بمعنى لا تنبألى
سواء شرطته أم لا فانه شرط مردود لما سبق بيانه لهم والأصح أنه من خصائص عائشة رضى
الله عنها وهى قضية عين لا عموم لها . قالوا والحكمة في إذنه فيه ثم إبطاله أن يكون أبلغ في قطع
عادتهم في ذلك كما أذن لهم في الاحرام في حجة الوداع ثم أمرهم بفسخه وجعله عمرة ليكون أبلغ
في زجرهم عما اعتادوه من منع العمرة في أشهر الحج وقد تحتل المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة
عظيمة . الخطأ : وجهه أن يقال الولاء لخدمة النسب والانسان إذا أعتق عبدا ثبت له
ولاؤه كما إذا ولد له ولد ثبت له نسبه فلو نسب الى غيره لم ينتقل نسبه عن والده كذلك إذا أراد
نقل ولاية عن محلها لم تنتقل عنه فلم يعبا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقولهم ولا رآه قادحا
في العقد اذ جعله بمنزلة اللغوم الكلام وتركهم يقولون ماشاء والتكون الإشارة برده وإبطاله
قولا يخاطب به على الناس ظاهرا على ردوس الاشهاد إذ هو أبلغ في التكير وأوكد في التعبير وقد
أول أيضا بأن هذا الأمر كان على معنى الوعيد والتهديد الذى ظاهره الأمر وباطنه النهي كقوله
تعالى « اعملوا ما شئتم » قوله ﴿ ما بال ﴾ فان قلت لا يجوز حذف الفاء من جواب « أما » قلت هذا

٢٠٣٧

مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ
 قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
 عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً فَتَعْتِقَهَا فَقَالَ أَهْلُهَا نَبِيُّكُمْ عَلَى
 أَنْ وَلَاءَهُمَا لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَا يَمْنَعُكَ
 ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَّ

٢٠٣٨

بيع التمر بالتمر

بَابُ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
 عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ الْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالتَّمْرُ
 بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ

دليل على جواز حذفه ومر مثله في كتاب الحج في باب طواف القارن حيث قال «وأما الذين جمعوا
 بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً» قوله «في كتاب الله» أي مكتوبه قرآناً أو حديثاً ولفظ
 الشرط في «مائة شرط» مصدر ليس يكون معناه مائة مرة حتى يوافق الرواية المصرحة بلفظ المرة
 وكلمة «إنما» تفيد حصر الولاء على المعتق لا للحليف ونحوه. وفيه جواز السجع إذا لم يتكلفه وإنما
 نهى عن سجع الكهان لما فيه من التكلف وفيه فوائد غزيرة ومباحث كثيرة قد صنف ابن جرير
 فيه مجلداً كبيراً وتقدم بعضها في باب ذكر البيع على المنبر في أبواب المسجد «باب بيع التمر»
 قوله «أبو الوليد» بفتح الواو وكسر اللام هشام الطيالسي و«الليث» معرفاً باللام وبدونه
 و«مالك بن أوس» بفتح الهمزة وسكون الواو وبالهملة و«هـاء وهـاء» أي يدايد أي متقابضاً في المجلس

٢٠٣٩
بيع الزبيب
بالزبيب

بَابُ يَبِيعُ الزَّبِيبَ بِالزَّبِيبِ وَالطَّعَامَ بِالطَّعَامِ حَدَّثَنَا اسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا
مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُزَابَنَةِ يَبِيعُ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ كَيْلًا وَيَبِيعُ الزَّبِيبَ بِالكَرْمِ
كَيْلًا حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ قَالَ وَالْمُزَابَنَةُ
أَنْ يَبِيعَ التَّمْرَ بِكَيْلٍ إِنْ زَادَ فَلِيَ وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَى . قَالَ وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا .

٢٠٤١
بيع الشعير
بالشعير

بَابُ يَبِيعُ الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ

ومر في باب ما يذكر في بيع الطعام . قوله (المزابنة) مشتقة من الزبن بالزاي والموحدة والنون
وهو الدفع كأن كلا من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه وخص هذا البيع بهذا الاسم لأن مداره
على الحرص الذي لا يؤمن فيه التفاوت فيحتمل المدافعة والمخاصمة أكثر من غيره . قوله (يبيع
التمر) بالمثلثة (بالتمر) بالفوقانية ومعناه الرطب بالتمر وليس المراد كل الثمار فإن سائر الثمار يجوز
بيعها بالتمر . فإن قلت العقد مطلقاً منهى عنه سواء كان مكيلاً أم لا . قلت هو بيان الواقع إذ هكذا كان
عادتهم و (الكرم) بسكون الراء شجر العنب لكن المراد منه ههنا نفس العنب وهو من
باب القلب إذ المناسب لقريظته أن يدخل الجار على الزبيب لا على الكرم . قوله (بكيل) أى
من الزبيب أو التمر معين وجملة (إن زاد فلي) حال من فاعل يبيع أى يبيعه قائلاً إن زاد
التمر الخروص على ما يساوى المكيل فهو لى . فإن قلت كيف دل على الترجمة ؟ قلت مفهوم
نهى عن بيع الزبيب بالعنب جواز بيع الزبيب بالزبيب ويقاس بيع الطعام بالطعام عليه
قوله (قال) أبى عبد الله و (العرايا) يحى . تفسيره واشتقاقه قريباً إن شاء الله تعالى والباء فى

عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرْفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ فَدَعَانِي
 طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ فَنَرَاوَضَنَا حَتَّى اضْطَرَفَ مِنِّي فَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ
 ثُمَّ قَالَ حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ وَعُمَرُ يَسْمَعُ ذَلِكَ فَقَالَ وَاللَّهِ لَا تَفَارِقُهُ
 حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا
 هَاءَ وَهَاءَ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ
 وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ

بَابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ
 ابْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ
 قَالَ قَالَ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَبِيعُوا

٢٠٤٢
بيع الذهب
بالذهب

(بِخَرْصِهَا) لِلْسَّبِيَةِ أَيْ رَخِصَ بِسَبَبِ خَرْصِهَا وَهُوَ بَفَتْحِ الْخَاءِ مَصْدَرٌ وَبِكَسْرِهَا اسْمٌ مِنْهُ ، يُقَالُ
 كَمْ خَرْصَ أَرْضُكَ أَوْ لِلْإِصْطَاقِ أَيْ رَخِصَ مُتَلَبِّسًا بِهِ . قَوْلُهُ (صَرْفًا) قَالَ الْعُلَمَاءُ بَيْعُ الذَّهَبِ
 بِالْفِضَّةِ يُسَمَّى صَرْفًا لَصَرْفِهِ عَنْ مَقْتَضَى الْبَيَاعَاتِ مِنْ جَوَازِ التَّفَرُّقِ قَبْلَ التَّقَابُضِ وَقِيلَ مِنْ صَرَفَهُمَا
 وَهُوَ تَصْوِيتُهُمَا فِي الْمِيزَانِ كَمَا أَنَّ بَيْعَ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ يُسَمَّى مِرَاطَلَةً . قَوْلُهُ (طَلْحَةُ بْنُ
 عُبَيْدٍ اللَّهُ) الْقُرَشِيُّ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ بِالْجَنَّةِ وَ (تَرَاوَضْنَا) بِأَعْجَامِ الضَّادِ يُقَالُ فُلَانٌ يَرَاوِضُ فُلَانًا
 عَلَى أَمْرٍ كَذَا أَيْ يَدَارِيهِ لِيَدْخُلَهُ فِيهِ . قَوْلُهُ (حَتَّى يَأْتِيَ) أَيْ أَصْبِرُ حَتَّى يَأْتِيَ وَلَمْ نَقُلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ظَنُّ
 جَوَازٍ كَسَائِرِ الْبَيُوعِ وَمَا كَانَ بَلْغُهُ حَكْمَ الْمَسْأَلَةِ فَلَمَّا أُبْلِغَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَرَكَ الْمَصَارِفَةَ . قَوْلُهُ
 (ابْنُ عَلِيٍّ) بَعْضُ الْمُهَاجِلَةِ وَفَتْحُ اللَّامِ وَشِدَّةُ التَّحْتَانِيَةِ وَ (يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ) الْحَضْرَمِيُّ مَرَفِي

الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءَ بِسَوَاءٍ وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءَ بِسَوَاءٍ وَيَبْعُوا
الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ

٢٠٤٣

بيع الفضة
بالفضة

بَابُ يَبْعُ الْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا عُمَى
حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَمِّهِ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ يَا أَبَا سَعِيدٍ مَا هَذَا الَّذِي
تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ فِي الصَّرْفِ سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا وَمِثْلُ الْوَرَقِ

٢٠٤٤

بِالْوَرَقِ مِثْلًا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

قَصَرَ الصَّلَاةُ وَ﴿أَبُو بَكْرَةَ﴾ اسْمُ نَفِيعٍ مَصْغَرُ النَّفِيعِ بِالنُّونِ وَالْقَاءِ فِي الْإِيمَانِ . قَوْلُهُ ﴿كَيْفَ شِئْتُمْ﴾ أَيِ
مَسَاوِيًا وَمُتَفَاوِتًا لَا فِي الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ فِي الْمَجْلِسِ فَانْهَمَا وَاجِبَانِ . قَوْلُهُ ﴿عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ﴾ ابْنُ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَ﴿عَمِّهِ﴾ هُوَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ﴿ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ﴾ مُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ مَرَّ فِي بَابٍ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ . قَوْلُهُ ﴿مِثْلُ ذَلِكَ أَيِ مِثْلِ حَدِيثِ أَبِي
بَكْرَةَ فِي وَجُوبِ الْمَسَاوَاةِ . فَإِنْ قُلْتَ مَا وَجَّهَ «فَلَقِيَهُ» إِذَا السَّكَّامُ يَتِمُّ بِدُونِهِ ؟ قُلْتَ يَعْنِي فَلَقِيَهُ بَعْدَ ذَلِكَ
مَرَّةً أُخْرَى وَإِنَّمَا قَالَ مَا هَذَا لِأَنَّهُ كَانَ يَسْتَقْدِمُ قَبْلَ ذَلِكَ جَوَازَ الْمَفَاضَلَةِ . قَوْلُهُ ﴿فِي الصَّرْفِ﴾ أَيِ فِي شَأْنِ
الصَّرْفِ وَ﴿الْوَرَقِ﴾ الدَّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ وَقَدْ تَسَكَّنَ الرَّاءَ وَتَكْسَرُ الْوَائِ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ . فَإِنْ قُلْتَ

لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشَفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا
تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشَفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا
تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ

بَابُ يَبِيعُ الدِّينَارَ بِالْأُتْرَاقِ نَسَاءً حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا
الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ
الزِّيَّاتِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ الدِّينَارُ بِالْأُتْرَاقِ
وَالدِّرْهَمُ بِالْأُتْرَاقِ فَقُلْتُ لَهُ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَقُولُهُ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ سَأَلْتُهُ
فَقُلْتُ سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ كُلُّ

٢٠٤٥
بيع الدينار
بالدينار نساً

الصرف هو بيع الذهب بالفضة وبالعكس فلا يكون الحديث في شأنه . قلت ففهمه أنه إذا لم يكن
البيع بحسنه لا تشترط فيه المائنة ، وأمثال هذه المفاهيم إنما يساعد عليها السياق . قوله ﴿ لا تشفوا ﴾
من الاشفاف) وهو التفضيل والشف بكسر الشين الزيادة والنقصان وهو من الاضداد ، يقال شف
الدرهم إذا زاد أو نقص . قوله ﴿ ناجز ﴾ من النجز بالنون والجيم والزاي والمراد بالغائب المؤجل
وبالناجز الحاضر يعني لا بد من التقابض في المجلس . قوله ﴿ الضحاك ﴾ بلفظ المبالغة ﴿ ابن
مخلد ﴾ بفتح الميم واللام وسكون المعجمة بينهما أبو عاصم النبيل . والبخاري تارة يروي عنه
بالواسطة وأخرى بدونها و ﴿ الزييات ﴾ هر يباع الزيت : قوله ﴿ لا يقوله ﴾ كان مذهب ابن
عباس أن الربا إنما هو فيما إذا كان أحد العوضين بالنسيئة ، وأما إذا كانا متفاضلين فلا ربا فيه ،
أى لا تشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين . ونقل أنه رجع عن ذلك
حين بلغه حديث أبي سعيد . قوله ﴿ كل ذلك ﴾ بالرفع أى لم يكن لا السماع ولا الوجدان
فان قلت ما الفرق بينه وبين ما لو كان بالنصب ؟ قلت المرفوع هو للسلب الكلى والمنصوب

ذَلِكَ لَا أَقُولُ وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنِّي وَلَكِنِّي أَخْبَرَنِي
أُسَامَةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا رَبًّا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ

٢٠٤٦

بيع الورق
بالذهب نسيئة

بَابُ يَبْعُ الْوَرِقَ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا
شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْمُنْهَالِ قَالَ سَأَلْتُ الْبَرَاءَ
ابْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الصَّرْفِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

لسلب الكل فالأول أبلغ وأعم وإن كان أخص من وجه آخر . قوله ﴿ أنتم أعلم ﴾ لأنكم كنتم
بالغين كاملين عند ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا كنت صغيرا . فان قلت ما التلفيق بين
حديث أسامة وحديث أبي سعيد ؟ قلت الحصر إنما يختلف بحسب اختلاف اعتقاد السامع فلهـ
كان يعتقد الربا في غير الجنس حالا فليل رد لا اعتقاده لا ربا إلا في النسيئة أى فيه مطلقا . وقد أوله
العلماء بأنه محمول على غير الربويات وهو كبيع الدين بالدين مؤجلا بأن يكون له ثوب موصوف
فبيعه بعبد موصوف مؤجلا وإن باعه به حالا جاز أو محمول على الأجناس المختلفة فانه لا ربا
فيها من حيث التفاضل بل يجوز تفاضلها يدا بيد هو بحمل وحديث أبي سعيد مبين فوجب العمل
بالمبين وتنزيل المجمل عليه أو هو منسوخ وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره . الخطأ بـ :
أولوه بأنه قد سمع كلمة من آخر الحديث ولم يذكر أوله كأنه سئل عن التمر بالشعير والذهب
بالفضة متفاضلا فقال إنما الربا في النسيئة أى في مثل هذه المسألة فان الأجناس إذا اختلفت جاز
فيها التفاضل يدا بيد وإنما يدخلها الربا من جهة النسيئة وقال أيضا الربا على وجهين فما كان جنسا
واحدا فان التحريم يقع فيه بالزيادة فى الوزن والنساء فى الأجل وما كان من جنسين فالتحريم
فيه من جهة النساء لكن التفاضل فيه جائز . قوله ﴿ نسيئة ﴾ بوزن كريمة وبالادغام نحو برية وبحذف
الهمزة وكسر النون نحو جلسة . قوله ﴿ حبيب ﴾ ضد العدو ﴿ ابن أبي ثابت ﴾ ضد الزائل الأعور الكاهل
مر فى باب صوم داود عليه السلام و ﴿ أبو المنهال ﴾ بكسر الميم وسكون النون اسمه عبد الرحمن بن مطعم
الكر فى مات سنة ست ومائة وقد يشبهه بأبى المنهال البصرى الذى اسمه سيار وهو تابعى أيضا فلا تغلط
و ﴿ البراء ﴾ بتخفيف الراء وبالمد ﴿ ابن عازب ﴾ بالمهمله والزاي و ﴿ زيد بن أرقم ﴾ بالهمزة والراء

يَقُولُ هَذَا خَيْرٌ مِنِّي فَكَلَاهُمَا يَقُولُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ
بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ دَيْنًا

٢٠٤٧
بيع الذهب
بالورق يدايد

بَابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ يَدَايِدَ **حَدَّثَنَا** عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا
عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ
عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ
وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءَ بِسَوَاءٍ وَأَمَرَنَا أَنْ نَبْتَاعَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ
شَتْنَا وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شَتْنَا

بَابُ بَيْعِ الْمَزَابَةِ وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ وَيَبْعُ الزَّيْبُ بِالكَرْمِ وَيَبْعُ

بيع المزابة

وَالْقَافِ الْمَفْتُوحَةِ الْأَنْصَارِيَّانِ السَّكُوفِيَّانِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الصَّحَابِيِّينَ يَظُنُّ فِي حَقِّ الْآخَرِ
أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُ وَيَقْدِمُهُ عَلَى نَفْسِهِ . قَوْلُهُ (دَيْنًا) أَيْ غَيْرَ حَالٍ حَاضِرٍ فِي الْمَجْلِسِ . فَانْ قُلْتَ التَّرْجِمَةُ
هِيَ بَيْعُ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ وَالْحَدِيثُ بِالْعَكْسِ قُلْتَ الْبَاءُ لِأَنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الثَّمَنِ إِذَا كَانَ الْعَوَاضَانِ غَيْرِ
النَّقْدَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا لِلثَّمَنِ ، أَمَا إِذَا كَانَا نَقْدَيْنِ فَلَا تَفَاوُتُ فِي أَيِّمَا دَخَلَتْ فِيهِمَا فِي الْمَعْنَى سَوَاءً . قَوْلُهُ
(عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضِدَّ الْمِئْمَنَةِ مَرَّةً فِي بَابِ رَفْعِ الْعِلْمِ (وَعَبَادُ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَشِدَّةِ الْمَوْحِدَةِ (ابْنُ
الْعَوَّامِ) بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ الْوَاسِطَى فِي الْوَضْوِءِ . قَوْلُهُ (فِي الْفِضَّةِ) فِي بَعْضِهَا بِالْفِضَّةِ . فَانْ قُلْتَ ذَكَرَ فِي
التَّرْجِمَةِ يَدَايِدَ فَكَيْفَ دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَيْهِ بَلْ عَمُومُ لَفْظِ كَيْفَ شَتْنَا يَقْتَضِي جَوَازَ أَنْ لَا يَكُونَ الْيَدُ
بِالْيَدِ قُلْتَ لَعَلَّهُ مَخْتَصَرٌ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ ذَلِكَ أَوْ أَنَّهُ لَمَّا بَيْنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْبَيْعِ بِجَنْسِهِ وَبِالْبَيْعِ بِغَيْرِ
جَنْسِهِ بِالسَّوَادَةِ أَشْعَرَ أَنَّهُمَا فِي بَاقِي الشَّرَاطِطِ مُشْتَرَكَانِ ، وَالتَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ شَرْطٌ فِي الْجَنْسِ
اتِّفَاقًا فَكَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْجَنْسِ . وَأَمَّا الْمُرَادُ مِنْ كَيْفَ شَتْنَا فَمَا يُقَابَلُ وَجُوبَ الْمَسَاوَةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
(بَابُ بَيْعِ الْمَزَابَةِ) قَوْلُهُ (الْمَزَابَةُ) هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الزَّيْنِ بِالزَّايِ وَالْمَوْحِدَةِ وَالزُّنُونِ وَهُوَ

- ٢٠٤٨ العَرَايَا قَالَ أَنَسُ بْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
لَا تَبِيعُوا التَّمْرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَلَا تَبِيعُوا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ . قَالَ سَالِمٌ وَأَخْبَرَنِي
عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ بَعْدَ
ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ وَلَمْ يَرْخِّصْ فِي غَيْرِهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ
٢٠٤٩ ابْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُزَابَنَةِ أُشْتَرَاءَ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ
كَيْلًا وَيَبِيعُ الْكَرْمَ بِالزَّيْبِ كَيْلًا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ
٢٠٥٠

الدفع ومرتحيقه آنفا قوله (بيع التمر) بالثلثة (بالتمر) بالفوقانية ومعناه الرطب بالتمر وليس المر ادكل الثمار فان سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر و (المحاقلة) بالمهملة والقاف من الحقل وهو الزرع وموضعه ، وهي بيع الحنطة في سنبلها بحنطة صافية ، وقيل هي بيع الزرع قبل ادراكه . قالوا حرم المزابنة والمحاقلة لانه لا يحل بيع شيء من المكيل والموزون إذا كانا من جنس واحد إلا مثلاً بمثل الخطابي : المحاقلة بيع الزرع القائم في الأرض بالحلب اليابس وذلك لأن معرفة التماثل فيها متعذر واستثنى العرية من المزابنة لحاجة الناس إليها . قال والعرية ما أعرى من جملة المزابنة ووقع حكمها معرى عن التحريم . النووى : لفظ « بالرطب » فيه دلالة لأحد أوجه أصحابنا : أنه يجوز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض . والأصح عند الجمهور بطلانه ويؤولون هذه الرواية على أن أو للشك لا للتخيير ، فعناه رخص في بيعها بأحد النوعين وشك فيه الراوى ، فيحمل على أن المراد التمر كما

عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْحَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ
وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ اشْتِرَاءُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ فِي رُؤُسِ النَّخْلِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا

٢٠٥١

أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ
حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَخَصَ لَصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا

٢٠٥٢

بَابُ بَيْعِ التَّمْرِ عَلَى رُؤُسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ
سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ

٢٠٥٣

بيع التمر على
رؤوس النخل

صرح به في سائر الروايات . قال والعرايا جمع العرية مشتقة من العرى وهو التجرد لأنها عريت
من حكم باقي البستان قال الجمهور هي فعيلة بمعنى مفعولة من عراه يعروه إذا أتاه وتردد إليه قال وهي
بحسب الاصطلاح أن تخرص نخلات بأن رطبها إذا جف يكون ثلاثة أوسق مثلاً فيبيع ثلاثة أوسق
من التمر وكذا في الكروم . قوله (داود بن الحصين) بضم المهملة الأولى وفتح الثانية وسكون
التحتانية وبالنون مولى عمرو بن عثمان بن عفان مات سنة خمس وثلاثين ومائة و (أبو سفيان) قال
الحاكم لا يعرف اسمه وقال الكللابي اسمه قرمان بضم القاف وسكون الزاي مولى عبد الله بن أبي
أحمد بن جعش بفتح الجيم وسكون المهملة وبالمعجمة المدني . قوله (أبو معاوية) هو محمد الضرير
(والشيباني) منسوب إلى ضد الشباب سايان تقدما . قوله (بخرصها) بفتح الخاء مصدر وبكسرهما اسم
لشيء المخروص ومعناه بقدر ما فيها إذا صار تمرا . قوله (أبو الزبير) بضم الزاي وفتح الموحدة محمد

- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ
 وَلَا يُبَاعَ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالْدينَارِ وَالْدرهمِ إِلَّا الْعَرَايَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ٢٠٥٤
 عَبْدِ الوَهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ مَالِكًا وَسَالَهُ عبيدُ اللَّهِ بْنُ الرَّبيعِ أَحَدُ ثَكِّ دَاوُدَ عَنْ
 أَبِي سَفْيَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ
 فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ قَالَ نَعَمْ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ ٢٠٥٥
 عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ سَمِعْتُ بِشِيرًا قَالَ سَمِعْتُ سَهْلَ
 ابْنَ أَبِي حَشْمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ
 وَرَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ أَنْ تُبَاعَ بِخَرَصِهَا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا وَقَالَ سَفْيَانُ مَرَّةً
 أُخْرَى إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ بِبَيْعِهَا أَهْلُهَا بِخَرَصِهَا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا قَالَ

ابن مسلم بن تدرس بلفظ مخاطب مضارع الدرس مرفى باب من شكك إمامه . قوله ﴿ حق يطيب ﴾
 أى طعمه والغرض منه حتى يبدو صلاحه و ﴿ منه ﴾ أى من الطيب . قوله ﴿ عبد الله بن الربيع ﴾
 ضد الخريف و ﴿ الأوسق ﴾ جمع الوسق بفتح الواو وكسرهما وهو ستون صاعا والصاع خمسة أرتال
 وثلاث قال الشافعى الاصل تحريم بيع المزابنة وجاءت العرايا رخصة والراوى شك فى الخمسة فوجب
 الاخذ باليقين وطرح المشكوك فبقيت الخمسة على التحريم الذى هو الاصل . قوله ﴿ بشير ﴾ بضم
 الموحدة وفتح المعجمة وسكون التختانية ﴿ ابن يسار ﴾ ضد اليمين المدنى مر فى كتاب الوضوء فى
 باب من مضمض من السويق و ﴿ سهل بن أبى حشمة ﴾ بفتح المهملة وسكون المثلثة عبد الله بن ساعدة
 الانصارى روى له خمسة وعشرين حديثا للبخارى منها ثلاثة . قوله ﴿ أن تباع ﴾ هو بدل من
 العريقة و ﴿ رطبا ﴾ بضم الراء وفى بعضها بفتحها وهو متناول للغنب أيضا فيشمل نوعى العريقة كليهما

هُوَ سِوَاهُ قَالَ سُفْيَانٌ فَقُلْتُ لِيَحْيَى وَأَنَا غُلَامٌ إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَقُولُونَ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فَقَالَ وَمَا يُدْرِي أَهْلَ مَكَّةَ قُلْتُ إِنَّهُمْ يروونه عَنْ جَابِرٍ فَسَكَتَ قَالَ سُفْيَانٌ إِمَّا أَرَدْتُ أَنَّ جَابِرًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قِيلَ لِسُفْيَانَ وَلَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُهُ قَالَ لَا

بَابُ تَفْسِيرِ الْعَرَايَا وَقَالَ مَالِكُ الْعَرِيَّةُ أَنَّ يُعْرَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ النَّخْلَةَ ثُمَّ يَتَأَذَّى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ فَرُخِّصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ بِتَمَرٍ وَقَالَ ابْنُ

تفسير العرايا

فان قلت أهل النخلة هم البائعون لا المشتري ، والآكل هو المشتري لا البائع قلت الضمير في يأكلها أهلها راجع إلى الثمار التي يدل عليها الخرص وأهل الثمار هم المشترون . قوله (هو سواء) أى هذا القول مثل القول الأول سواء . بلا تفاوت بينهما إذ الضمير المنصوب في يأكلونها عائد إلى الثمار كما في الأول والمرفوع إلى أهل المخروص فخالصهما واحد ويحتمل أن يراد بسواء المساواة بين التمر والرطب على تقدير الجفاف . قوله (سفیان) وهو ابن عيينة المكي (ليحيى) بن سعيد الأنصاري والمقصود من هذا الكلام أن الحديث يدور على أهل المدينة . قوله (فيه) أى في هذا الحديث والقائل بلفظ قيل هو علي بن عبد الله المديني . قوله (يعرى) أى يجرد الرجل للرجل نخلة من نخلات بستانه ويعطيها له ثم يتأذى الواهب بدخوله عليه فرخص للواهب أن يشتريها منه وقد يقال أعريت الرجل النخلة إذا أطعمته الثمرة يعرفها أى يأتيها متى شاء قال التيمي ذهب مالك إلى أن المراد منها أن الرجل إذا وهب نخلة لرجل وشق عليه دخول المذهب إلى البستان جاز له أن يشتري من المذهب الرطب الذى على النخلة التى وهبها منه بالتمر ولا يجوز لغيره وهو تخصيص والحال أن اللفظ عام وأبو حنيفة إلى أنها هو أن يهب رجل ثمر نخلة ويشق عليه تردد الموهوب إليه إلى بستانه فكره أن يرجع في هبته فيدفع إليه بدلها تمرا ويكون هذا في معنى البيع لا أنه بيع حقيقة ولفظ الأحاديث صريح في أنها بيع وحاصله أن الامامين خالفا ظاهرا والفاظ . قوله (ابن إدريس) هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطلبى قال البيهقي أراد البخاري بابن إدريس الشافعي حيث قال والعريّة لا تكون

إِدْرِيسَ الْعَرِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ يَدَا يَدٍ لَا يَكُونُ بِالْجَزَافِ
وَمِمَّا يُقَوِّيه قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ بِالْأَوْسُقِ الْمَوْسِقَةِ وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي
حَدِيثِهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَتِ الْعَرَايَا أَنْ يَعْرِىَ الرَّجُلُ
فِي مَالِهِ النَّخْلَةَ وَالنَّخْلَتَيْنِ وَقَالَ يَزِيدُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنِ الْعَرَايَا نَخْلٌ كَانَتْ
تُوَهَّبُ لِلْمَسَاكِينِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَنْتَظِرُوا بِهَا رُخْصَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهَا
بِمَا شَاءُوا مِنَ التَّمْرِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا قَالَ مُوسَى بْنُ
عَقَبَةَ وَالْعَرَايَا نَخْلَاتٌ مَعْلُومَاتٌ تَأْتِيهَا قَتَشَتَرِيهَا

٢٠٥٦

إلا بالكيل أى لا بد أن يكون معلوم القدر إذ لا بد من العلم بالمساواة (ويدا يدا) أى لا بد من
التقايض فى المجلس . قوله (بالجزاف) بضم الجيم وفتحها وكسر ها هو عما يقوى كونه مكىلا معلوم
المقدار فان قلت ما فائدة ذكر الموسقة قلت التوكيد كقوله تعالى « والقناطير المقنطرة » وكقولهم ألوف
مؤلفة . قوله (ابن اسحاق) هو محمد بن اسحاق بن يسار (ويزيد) من الزيادة ابن هارون أحد
الأعلام مر فى كتاب الوضوء فى باب التبرز (وسفيان بن حسين) الواسطى من تابع التابعين . قوله
(ينتظروا) أى جذاذها والجمهور على أنه بعكس هذا قالوا كان سبب الرخصة أن المساكين الذين ما كان
لهم نخيلات ولا نقود يشترون بها الرطب وقد فضل من قوتهم التمر كانوا وعبا لهم يشتهون الرطب
فرخص لهم اشتراء الرطب بالتمر . قوله (موسى بن عقبة) بضم المهملة وسكون القاف . فان قلت
كيف صح كلامه تفسير للعرايا وهو صادق على كل ما يباع فى الدنيا من النخيلات بأى عوض كان

بيع الثمار قبل
يدو صلاحها

باب بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَدُوَ صِلَاحُهَا وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ
كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ بَنِي
حَارِثَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَبَايَعُونَ الثَّمَارَ فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ وَحَضَرَ
تَقَاضِيهِمْ قَالَ الْمُبْتَاعُ إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرُ الدَّمَانُ أَصَابَهُ مَرَضٌ أَصَابَهُ قَشَامٌ عَاهَاتٌ
يَحْتَجُونَ بِهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ
فِي ذَلِكَ فَأَمَّا لَا فَلَا يَتَبَايَعُوا حَتَّى يَدُوَ صِلَاحُ الثَّمَرِ كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا

قلت غرضه بيان أنها مشتقة من عروت إذا أتيت وترددت إليه لا من العرى الذي بمعنى التجرد
وتقدم وجوه اشتقاقها وتسميتها بها أول الباب أو يقال المقصود معلوم من المبحث وهو اشتراء
عريها بالتمر وللعلم به لم يتعرض له ((باب بيع الثمار قبل أن يدو صلاحها)) قوله ((يدو)) وبدو
الصلاح هو أن يصير إلى الصفة التي يطلب كونه على تلك الصفة وهو بظهور النضج والحلاوة
وبزوال العفونة وبالنمو واللين وبالتلون وبطيب الأكل وقيل هو بطاوع الثريا وهما متلازمان
قوله ((أبو الزناد)) بكسر الزاي وخفة النون ((وجد الناس)) أي قطعوا ثمارهم ((والدمان)) بفتح المهملة
وخفة الميم وبالنون وقيل بضمها بمعنى هو سواد يصيب النخل و((المرض)) بضم الميم وبكسرها آفة وقيل
هو اسم لجميع الأمراض وهو على وزن فعال غالبا كالصداع والسعال والزكام وأما ((القشام)) بضم
القاف وخفة المعجمة ينتقص ثمرة النخل قبل أن تصير بلحا وقشام المائدة مانقص مما بقى منها
بما لاخير فيه . قوله ((أصابه)) بالباء بدل من أصابه ثانيا وهو بدل من الأول و((عاهات)) أي
آفات وهو خبر للبندأ المحذوف أي هذه الأمور الثلاثة عاهات وجمع لفظ يحتجون نظرا إلى أن
لفظ المبتاع جنس صالح للقليل والكثير . قوله ((فأمالا)) أصله فان لا يتركوا هذه المبايعة فزيد
كلمة ما للتوكيد فأدغم النون في الميم وحذف الفعل وتجاوز الإمالة لضمها الجملة وإلا فالقياس أن

لَكثْرَةِ خُصُومَتِهِمْ وَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ
يَكُنْ يَبِيعُ ثَمَارَ أَرْضِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا فَيَتَّبِعِينَ الْأَصْفَرَ مِنَ الْأَحْمَرِ قَالَ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ حَدَّثَنَا حَكَّامٌ حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ عَنْ زَكَرِيَّا عَنْ

أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا ٢٠٥٧

مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ

حَدَّثَنَا ابْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ ٢٠٥٨

لَا تَمَالَ الْحُرُوفَ . التيمى : قد تكتب هذه بلام وياموتكون لامالة ومنهم من يكتبها بالالف ويجعل
عليها فتحة محرفة علامة للامالة فنكتب بالياء اتبع لفظ الامالة ومن كتب بالالف اتبع أصل
الكلمة . قوله (وأخبرني) قال أبو الزناد وأخبرني بالواو عطفا على كلامه السابق (وخارجة)
بالمعجمة والراء والجيم ابن زيد الأنصارى أحد فقهاء المدينة (والثريا) مصغر الثرى وصار
عليها للنجم المخصوص وهو زمان بدو الصلاح . قوله (على بن بحر) ضد البر الحافظ مات سنة
أربع وثلاثين ومائتين و (حكام) بلفظ المبالغة ابن سلمة الرازى مات سنة تسعين ومائة
و (عنبسة) بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وبالمهملة . قوله (نهى) وذلك لأنه
لا يؤمن أن تصيبها آفة فتتلف فيضيع مال صاحبه وأما إذا بدا صلاحها أمن التلف لأنه يشتد
النوى فيه ويغلظ ويقوى وهذا النهى إنما هو إذا كان بشرط السغبة على الشجر أو مطلقا لجواز
بيعها بشرط القطع إجماعا وقيل نهى البائع لأنه يريد أكل المال بالباطل والمبتاع لأنه يوافق
على حرام ولأنه يصدد تضييع ماله . قوله (ابن مقاتل) بكسر الفوقانية صيغة اسم الفاعل (وحامد)
بضم الحاء (وتزهو) أى تحمر أو تصفر يقال زها النخل وأزهى لغتان . قوله (سليم) بفتح المهملة
وكسر اللام ابن حيان من الحياة و (سعيد بن ميناء) بكسر الميم وسكون التحتانية وبالنون مدودا

عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع ثمرة النخل حتى تزهو .

٢٠٥٩ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي حَتَّى تَحْمَرَّ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ

سَلِيمِ بْنِ حَيَّانٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاء قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمْ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشَقِّحَ فَقِيلَ

مَا تُشَقِّحُ قَالَ تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا

بَابُ بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ الْهَيْثَمِ

٢٠٦٠
بيع النخل قبل
بدو صلاحها

حَدَّثَنَا مُعَلَّى حَدَّثَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا

وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهَوْ قِيلَ وَمَا يَزْهَوْ قَالَ يَحْمَارٌ أَوْ يَصْفَارٌ

ومقصورا تقدم في باب التكبير على الجنائز قوله (تشقح) التشقح بالمعجمة والقاف وبالمهملة تغير اللون إلى الصفرة أو الحمرة والشقجة لون غير خالص في الحمرة والصفرة . الخطابي : أراد بالاحمرار والاصفرار ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن تشيع وإنما يقال تفعال في الملون الغير المتمكن قوله (علي بن الهيثم) بفتح الهاء واسكان التحتانية وبالمثناة البغدادى و(معلى) بفتح المهملة واللام الشديدة ابن منصور الرازى الحافظ طلبوه على القضاء فامتنع مات سنة إحدى عشرة ومائتين قال البخارى إنما كتبت عن معلى لكن هذا الحديث ما كتبت عنه قالوا لم يحدث عنه في الجامع بشيء وإنما حدث عن رجل عنه أى بالواسطة . قوله (هشيم) بضم الهاء وفتح المعجمة الواسطى مرفى التميم . قوله (وعن النخل) أى عن بيع ثمر النخل . فان قلت هو تكرار قلت لا إذ المراد بالاول غير

إذا باع الثمار
قبل بدو صلاحها

باب إذا باع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها ثم أصابته عاهة فهو
من البائع **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخيه نا مالك عن حميد عن أنس
ابن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الثمار حتى تزهى ففعل له وما تزهى قال حتى تحمر فقال أرايت إذا منع الله
الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه . قال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال
لو أن رجلا ابتاع ثمرا قبل أن يبدؤ صلاحه ثم أصابته عاهة كان ما أصابه على ربه
أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا تتبايعوا الثمر حتى يبدؤ صلاحها ولا تبيعوا الثمر بالتمر

٢٠٦٢
شراء الطعام
إلى أجل

باب شراء الطعام إلى أجل **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث

ثمر النخل بقرينة عطفه عليه ولأن الزهر يخصرص بالرطب . قوله (تزهى) بضم التاء وكسر الهاء
وزها وأزهى لغتان ولفظ وما تزهى بقرأ بفتح الباء على سبيل الحكاية وبسكونها ويحتمل أن يقال
وضع الفعل موضع المصدر أى ما الازها .

فقالوا ما تشاء فقلت أهو .

قوله (أرايت) أى أخبرني قال أهل البلاغة هو من باب الكناية حيث أطلق اللازم وأراد الملزوم
إذ الاخبار مستلزم للرؤية غالبا ومن اطلاق أحد نوعي الطلب على الآخر حيث استفهم وأراد
الامر قوله (بم يأخذ) لأنه إذا تلفت الثمرة لا يبقى المشتري في مقابلة مادفعه شئ . فيكون أخذ
البائع بالباطل . قوله (على ربه) أى واقع على بائعه محسوب عليه ولا تبيعوا الثمر بالثمرة بالتمر
بالفوقانية هذا عام خصص بالعرايا (باب شراء الطعام) قوله (إبراهيم) أى النخعي خال

حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ فِي السَّلَفِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ فَرَهْنَهُ دَرْعَهُ

٢٠٦٣

بيع الفهر
بتمر خير منه

بَابُ إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَمْرٍ بَتَمْرٍ خَيْرٌ مِنْهُ **حَدَّثَنَا** قَتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سَهِيلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ فَجَاءَهُ بَتَمْرٍ جَنِيبٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكُلْتُ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا قَالَ لَا وَاللَّهِ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَفْعَلْ بَعِ الْجَمْعَ بِالْدِّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ بِالْدِّرَاهِمِ جَنِيبًا

الأسود بن يزيد من الزيادة و(السلف) هو السلم ومرا الحديث في باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم في أوائل البيع . قوله (عبد المجيد بن سهيل) مصغر السهل ضد الصعب ابن عبد الرحمن بن عوف القرشي . قوله (جنيب) التبعي : هو تمر غريب غير الذي كانوا يهدونه والجار الجنب أي الغريب الخطائي : نوع من التمر وهو أجود تمرهم والجمع نوع ردي . من التمر ويقال هو أخلاط رديئة منها وأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ليكون صنفين فلا يدخله الربا . قوله (والصاعين) أي غير الصاعين اللذين هما عوض الصاع الذي هو من الجنيب . فان قلت المعرفة المعادة هي عين الأولى كما هو مقرر في الدفاتر النحوية فما وجهه إذ الصاعان المذكوران أولا هو من الجمع والمذكوران

من باع نخلا
قد أرت

بَابُ مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً أَوْ بَايَارَةً قَالَ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ سَمِعْتُ
ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُخْبِرُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ أَنَّ أَيْمَانَ نَخْلٍ بِيَعْتَ قَدْ أُبْرَتْ لَمْ
يَذْكُرِ الثَّمَرُ فَالثَّمَرُ لِلَّذِي أُبْرَهَا وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ وَالْحَرْثُ سَمِيَ لَهُ نَافِعٌ هُوَ لَا.

من الجنب قلت ذلك عند عدم القرينة على المغيرة وهو كقوله تعالى «تؤتي الملك من تشاء»
فانه غير الأول . قيل اسم الرجل سواد بن غزية بالمنقوطتين وشدة التحتانية وقيل مالك بن صعصعة
﴿باب من باع نخلا﴾ وفي بعضها قبض بدل باع . قوله ﴿أو باجارة﴾ فان قلت علام عطف ؟ قلت على
باع بتقدير فعل مقدر وهو نحو أخذ باجارة . قوله ﴿قال لي﴾ وانما لم يقل حدثني لانه ذكر على سبيل
المحاوره و ﴿إبراهيم﴾ هو ابن موسى الفراء الرازي الصغير و ﴿هشام﴾ بن يوسف الصنعاني تقدمافي
الحيض . قوله ﴿لم يذكر الثمر﴾ أي والحال أنهم لم يتعرضوا للثمر بأن أطلقوا ، إذ لو اشترطوا
أن يكون للمشتري فهو له لا للبائع والتأخير تلقيح النخل وهو أن يوضع شيء من طلع فحل النخل
في سعوف طلع الاناث قالوا إذا انشق ولم يؤثر فهو أيضا ليس للمشتري لأن الموجب للأفراد عن
الأصل هو الظهور ولعله عبر عن الظهور بالتأخير لانه لا يخلو عنه غالبا . قوله ﴿العبد﴾
أي إذا بيعت الأم الحامل ولها ولد رقيق منفصل فهو للبائع وإن كان جنينا لم يظهر بعد فهو للمشتري
وهذا هو المناسب للفظه الحرث والثمره ويحتمل أن يقال معناه إذا بيع العبد وله مال على مذهب
من يقول بأنه يملك فانه للبائع وقد ثبت في الحديث من ابتاع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن
يشترط المبتاع . قال محي السنة إضافة المال إلى العبد مجاز كما يضاف السرج إلى الفرس يدل عليه أنه
قال فماله للبائع أضاف المال إليه وإلى البائع في حالة واحدة ولا يصح أن يكون مملكا لها فالإضافة
إلى العبد مجاز أي للاختصاص وإلى المولى حقيقة أي الملك . قوله ﴿والحرث﴾ أي الزرع فانه
للبائع إذا كانت الأرض مزروعة . الخطابي : التأخير هو أن يوضع من طلع الفحل في طلع الانثى ويكون
ذلك باذن الله صلاحا للتمر جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر مادام مستكنا في الطلع
كالولد محتبثا في بطن الحامل إذا بيع كان الحمل تبعها فاذا ظهر يميز حكمه عن والدته كذلك ثمر النخل

٢٠٦٤ **الثَلَاثَ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتَ فَتَمَرُّهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ

٢٠٦٥ **بَابُ** بَيْعِ الزَّرْعِ بِالطَّعَامِ كَيْلًا **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُزَابَنَةِ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِثَمَرٍ كَيْلًا وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا أَوْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ

٢٠٦٦ **بَابُ** بَيْعِ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا

وفي معناه كل ثمر بارز يرى في الشجر كالغنب والتفاح إذا بيع أصول الشجر لم تدخل هذه الثمار في بيعها إلا أن يشترط ومثله الزرع القائم في الأرض إذا بيعت الأرض . قوله (الثلاث) أي الثمر والعبد والحرث وهو بتمامه موقوف على نافع . قوله (إلا أن يشترط المبتاع) أي المشتري أن يكون الثمر المشتري فانه له لا للبائع . فان قلت أين دلالة الحديث على القبض المذكور في الترجمة التي في بعض النسخ قلت معناه أن قبض المشتري النخل صحيح وإن كان ثمر البائع عليه أو معناه أن للبائع أن يقبض ثمر النخل إذا كان مؤبداً والله أعلم . قوله (أن يبيع) هو بدل من المزابنة والشروط تفصيل له ويقدر جزاء الشرط الثاني نهي أن يبيعه لقريته السياق وكذا يقدر جزاء الشرط الأول . وأما بيع الزرع بالطعام فيسمى بالمحاقلة وأطلق عليها المزابنة تغليبا أو تشبيهاً (باب بيع النخل) أي بيع ثمر النخل مع أصل الثمر وهو النخل . قوله (أصلها) الضمير عائد إلى النخل وهو قد يستعمل

أمرى أبر نخلًا ثم باع أصلها فللذي أبر ثمر النخل إلا أن يشترطه المشتاع

٢٠٦٧

بيع المخاضرة

باب بيع المخاضرة **حدثنا** إسحاق بن وهب **حدثنا** عمر بن يونس

قال حدثني أبي قال حدثني إسحاق بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك
رضي الله عنه أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة

١٠٦٨

والمخاضرة والملازمة والمنازمة **حدثنا** قتيبة **حدثنا** إسماعيل بن

جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى

عن بيع ثمر التمر حتى تزهو فقلنا لأنس ما زهوها قال تحمر وتصفرا رأيت

إن منع الله الثمرة بهم تستحل مال أخيك

مؤثنا نحوود والنخل باسقات ه . فان قامت ما أصل النخلة أهو الأرض أم لا ؟ قلت الاضافة بيانية
نحو شجر الأراك أى أصل هو النخلة . قوله (إلا أن يشترط) أى المشتري لنفسه . فان قلت
اللفظ عام فمن أين خصصته لنفس المشتري ؟ قلت التحقيق لمعنى الاستثناء يخصصه وأيضا لفظ
الافتعال يدل عليه يقال كسب لعياله واكتسب لنفسه ولا يقال اكتسب لعياله . قوله (إسحاق)
ابن وهب الواسطي العلاف و (عمر بن يونس) بن القاسم أبو حفص الحنفي البصري . والمحاقلة
بالمهمل والقاف بيع الزرع وهو فى السنبلة بالبر الصافي و (المخاضرة) بالمعجمتين بيع الثروهى خضر
قبل أن يبدو صلاحها ويدخل فيه بيع الأرتاب والبقول وأشباهاها والملازمة مثل أن يجعل نبتذ
المتاع إلى صاحبه يبعأ وله تفاسير أخر تقدمت . و (المنازمة) بيع الثمر بالمثلثة بالتمر بالمشاة قوله
(بيع التمر) فى بعضها بيع ثمر التمر ولعل الثانية بالمشاة وأضيف المثلية اليه مجازا . قوله
(بهم تستحل) يعنى لو تلف الثمر لا يبق فى مقابلة عوض صاحبه شىء فيكون أكلا لمال غيره
بالباطل . فان قلت احتمال التلف أيضا بعد الزهو ممكن فينبغى أن لا يصح بيع الثمر الزاهى

باب يبيع الجمار وأكله **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك
حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال
كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأكل جماراً فقال من الشجر شجرة
كالرجل المؤمن فأردت أن أقول هي النخلة فإذا أنا أحدثهم قال هي النخلة

جواز البيع
ونحوه على
المتعارف

باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع
والأجارة والمكيال والوزن وسننهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة وقال
شريح للغزاليين سننكم بينكم ربنا وقال عبد الوهاب عن أيوب عن محمد
لأبأس العشرة بأحد عشر ويأخذ للنفقة ربنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم

أيضا . قلت تطرق التلف إلى غير البادى أسرع وأظهر وأكثر . قوله (الجمار) بضم الجيم
وشدة الميم شحم النخل و (أبو بشر) بالموحدة المكسورة وسكون المعجمة جعفر المصري مرفى
أو العلم . قوله (أحدثهم) أى أصغرهم فمنعنى صغر السن أن أتقدم على الأكبر وأتكلم
بمحضورهم . فان قلت ما الذى يدل على بيع الجمار ؟ قلت جواز أكله وإعمال الحديث مختصر بما فيه ذلك
أو غرضه الإشارة إلى أنه لم يجد حديثاً يدل عليه بشرطه (باب من أجرى أمر الأمصار) قوله
(سننهم) عطف على ما يتعارفون أى وعلى طريقتهم الثابتة على حسب مقاصدهم وعاداتهم المشهورة
بمعنى باب من أجرى أمر أهل الأمصار على حسب عرفهم وقصودهم وعواندهم . قوله (شريح) بضم
المعجمة وإهمال الحاء ابن الحارث الكندى القاضى فى عهد عمر رضى الله عنه و (سننكم) منصوب
بنحو الزموا أو مرفوع بالابتداء أى عاداتكم معتبرة بينكم فى معاملاتكم والغزاليون هم البياعون
للهزوليات . قوله (محمد) أى ابن سيرين (والعشرة) بالرفع والنصب أى إذا كان عرف البلد
المشتري بعشرة دراهم يتباع بأحد عشر درهما فيبيعه على ذلك العرف فلا بأس به ويأخذ

لَهُنْدُ خَذَى مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ وَقَالَ تَعَالَى (وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ) وَاسْتَدْرَى الْحَسَنُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرْدَاسٍ حِمَارًا فَقَالَ بِكُمْ قَالَ بَدَانَقِينَ فَرَكَبَهُ ثُمَّ جَاءَ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ الْحِمَارُ الْحِمَارُ فَرَكَبَهُ وَلَمْ يَشَارِطْهُ

فَبَعَثَ إِلَيْهِ بِنَصْفِ دِرْهَمٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ حَمِيدٍ ٢٠٧٠

الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو طَيْبَةَ فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ

أَهْلَهُ أَنْ يَخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاஜِهِ **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ ٢٠٧١

عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ هِنْدُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ فَهَلْ عَلَى جَنَاحٍ أَنْ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ

لأجل النفقة رجماً و (هند) منصرف وغير منصرف أم معاوية رضى الله عنه . قوله (الحسن) أى البصرى (وعبد الله بن مرداس) بكسر الميم وسكون الراء وبالمهملةين (والدائق) بفتح النون وكسرها سدس الدرهم (والحمار) بالنصب أى هات الحمار أو أطلب أو أريد وبالرفع أى هو المطلوب وهو لم يشارطه اعتماداً على العادة فى أجرته . فان قلت فلم بعث النصف ؟ قلت زاد على الدانقين دانقاً آخر كرمأ ومساحة . قوله (أبو طيبة) بفتح المهملة وسكون التحتانية وبالموحدة نافع الحجام ومر الحديث قريباً . قوله (هند) بنت عتبة بضم المهملة وسكون الفوقانية ابن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف زوجة أبى سفيان أسلمت عام الفتح ماتت فى خلافة عمر رضى الله عنه و (أبو سفيان) هو صخر بن حرب ضد الصلح ابن أمية بن عبد شمس أسلم يوم فتح مكة وكان رئيس قریش حينئذ مر فى حديث هرقل و (الشحيح) أى البخيل الحريرص

٢٠٧٢

سَرَّاقًا خَذَى أَنْتَ وَبَنُوكَ مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا
 ابْنُ نُمَيْرٍ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ فَرْقَدٍ قَالَ سَمِعْتُ
 هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ (وَمَنْ
 كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ) أَنْزَلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ
 الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ وَيُصْلِحُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ

٢٠٧٣

بيع الشريك
من شريكه

بَابُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ
 أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يَقْسَمْ فَآذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ

و(بنوك) في بعضها بنيك وراز في مثله الرفع والنصب عطفًا ومفعولاً معه . فان قلت مقتضى المقام
 أن يقال أيضا : وما يكنى بنيك . قلت تقديره ما يكفيك لنفسك ولبنيك واقتصر عليها لأنها هي
 الكافلة لأموالهم . فان قلت كانت هذه القصة بمكة وأبو سفيان فيها فكيف حكم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في غيبته وهو في البلد ؟ قلت لهذا لم يكن حكما بل كان فتوى . وفيه وجوب نفقة الزوجة
 والأولاد الصغار وأنها مقدرة بالكفاية وجواز سماع الأجنبية عند الافتاء وذكر الإنسان بما
 يكره للحاجة وأخذ الحق من مال الغير بدون إذنه وإطلاق الفتوى وإرادة تعليقها بما يقوله المستفتي
 وأن للمرأة مدخلا في كفاية أولادها واعتماد العرف فيما ليس فيه تحديد شرعي وخروج الزوجة
 من بيتها لحاجتها إذ اعلمت رضا الزوج به . قوله (إسحاق) قال الغساني لم أجده منسوبا لأحد
 الرواة و(ابن نمير) بضم النون وفتح الميم وسكون التحتانية عبد الله مرفى التيمم و(محمد)
 ابن المنثي المشهور بالزمن في الإيمان (عثمان بن فرق) بفتح الفاء والقاف وسكون الراء بينهما
 العطار . قوله (وإلى اليتيم) أي الذي يلي أمره ويتولاه والذي يقوم عليه كالتعريف له وفي بعضها يقيم
 أي يعتكف عليه ويلازمه أو يقيم نفسه عليه (باب بيع الشريك) . قوله (محمود) هو ابن

وَصَرَفَتِ الطُّرُقَ فَلَا شُفْعَةَ

٢٠٧٤

بيع الأرض
وغيرها مشاعاً

بَابُ بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْأُورِ وَالْعُرُوضِ مَشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ **حَدَّثَنَا**

مُحَمَّدُ بْنُ مَجْبُوبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ

أَبْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقْسَمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصَرَفَتِ

الطُّرُقَ فَلَا شُفْعَةَ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بِهَذَا وَقَالَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ

٢٠٧٥

يُقْسَمَ . تَابَعَهُ هِشَامٌ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي كُلِّ مَالٍ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ

أَبْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ

غيلان بفتح المعجمة مرفى باب النوم قبل العشاء في كتاب الصلاة و﴿إذا وقعت الحدود﴾ أى تكون مقسومة غير مشاعة : وفيه أنه لا شفعة للجار و﴿وصرفت﴾ بتشديد الراء وتخفيفها ، وفيه أن الشفعة لا تكون إلا في العقار . قوله ﴿الدور﴾ بالهمزة والواو كليهما وبالواو فقط و﴿والعروض﴾ بالضاد المعجمة . فان قلت القياس يقتضى أن يقال مشاعة قلت المشاع صار كالاسم وقطع النظر فيه عن الوصفية أو اعتبر المذكور أو كل واحد . قوله ﴿محمد بن محبوب﴾ ضد المبعوض مر في الغسل و﴿عبد الواحد﴾ بن زياد بكسر الزاى وخفة التحتانية في باب وما أو تيمم من العلم لإقليلا وأما شرح الحديث فسيأتى قريبا في كتاب الشفعة إن شاء الله . الخطابي : الشفعة لنى الضرر وإنما يتحقق الضرر مع الشر كولا ضرر على الجار فلا وجه لنزع الملك منه ولفظ « كل مال يقسم » عام ومراده خاص في العقار وسقوط الشفعة عن غيره كالاجماع من أهل العلم لكن روى عن عطاء أنه قال الشفعة في كل شيء حتى في الثوب ، وأما مالا يحتمل القسمة كالحمام ونحوه فلا شفعة لأنه بقسمته يطل والمال يضيع . قوله ﴿في كل مال يقسم﴾ أى بحذف لفظ المال و﴿هشام﴾ أى ابن يوسف

باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضى حديثنا يعقوب
ابن إبراهيم حديثنا أبو عاصم أخبرنا ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة
عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
خرج ثلاثة يمشون فأصابهم المطر فدخلوا في غار في جبل فانحطت عليهم
صخرة قال فقال بعضهم لبعض ادعوا الله بأفضل عمل عملتموه فقال أحدهم
اللهم إني كان لي أبوان شيخان كبيران فكنت أخرج فأرعى ثم أجى فأحلب
فأجى بالحلاب فأتى به أبوى فيشربان ثم أسقى الصبيّة وأهلى وأمرأتى
فاحتبست ليلة فجئت فاذا هما نائمان قال فكرهت أن أوقظهما والصبيّة
يتضاغون عند رجلى فلم يزل ذلك دأبى ودأبهما حتى طلع الفجر اللهم إن

البنيان و (عبد الرحمن) هو ابن إسحاق القرشي قال أبو دارد إنه قدرى ثقة . فان قلت ما الفرق
بين هذه الأساليب الثلاثة قلت : المتابعة هي أن يروى الراوى الآخر الحديث بعينه والرواية أعم
منها والقول إنما يستعمل عند السماع على سبيل المذاكرة (باب إذا اشترى شيئاً لغيره) .
قوله (عليهم) أى على باب غارهم و (الحلاب) بكسر المهملة وخفة اللام الاناء الذى يحلب
فيه ويراد به هنا اللبن المحلوب فيه و (الأبوان) من باب التغليب إذ المقصود الأب والأم
و (الأهل) محمول هنا على الأقرباء نحر الأخ والأخت و (يتضاغون) من باب التفاعل من
الضغاء بالمعجمتين وهو الصباح بالكاء أى يصيحون . فان قلت نفقة الفروع مقدمة على الأصول
فلم تركهم جائئين ؟ قلت لعل في دينهم نفقة الأصل مقدمة أو كانوا يطلبون الزائد على سد الرمق أو
الصباح لم يكن من الجوع و (الدأب) العادة والشأن والمراد من الوجه الذات ويحتمل أن يراد جهة

كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً نَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ قَالَ
فَفُرِّجْ عَنْهُمْ وَقَالَ الْآخِرُ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أَحَبُّ امْرَأَةٍ مِنْ بَنَاتِ
عَمِّي كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ فَقَالَ لَا تَنَالُ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِائَةَ
دِينَارٍ فَسَعَيْتُ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا قَالَتْ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفُضِّ
الْحَاتِمَ إِلَّا بِحَقِّهِ فَقُمْتُ وَتَرَكْتُهَا فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ
فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً قَالَ فَفُرِّجْ عَنْهُمْ الثَّلَاثِينَ وَقَالَ الْآخِرُ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ
أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرُقُ مِنْ ذُرَّةٍ فَأَعْطَيْتَهُ وَأَبَى ذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ فَعَمَدْتُ إِلَى
ذَلِكَ الْفَرْقِ فزَرَعْتُهُ حَتَّى اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ
أَعْطِنِي حَقِّي فَقُلْتُ انْطَلِقْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ وَرَاعِيَهَا فَإِنَّهَا لَكَ فَقَالَ اسْتَهْزِئْ بِي
قَالَ فَقُلْتُ مَا اسْتَهْزِئُ بِكَ وَلَكِنَّهَا لَكَ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ
ابْتِغَاءً وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فَكُشِفَ عَنْهُمْ

القرب إليك أي أطلب رضاك و﴿الفرجة﴾ بالضم والفتح و﴿فرج﴾ أي بقدر ما دعاوه والى بهارى
السماء . قوله ﴿كأشد﴾ الكاف زائدة أو أراد تشبيهه بحبه بأشد المحبات ﴿ولا تفض﴾ بفتح الضاد
وكسرها و﴿الحاتم﴾ بكسر التاء وفتحها وهو كناية عن بكارتها و﴿إلا بحقه﴾ أي إلا بالنكاح أي لا تنزل
بكارتي إلا بحلال . قوله ﴿فرق﴾ بفتح الراء وسكونها مكيال يسع ثلاثة أصع و﴿الذرة﴾ بنخفيف
الراء حب معروف . فان قلت أين جزاء الشرط الاول قلت محذوف وجزاء الثاني دليل عليه إذ

٢٠٧٧
الشراء والبيع
مع المشركين

بَابُ الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ حَدَّثَنَا

أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ جَاءَ
رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بَغْنَمٍ يُسَوِّقُهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً أَوْ قَالَ أَمْ هِبَةً قَالَ لَا بَلْ بَيْعٌ فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً

بَابُ شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ وَهَبَتِهِ وَعَتَقِهِ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

شراء المملوك
من الحربى

الشرط الثاني تأكيد للاول . وفيه أنه يستحب الدعاء في حال الكرب والتوسل بصالح العمل
إلى الله كما في الاستسقاء وفيه فضل بر الوالدين وفضل خدمتهما وإيثارهما على من سواهما من
الأولاد والزوجة . وفيه فضل العفاف والانكفاف عن المحرمات لاسيما بعد القدرة عليها وجواز
الاجارة بالطعام وفضيلة أداء الأمانة واثبات كرامات الأولياء . فان قلت هل فيه حجة على جواز
بيع الفضولى ؟ قلت لا إذ اختلفوا في أن شرع من قبلنا حجة لنا أم لا ، وعلى الحجية فيحتمل أنه
استأجره بفرق في الذمة ولم يسلمه إليه بل عرضه عليه فلم يقبضه لردائه فبقى على ملك المستأجر
لأن ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح ثم إن المستأجر تصرف فيه وهو ملكه وصح تصرفه
سواء اعتده لنفسه أو للأجير ثم تبرع بما اجتمع منه على الاجير بتراضيهما . الخطاى : إنما تطوع
به صاحبه وتقرب به إلى الله تعالى ولذلك توسل به للخلاص ولم يكن يلزمه في الحكم أن يعطيه
أكثر من الفرق الذى استأجره عليه فلذلك حمد فعله . (باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل
الحرب) وفي بعضها أهل الحرب بدون الواو بدلا أو بيانا و (أبو عثمان) النهدي بفتح النون
و (عبد الرحمن) هو ابن أبي بكر الصديق . قوله (مشعان) بضم الميم وسكون المعجمة واهمال الدين
وبالنون المشددة منهفش الشعر متفرقة . الجوهرى : يقال اشعان شعره اشعينانا اذا كان ثار الرأس
أشعث و (بيعا منصوب على المصدرية أى أتبع بيعا . قوله (بل بيع) أى هو مبيع وأطلق البيع
عليه باعتبار العاقبة . وفي الحديث جواز بيع الكافر واثبات ملكه على ما في يده وجواز قبول الهدية

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَسَلِمَانُ كَاتِبٌ وَكَانَ حُرًّا فَظَلَمُوهُ وَبَاعُوهُ وَسَبَّ عِمَارٌ وَصَهيبٌ وَبِلَالٌ
وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادَى
رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ) حَدَّثَنَا
أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَارَةَ

٢٠٧٨

منه . قوله (سلمان) أى الفارسي و (كاتب) أى اشترى نفسك من مولاك بنجمين أو أكثر
ولفظ « حرا » حال من قال لا من كاتب . وقصته أنه هرب من أبيه لطلب الحق وكان
بجوسيا فلاحق براهب ثم براهب ثم بآخر وكان يصحبهم إلى وفاتهم حتى دله الأخير على الحجاز
وأخبره بظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصده مع بعض الأعراب فغدروا به فباعوه في
وادي القرى ليهودي ثم اشتراه منه يهودى آخر من بنى قريظة فقدم به المدينة فلما قدمها رسول
الله صلى الله عليه وسلم ورأى علامات النبوة أسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتب
عن نفسك عاش مائتين وخمسين سنة ومات سنة ست وثلاثين بالمداين مر في باب الدهن للجمعة
فان قلت كيف أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسكتة وهو حر ؟ قلت أراد بالسكتة صورته
لاحقة قتها فكانت قال أفد عن نفسك وتخلص عن ظلمه . قوله (سبي) أى أسرو (عمار)
بفتح المهملة وشدة الميم (ابن ياسر) ضد اليامن العنسي بالنون وأمه سمية بلفظ التصغير جارية
لأبي حذيفة ابن المغيرة المخزومي وزوجها ياسرا فولدت له عماراً فأعتقها أبو حذيفة فهو مولاه
(وصهيب) بضم المهملة ابن سنان بالنون الرومي وأصله من العرب ابن النمر بن قاسط بالقاف
والمهملتين وكان مبارك قومه بأرض الموصل فأغارت الروم على تلك الناحية فسبت صهيبا وهو
غلام صغير فابتاعته منهم كلب ثم قدمت به مكة فاشتراه عبد الله بن جدعان بضم الجيم وسكون
المهملة الأولى فأعتقه و (بلال بن رباح) بفتح الراء وخفة الواو حدة والمهملة الحبشي اشتراه الصديق من
بنى جحجج بضم الجيم وسكون المهملة الأولى فأعتقه . وهؤلاء الثلاث كانوا مأسورين بحكم تحت حكم
الكفار من عذبوا في الإسلام كثيراً . قوله (سارة) بتخفيف الراء هي أم إسحاق أصغر من
إسماعيل بأربع عشرة سنة . فان قلت كيف جاز رسول الله إبراهيم صلى الله عليه وسلم أن يكذب ؟ قلت

فَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَّارَةِ فَقِيلَ دَخَلَ إِبْرَاهِيمُ
بِامْرَأَةٍ هِيَ مِنْ أَحْسَنِ النِّسَاءِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ مَنْ هَذِهِ الَّتِي مَعَكَ قَالَ
أُخْتِي ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا فَقَالَ لَا تُكَذِّبِي حَدِيثِي فَإِنِّي أَخْبَرْتُهُمْ أَنَّكَ أُخْتِي وَاللَّهِ
إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرِكَ فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ فَقَامَ إِلَيْهَا فَقَامَتْ تَوْضاً
وَتُصَلِّيَ فَقَالَتِ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَحْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى
زَوْجِي فَلَا تُسَلِّطْ عَلَى الْكَافِرِ فُغُطَّ حَتَّى رَكَضَ بِرِجْلِهِ قَالَ الْأَعْرَجُ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ

أراد أنها أخته من الدين «إنما المؤمنون أخوة» أو أراد بها واحدة منهم . قال في الكشف في قوله تعالى
« يا أخت هارون » وإنما قيل : أخت هارون ، كما يقال : يا أخاهم دان أي باواحد منهم والترم أهون
الضررين دفعا لأعظمهما . وقال الفقهاء لو طلب طالب وديعة لانسان ليأخذها غصبا وجب الانكار
عليه والكذب في أنه لا يعلم موضعها . فان قلت ما الفائدة في كونها اختا إذ الظالم يريد بها اختا
أو زوجة أو غيرهما ؟ قلت قيل كان من ديدن هذا الجبار أو من دأبه أن لا يتعرض إلا لذوات
الازواج أو أراد أنه إن علم ذلك ألزمني بالطلاق أو قصد قتلى حرصا عليها . الخطابي . فيه أن من قال لامرأته
انت أختي ولا يريد طلاقها لا يكون ظاهرا . (إن على الأرض) ان هي النافية وفي بعضها (غيرك) بالرفع
بدلا عن المحل وفي بعضها (من مؤمن) بكامة من الموصولة وقصد رصانها محذوف . قوله (إن كنت)
شرط مدخول إن كونه مشكوكا فيه والايان مقطوع به . قلت كانت قاطعة به لكنها ذكرته على
سبيل الفرض هضما لنفسها . قوله (فغط) أي اخذ مجرى نفسه حتى سمع له غطيطة . يقال غط الخنوق
إذا سمع غطيطة و (ركض برجله) أي حركها وضربها على الأرض . قوله (يقل) في بعضها يقال . فان
قلت ما وجهه إذ الظاهر وجوب الجزم فيه ؟ قلت إما أن الالف حصلت من إشباع الفتحة وإما أنه
كقوله تعالى « أينما تكونوا يدرككم الموت » على قراءة الرفع . قال الزحشرى : قيل هو بتقدير الفاء
ويجوز أن يقال حمل على ما يقع موقع أينما تكونوا وهو أينما كنتم كما حمل ولا باعث على
ما يقع موقع مصلحين وهو بمصلحين في قول الشاعر :

وما تيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا باعث إلا بشؤم عرابها

ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَتِ اللَّهُمَّ إِنَّ يَمْتَ يُقَالُ هِيَ قَتَلَتْهُ فَأَرْسَلِ
ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا فَقَامَتْ تَوْضًا وَتَصَلَّى وَتَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ
وَأَحْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي فَلَا تُسَلِّطْ عَلَى هَذَا الْكَافِرَ فَعُطَّ حَتَّى
رَكَضَ بِرَجْلِهِ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَتِ اللَّهُمَّ إِنَّ
يَمْتَ يُقَالُ هِيَ قَتَلَتْهُ فَأَرْسَلِ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا أَرْسَلْتُمْ إِلَى
إِلَّا شَيْطَانًا أَرْجِعُوهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَأَعْطُوهَا آجَرَ فَرَجَعَتْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ فَقَالَتْ أَشَعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ كَبَتَ الْكَافِرَ وَأَخْدَمَ وَلِيدَةَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ
اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ فَقَالَ سَعْدُ هَذَا يَارَسُولَ
اللَّهِ ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَى أَنَّهُ ابْنُهُ أَنْظِرْهُ إِلَى شَبِّهِهِ وَقَالَ عَبْدُ

٢٠٧٩

قال وهو قول نحوى سيدي . قوله ﴿ عبد الرحمن ﴾ أى الأعرج و ﴿ شيطاناً ﴾ أى متمرداً من الجن
وكانوا يهابون الجن ويعظمون أمرهم . قوله ﴿ آجر ﴾ بفتح الجيم وقيل أصله آجر أبذل من الهاء همزة
وهى جارية قبطية هى أم إسماعيل . قوله ﴿ كبت ﴾ أى صرفه وأذله وردّه خائباً خاسراً و ﴿ أخدم ﴾
أى مكن من الخدمة أى اعطاها وليدة أى أمة تخدمها . وفيه جواز اتهام المسلم من الكافر وقبول
هدية السلطان الظالم . قوله ﴿ عبد ﴾ ضد الحر ﴿ ابن زمعة ﴾ بفتح الزاى والميم وسكونها وبالمهملة
و ﴿ ابن أخى ﴾ أى هو ابن أخى ﴿ عتبة ﴾ بضم المهملة وسكون الفوقانية وبالموحدة و ﴿ شبهه ﴾ أى

ابن زمعة هذا أخى يارسول الله ولد على فراش أبى من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شبهاً بيناً بعتبة فقال هو لك يا عبد الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتججى منه ياسودة بنت زمعة فلم تره

سودة قط **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد عن ٢٠٨٠

أبيه قال عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه لصهيب اتق الله ولا تدع إلى غير أبيك فقال صهيب ما يسرنى أن لى كذا وكذا وأنى قلت ذلك

ولكنى سرفت وأنا صبي **حدثنا** أبو النيمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال ٢٠٨١

أخبرنى عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال يا رسول الله أرايت أمورا كنت أتحنت أو أتحنت بها فى الجاهلية من صلة وعتاقة وصدقة مل لى فيها أجر قال حكيم رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله

مشابهة الغلام بعتبة و (للعاهر) أى للزانى (الحجر) أى الخيبة والحرمان و (سودة) بفتح المهملة وسكون الواو زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومر شرح الحديث فى أوائل البيع فى باب تفسير الشبهات. فان قلت كيف دل على الترجمة ؟ قلت لما ثبت أن الولد ازمنة وأمه مستولدة. قوله (سعد) أى ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (ولا تدعى) بأشباع كسرة العين ياء وفى بعضها لا تدع أى تنسب (وذلك) أى الادعاء إلى غير الأب (ولكنى سرفت فى الصغر) فلهذا كان لسانى كلسان الأعاجم وكان صهيب يدعى أنه عربى نمرى. وقال عمر رضى الله عنه أنك تنسب عربيا ولسانك أعجمى فقال أنا رجل من النمر بن قاسط وأن الروم سبقتى صغيرا فأخذت لسانهم. فان قلت ما وجه دلالة على ترجمة

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْلَمْتُ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ

٢٠٨٢

جلود الميتة
قبل الدبغ

بَابُ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ **حَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا
يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ
ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ فَقَالَ هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بِهَا قَالُوا إِنَّهَا
مَيِّتَةٌ قَالَ إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا

قتل الخنزير

٢٠٨٣

بَابُ قَتْلِ الْخَنزِيرِ وَقَالَ جَابِرٌ حَرَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْعَ
الْخَنزِيرِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ
الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا

الباب ؟ قلت تنمة قصته وهو أن كلبا ابتاعته من الروم فاشتراه ابن جدعان فأعتقه . قوله (حكيم)
ابن حزام بكسر المهملة وخفة الزاي و (أنحت) بالمهملة والنون أى أتعبد وفي بعضها بالناء فوقانية
فقيل فوقانية والمثناة كلاهما بمعنى واحد ، وفي بعضها أنحب من المحبة . قوله (على ما سلف) أى بيع
ما سلف أو متعليا عليه (باب جلود الميتة) قوله (زهير) مصغر الزهر ابن حرب ضد الصالح
مرفى الحج و (الاهاب) الجلد قبل الدباغ . قوله (بيده) هو من المتشابهات وفيه المذهبان التفويض
والتأويل و (ليوشكن) أى ليقربن نزول عيسى حاكما عادلا يقال أقسط إذا عدل وقسط إذا ظلم قوله
« ١٠ - كرماني - ١٠ »

فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الْخَنَزِيرَ وَيَضَعُ الْجُزْيَةَ وَيَفِيضُ الْمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ

بَابُ لَا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يُبَاعُ وَدَكُهُ رَوَاهُ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

شحم الميتة

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **حَدَّثَنَا** الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو

٢٠٨٤

ابْنُ دِينَارٍ قَالَ أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ بَلَغَ

عُمَرُ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا فَقَالَ قَاتِلَ اللَّهِ فُلَانًا أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ قَالَ قَاتِلَ اللَّهِ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا **حَدَّثَنَا**

٢٠٨٥

عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ

الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

قَاتِلَ اللَّهِ يَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا

((يكسر الصليب)) بفتح الصاد يريد به إبطال شريعة النصارى ((ويقتل الخنزير)) يعنى يحرم أكله

فيقتله ويفنيه ((ويضع الجزية)) أى عن ذمتهم فكأنه قال برفعها وذلك بأن يحمل الناس على دين

الاسلام فيسلمون ويسقط عنهم الجزية ((ويفيض)) من الفيضان أى يكثر ويتسع . قوله ((الحميدى))

بضم الحاء . القاضى البيضاوى ((قاتل)) أى عاداهم وقيل قتلهم فأخرج فى صورة المتابعة للبالغة

أو عبر عنه بما هو متسبب عنه فانهم بما اخترعوا من الحيل انتصبوا لمحاربة الله ومقاتلته

ومن قاتله قتله . قوله ((جملوها)) بالجيم وتخفيف الميم أى أذابوها والجمل الشحم المذاب . فان

قلت كيف استدل به عمر رضى الله عنه على حرمة فعله ؟ قلت : قياسا على فعلهم . الخطابي : قيل إن

الذى قال فيه عمر هذا القول هو سمرة فانه حللها ثم باعها وكيف يجوز على مثل سمرة أن يبيع عين الخمر

وقد شاع تحريمها لكنه أول فيها بأن حللها وغير اسمها كما أولوه بالأذابه فى الشحم فعابه عمر على

٢٠٨٦

بيع التصاوير

باب يَبْعُ التَّصَاوِيرَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا عَوْفٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
أَبِي الْحَسَنِ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا تَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ
يَا أَبَا عَبَّاسٍ إِنِّي إِنْسَانٌ إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صُنْعَةِ يَدَيَّ وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ
التَّصَاوِيرَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَقُولُ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفَخَ فِيهَا
الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ فِيهَا أَبَدًا فَرَبَا الرَّجُلُ رُبُوعَةً شَدِيدَةً وَاصْفَرَ وَجْهُهُ فَقَالَ
وَيَحْكُكَ إِنْ آيَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ كُلِّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ .

ذلك . وفيه إبطال الحيل والوسائل التي يتوصل بها إلى المحذورات * وفيه أن الشيء إذا حرم عينه حرم بيعه . قوله (يهود) هو علم للتبيلة فلماذا امتنع من الصرف وفي بعضها منصرف باعتبار الحى وقد تدلله اللام نحو الحسن . فان قلت ما قولك فيما يذاب للاستصباح ؟ قلت المحرم ما كان للبيع بدليل أن الدعاء بالمقاتلة إنما هو على الجمل المستعقب للبيع فمعنى الترجمة أنه لا يجمع بين الادابة والبيع : فان قلت قال البخارى قاتل معناه لعن فكيف جوز عمر اللعن عليه ؟ قلت لم يرد به حقيقة اللعن بل أراد به التغليظ عليه (باب بيع التصاوير) أى المصورات . قوله (يزيد) من الزيادة (ابن زريع) بضم الزاى وفتح الراء و (عوف) بفتح المهملة وبالفاء الاعرابى و (سعيد) هو أخو الحسن البصرى مات قبل أخيه . قوله (بنافخ) باعجام الخاء أى لا يمكن له النفخ قط فيكون معذباً أبداً و (ربا الرجل) أى أصابه الربواء أى علانفسه وضاق صدره . قوله (كل شيء) بالجر فان قلت ظاهره أنه بدل الكل عن البعض عكس بدل البعض عن الكل . قلت قد جوز به بعض النحاة وهو قسم خالص من الإبدال كقول الشاعر

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ هَذَا الْوَاحِدَ

بَابُ تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ وَقَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَرَّمَ النَّبِيُّ

تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ
فِي الْخَمْرِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبِيعُ الْخَمْرَ **حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ

٢٠٨٧

أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا نَزَلَتْ آيَاتُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ

عَنْ آخِرِهَا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ حُرِّمَتِ التَّجَارَةُ فِي الْخَمْرِ

بَابُ إِثْمِ مَنْ بَاعَ حُرًّا **حَدَّثَنِي** بَشَرُ بْنُ مَرْحُومٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

٢٠٨٨
إِثْمِ مَنْ بَاعَ
حُرًّا

سُلَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ

نَضَرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ

أو مضاف محذوف أى عليكم بمثل الشجر أو واو العطف مقدر أى وكل شيء كما فى التحيات
المباركات الصلوات حيث قالوا معناه والصلوات قال الطيبي : هو بيان الشجر ، لأنه لما منعه عن
التصوير وأرشدته إلى جنس الشجر رأى ذلك غير واف بالمقصود فأوضحه به ويجوز النصب على
التفسير . قوله (محمد) أى بن سلام و (عبدة) بفتح المهملة وسكون الموحدة أى سليمان و (سعيد
ابن أبى عروبة) بفتح المهملة وخفة الراء و (النضر) بسكون الضاد المعجمة هو ابن أنس بن
مالك ولم يسمع سعيد من النضر إلا هذا الحديث الواحد الذى رواه عوف . قوله (آيات سورة
البقرة) أى من أول آية الربا إلى آخر السورة ومر شرحه فى باب تحريم الخمر فى المسجد . قوله
(بشر) بالموحدة المكسورة والمعجمة ابن غبیس بضم المهملة وفتح الموحدة وسكون التحتانية
وبالمهملة ابن مرحوم ضد المعذب ابن عبد العزيز العطار مولى آل معاوية مات سنة ثلاث ومائتين
و (يحيى بن سليم) مصغر السلم مرادف الصلح الخزاز بالمعجمة وشدة الزاى الأولى الطائفي توفى
سنة خمس وتسعين ومائة و (إسماعيل بن أمية) بضم المهملة وفتح الميم وتشديد التحتانية

اللَّهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَالَ اللَّهُ ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا
فَأَسْتَوَفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ

بيع العبد
والحيوان

باب بَيْعِ الْعَبْدِ وَالْحَيَّوَانِ بِالْحَيَّوَانِ نَسِئَةً وَاشْتَرَى ابْنُ عُمَرَ رَاحِلَةً
بِأَرْبَعَةِ أَبْعَرَةٍ مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ يَوْفِيهَا صَاحِبُهَا بِالرَّبْذَةِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَدْ يَكُونُ
الْبَعِيرُ خَيْرًا مِنَ الْبَعِيرَيْنِ وَاشْتَرَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ بَعِيرًا بِبَعِيرَيْنِ فَأَعْطَاهُ
أَحَدَهُمَا وَقَالَ آتِيكَ بِالْآخِرِ غَدًا رَهْوًا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ لَا رَبًّا
فِي الْحَيَّوَانِ الْبَعِيرُ وَالشَّاةُ بِالشَّاتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ لَا بَأْسَ بِبَعِيرٍ

مر في الزكاة . قوله ﴿ أعطى بي ﴾ أى أعطى العبد باسم الله واليمين به ثم نقض العهد ولم يف به
﴿ فأكل ثمنه ﴾ أى تصرف فيه وخص الأكل بالذكور لأنه أعظم مقصود ﴿ فاستوفى ﴾ أى العمل منه
﴿ باب بيع العبد والحيوان ﴾ قوله ﴿ نسيئة ﴾ بوزن الفعيلة و ﴿ الفعلة ﴾ بكسر الفاء . فإن قلت :
متعلق بالحيوان فقط أو بالعبد أيضا ؟ قلت : الظاهر تعلقه بهما سيما على مذهب من يقول العبد هو
المذكور عقيب الأمور المتعددة قيل للجميع . فإن قلت : ما المراد منه بيع العبد بالعبد أو بأى شئ .
كان ؟ قلت : يحتمل الأمرين ، والمناسب لبيع الحيوان أن يكون العبد بالعبد . قوله ﴿ راحلة ﴾ هى الناقة
التي تصلح لأن ترحل ويقال الراحلة المركب من الأبل ذكر أو أنثى . قوله ﴿ مضمونة ﴾ أى
تلك الراحلة فى ضمان البائع و ﴿ يوفىها ﴾ أى يسلمها إلى صاحبها ﴿ بالرَبْذَةِ ﴾ بالراء والموحدة والمعجمة
المفتوحات موضع بقرب المدينة . قوله ﴿ رافع ﴾ بالفاء والمهملة ﴿ ابن خديج ﴾ بفتح المنقوطة
وكسر المهملة وبالجيم مر فى وقت المغرب . قوله ﴿ رهوا ﴾ بفتح الراء وسكون الهاء السير

٢٠٨٩ **بَيْعِيرِينَ نَسِيئَةً حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ
 أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ فِي السَّبْيِ صَفِيَّةٌ فَصَارَتْ إِلَى دَحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ ثُمَّ
 صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٢٠٩٠ **بَابُ** بَيْعِ الرَّقِيقِ **حَدَّثَنَا** أَبُو أَلِيَمَانَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ
 أَخْبَرَنِي ابْنُ مُحَيْرِيزٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ يَوْمَئِذٍ هُوَ
 جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نُصِيبُ سَبِيًّا

السهل والمراد به هنا أنا أتيتك به سهلا بلا شدة وعما طلة أو أن المأتى به يكون سهل السير رقيقا
 غير خشن قوله (السبي) أي سبي خيبر و (صفية) هي بنت حمي بن أخطب و (دحية) (بكر
 الدال وفتحها وباهمال الحاء وبالتحتانية (الكلي) بفتح الكاف وسكون اللام مر في
 قصة هرقل . فان قلت : كيف دل على الترجمة ؟ قلت قصتها أن رسول الله صلى عليه
 وسلم لما جمع في خيبر السبي جاء دحية فقال أعطني جارية منه قال اذهب فخذ جارية فأخذ صفية
 فقيل يا رسول الله إنها سيدة قريظة والنضير ما تصلح إلا لك ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خذ جارية من السبي غيرها . وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم اشتراها منه بسبعة أرؤس . فان
 قلت : الترجمة في العبد قلت : إما أن يريد بالعبد أعم من الرجل والمرأة وإما أن يكون
 نظره أتم أي حكمهما في البيع سواء . قوله (ابن محيريز) بضم الميم وفتح المهملة وسكون التحتانية
 وكسر الراء وبالألف عبيد الله القرشي مات في ولاية الوليد بن عبد الملك . قوله (نصيب) أي
 نجامع الاماء المسبية ونحن نريد أن نبيعمن فنعزل الذكر عن الفرج وقت الانزال حتى لا ينزل فيه
 دفعا لحصول الولد المانع من البيع إذ بيع أمهات الأولاد حرام فكيف تحكم في العزل أهو جائز

فَنَحَبُ الْإِثْمَانَ فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ فَقَالَ أَوْ إِنَّكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ لَا عَلَيْكُمْ
أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ فَانْهَائِمْ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ

٢٠٩١

إِثْمَانٌ مِنْ بَاعِ حُرٍّ

بَابُ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ

سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

٢٠٩٢

وَسَلَّمَ الْمُدَبَّرُ **حَدَّثَنَا** قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَمْعٍ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ

٢٠٩٣

اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ بَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **حَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ

حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَ ابْنُ شَهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ

أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّهما سَمِعَا رَسُولَ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُ عَنِ الْأَمَةِ تَزْنِي وَلَمْ تُحْصَنَ قَالَ اجْلِدُوهَا ثَمَّ إِنَّ

أَمْ لَا . قَوْلُهُ (لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا) أَيْ لَيْسَ عَدَمُ الْفِعْلِ وَاجِبًا عَلَيْكُمْ . وَقَالَ الْمُبَرِّدُ « لَا » فِي
لَا تَفْعَلُوا زَائِدَةٌ أَيْ لَا بَأْسَ عَلَيْكُمْ فِي فِعْلِهِ ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَجُوزِ الْعَزْلُ فَقَالَ « لَا » نَفْيًا لِمَا سَأَلُوهُ وَعَلَيْكُمْ
أَنْ لَا تَفْعَلُوا كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ مَوْكِدٌ لَهُ . النَّوَوِيُّ : مَعْنَاهُ مَا عَلَيْكُمْ ضَرَرٌ فِي تَرْكِ الْعَزْلِ لِأَنَّ كُلَّ نَفْسٍ
قَدَّرَ اللَّهُ خَلْقَهَا لَا بَدَّ أَنْ يَخْلُقَهَا سِوَاهُ عَزْلَتُمْ أَمْ لَا . قَوْلُهُ (نَسَمَةٌ) بِفَتْحِ النُّونِ وَالْمُهْمَلَةِ النَّفْسِ
وَالْإِنْسَانِ وَالْغَرَضُ مِنْهُ أَنَّ الْعَزْلَ لَا يَمْنَعُ إِلَّا بِلَادَ الْمَقْدَرِ (بَابُ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ) أَيْ الَّذِي عُلِقَ عَقْدُهُ
بِمَوْتِ سَيِّدِهِ . قَوْلُهُ (ابْنُ نُمَيْرٍ) ، صَغِيرُ النَّمْرِ الْحَيَوَانُ الْمَشْهُورُ (مُحَمَّدٌ) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْكُوفِيُّ
و (إِسْمَاعِيلُ) أَيْ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ التَّابِعِيُّ وَ (سَلَمَةُ) بِفَتْحِ اللَّامِ (ابْنُ كَهِيلٍ) بِصَغْرِ الْكَافِ الْحَضْرَمِيُّ
مِنْ أَكْبَرِ التَّابِعِينَ كَانَ رَكْنًا مِنَ الْأَرْكَانِ مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً . قَوْلُهُ (بَاعَهُ) أَيْ الْمُدَبَّرَ
الَّذِي كَانَ لِلرَّجُلِ الْمَحْتَاجِ وَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ مَرَّةً فِي بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ وَقِيلَ اسْمُ الْمُدَبَّرِ كَانَ يَعْقُوبُ وَاسْمُ سَيِّدِهِ

٢٠٩٤

زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ يَبْعُوهَا بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا زَنْتَ أُمَّةً أَحَدِكُمْ فَتَبَيَّنْ زَانَهَا
فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُثْرَبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُثْرَبْ ثُمَّ
إِنْ زَنْتَ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنْ زَانَهَا فَلْيَبْعَهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ

هل يسافر
الجارية قبل
الاستبراء

بَابُ هَلْ يُسَافِرُ بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرَأَهَا وَلَمْ يَرَ الْحَسَنُ بَأْسًا أَنْ
يُقْبِلَهَا أَوْ يُبَاشِرَهَا وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا وَهَبْتَ الْوَلِيدَةَ الَّتِي تُوطَأُ
أَوْ يَبْعُتُ أَوْ عَتَقْتَ فَلَيْسَتْ بِرَأْسِ رَحِمِهَا بِحَيْضَةٍ وَلَا تُسْتَبْرَأُ الْعَذْرَاءُ وَقَالَ عَطَاءٌ
لَا بَأْسَ أَنْ يُصِيبَ مِنْ جَارِيَتِهِ الْحَامِلُ مَا دُونَ الْفَرْجِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى (إِلَّا عَلَى

أَبُو هُرَيْرَةَ كُورَ وَالثَّمَنُ ثَمَانِمِائَةُ دَرَاهِمٍ . قَوْلُهُ (لَمْ تَحْصَنَ) بِفَتْحِ الصَّادِ وَكَسْرِهَا وَ(تَبَيَّنَ) أَيْ ظَهَرَ
زَانَهَا وَتَبَيَّنَ ، وَسَبَقَ الْحَدِيثُ فِي بَابِ بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّانِي فَإِنْ قُلْتَ مَا وَجَّهَ تَلْفِظُهُ بِالْعَبْدِ الْمَدْبُورِ ؟ قُلْتَ لَفْظُ
الْأَمَةِ الْمَطْلُوقَةِ شَامِلَةٌ لِلْمَدْبُورَةِ وَغَيْرِهَا . قَوْلُهُ (يُبَاشِرُهَا) مِنْ الْبَشْرَةِ أَيْ يَلَامِسُهَا قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ
وَ(لَيْسَتْ بِرَأْسِ رَحِمِهَا) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْمَعْرُوفُ أَيْ لَيْسَتْ بِرَأْسِ الْمَنْهَبِ وَالْمَشْتَرَى وَالْمَنْزُوجُ بِهَا الْغَيْرُ الْمَعْتَقُ
وَ(الْعَذْرَاءُ) هِيَ الْبِكْرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي بَرَاءَةِ رَحِمِهَا عَنِ الْوَلَدِ . قَوْلُهُ (الْحَامِلُ) وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنْ يَسْتَبْرَأَ
الْحَامِلُ بِالْوَضْعِ لَا بِالْحَيْضَةِ . فَإِنْ قُلْتَ الْآيَةُ وَهِيَ « وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ » تَقْتَضِي جَوَازَ إِصَابَةِ الْفَرْجِ أَيْضًا وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ عَطَاءٍ فَمَا وَجَّهَ اسْتِدْلَالَهُ
بِهَا ؟ قُلْتَ غَرَضُهُ أَنْ الْآيَةَ لِمَا كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْإِسْتِمْتَاعَاتِ ضِمْنَا مَخْرُوجَ جَوَازِ الْوَطْوَ

أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) **حديثنا** عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ ٩٥
عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِصْنَ ذَكَرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ
بِنْتِ حَيٍّ بْنِ أَخْطَبَ وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا وَكَانَتْ عَرُوسًا فَاصْطَفَاهَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَفْسِهِ فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَغْنَا سَدَّ الرُّوحَاءِ حَلَّتْ فَبَنَى
بِهَا ثُمَّ صَنَعَ حَيْسًا فِي نَطْعٍ صَغِيرٍ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آذِنْ
مَنْ حَوْلَكَ فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيْمَةً رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى صَفِيَّةَ
ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ قَالَ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْوِي لَهَا
وَرَاءَهُ بُعْبَاءَةً ثُمَّ يَجْلِسُ عِنْدَ بَعِيرِهِ فَيَضَعُ رُكْبَتَهُ فَيَضَعُ صَفِيَّةَ رِجْلَهَا عَلَى رُكْبَتِهِ
حَتَّى تَرْكَبَ

منها بسبب اشتغال الرحم بالغير لا ينافيه . قوله (عبد الغفار بن داود) بن مهران الحراني ثم المصري
مات سنة أربع وعشرين ومائتين و (يعقوب) مرفى باب الخطبة على المنبر في الجمعة و (عمرو بن أبي
عمرو المدني) في باب الحرص على الحديث . قوله (صفية) الصحيح أن هذا كان اسمها قبل السبي
وقيل كان زينب فسميت بعد السبي والاصطفاء صفية و (حي) بضم الحاء وفتح التحتانية الأولى وشدة
الثانية (ابن أخطاب) بأعجام الحاء وإهمال الطاء و (سد) بفتح المهملة الأولى وشدة الثانية و (الروحاء)
بفتح الراء وسكون الواو والمهملة والمدموضع قريب من المدينة وقيل الصواب الصهباء بدل سد الروحاء

٢٠٩٦
بيع الميتة
والأصنام

بَابُ بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَانْهَاطَ بِهَا السَّفْنَ وَيَدَّهْنَ بِهَا الْجُلُودَ وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ فَقَالَ لَا هُوَ حَرَامٌ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوهَا فَكُلُوا ثَمَنَهَا . قَالَ أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدٌ كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ سَمِعْتُ جَابِرَ أَرْضَى اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٢٠٩٧
عن الكلب

بَابُ ثَمَنِ الْكَلْبِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ

و (الحيس) بفتح المهملة وسكون التحتانية اخلاط من التمر والافط والسمن و (يحوى) أى يهيء لها من رواه بالعبادة مركبا وطيار يسمى ذلك حوية . وقال صاحب المجلد : الحوية كساء يحوى حول سنام البعير وتقدم الحديث (باب بيع الميتة) قوله (يزيد) من الزيادة (ابن أبي حبيب) ضد العدو مر في باب السلام من الإسلام . والعلة في تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير النجاسة فيتعدى إلى كل نجاسة وفي الأصنام كونها ليس فيها منفعة مباحة وبيعها حرام مادامت على صورتها و (يستصبح) أى ينور بها المصباح . قوله (لا هو حرام) أى لا تتبعوها فان بيعها حرام (وأجملو) أى أذابوا وجملت أفصح من أجملت والضمير في باعوه راجع إلى الشحوم على

ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان
 الكاهن **حدثنا** حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني عون بن أبي
 جحيفة قال رأيت أبي اشتري حجاماً فسأله عن ذلك قال إن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن ثمن الدم وثمر الكلب وكسب الأمة ولعن الواشمة
 والمستوشمة وآكل الربا وموكله ولعن المصور

٢٠٩٨

تأويل المذكور أو إلى الشحم الذي في ضمن الشحوم . قوله (أبو بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث
 ابن هشام راهب قریش مر في الصلاة و (أبو مسعود) هو عقبة بضم المهملة وسكون القاف ابن عمرو
 الأنصاري في آخر كتاب الايمان . قوله (ثمن الكلب) سواء كان معلماً أم لا جاز افتاؤه أم
 لا . وقال الحنفية يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة . قوله (البغي) فعول بمعنى الفاعلة يستوى
 فيها المذكر والمؤنث أو فاعيل و (مهرها) هو ما تأخذه الزانية على الزنا لكونه على صورته . قوله
 (حلوان) بضم المهملة ما يعطى على الكهانة يقال حلوته إذا أعطيته وهو حرام لأنه عوض عن
 محرم ولأنه أكل المال بالباطل . الخطابي : الكاهن هو الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر الناس
 عن الكوائن وكان في العرب كهنة فمنهم من يزعم أن له رثياً من الجن يأتى إليه الأخبار ومنهم من
 يدعى أنه يدرك الأمور بفهم أعطيه ، ومنهم من يسمى عرافاً وهو الذي يتعرف الأمور بمقدمات
 استدل بها على مواقعها كالشيء يسرق فيعرف المظنون به السرقة ، ومنهم من يسمى المنجم كاهناً قال
 وحديث النهي عن إتيان الكهان يشمل النهي عن هؤلاء كلهم . قوله (عون) بفتح المهملة
 وبالنون (ابن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح المهملة وسكون التحتانية وبالفاء . قوله (ثمن الدم)
 لأنه نجس أو هو محرم على أجرة الحجام (وكسب الأمة) أي إذا كان من وجه لا يحل كثمن الزنا
 لأم الحياطة مثلاً (الواشمة) من الوشم وهو أن تغرز الجلد بالابرة ثم تحشى بالكحل وإلّا لعن
 الموكل أي المعطى لأنه شريك الأكل في الاثم كما أنه شريك في الفعل ، وأما المصور فهو الذي
 يصور الحيوان وقيل تصويره كبيرة ومر الحديث قريباً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ السَّلَامِ

بَابُ السَّلَامِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنْ ابْنِ

٢٠٩٩
السلم في كَيْلٍ
مَعْلُومٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

كِتَابُ السَّلَامِ

وهو بيع على موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلا ، وسمى سلمنا لتسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديم رأس المال . قوله (عمرو بن زرارَةَ) بضم الزاى وخفة الراء الاولى مر في ستر الصلاة و (ابن عليّة) بضم المهملة وفتح اللام وشدة التحتانية في الإيمان و (عبد الله بن أبي نجيح) بفتح النون وكسر الجيم وبإهمال الحاء في باب الفهم في العلم . قوله (عبد الله بن كثير) ضد القليل قال الكلاباذي هو المقرئ أى أحد القراء السبعة . قال الغساني كان القابسي يزعم أن عبد الله في هذا الاسناد هو القاريء المكي وهذا ليس بصحيح لأنه هو عبد الله بن كثير بن المطلب السهمي هكذا يقوله أهل النسب والمحدثون وليس له في الجامع غير هذا الحديث . قوله (أبو المنهال) بكسر الميم وسكون النون عبد الرحمن السكوني فلا يشتبه عليك بأبي المنهال سيار

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَرِ الْعَامَ وَالْعَامِينَ أَوْ قَالَ عَامِينَ أَوْ ثَلَاثَةَ شَلِكِ إِسْمَاعِيلُ فَقَالَ مَنْ سَلَفَ فِي تَمَرٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا ٢١٠٠
إِسْمَاعِيلُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ

٢١٠١
السلم في وزن
معلوم

بَابُ السِّلْمِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عِيْنَةَ أَخْبَرَنَا
ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ بِالْثَمَرِ السَّتَيْنِ
وَالثَّلَاثَ فَقَالَ مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ
مَعْلُومٍ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ وَقَالَ فَلْيُسَلِّفْ
٢١٠٢
فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ٢١٠٣

البصري . قوله (تمر) بالمشناة وفي بعضها بالمثلثة وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل
لصحة السلم الحال لأنه إذا جاز مؤجلا مع الغرر فجاز الحال أولى لأنه أبعد من الغرر بل معناه
إن كان أجل فليكن معلوما كما أن السكيل ليس بشرط ولا الوزن بل يجوز في الشياح بالزرع وإنما
ذكر السكيل والوزن بمعنى أنه إن أسلم في مكيل أو وزون فليكونا معلومين . الخطائي . المقصود منه
أن يخرج المسلم فيه عن حد الجهالة حتى إن أسلم فيما أصله السكيل بالوزن جاز لأنه صار معلوم
المقدار وقد استدلل به من لا يرى السلف حالا ولا في الحيوان ولا دليل فيه إذ ليس فيه أن الأجل

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوزنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ **حدثنا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي الْمَجَالِدِ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمَجَالِدِ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْمَجَالِدِ قَالَ اخْتَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادِ بْنِ الْهَادِ وَأَبُو بُرْدَةَ فِي السَّلَفِ فَبِعَثُونِي إِلَى ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ إِنَّا كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي الْخُنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَسَأَلْتُ ابْنَ أَبْزَى فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ

٢١٠٤

باب السَّلْمِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ **حدثنا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ

٢١٠٥
السلم إلى من
ليس عنده أصل

شَرْطَ لَكِنْ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ الْأَجَلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا . قَوْلُهُ ﴿ مُحَمَّدٌ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْمَجَالِدِ ﴾ بَضْمُ الْمِيمِ بِالْجِيمِ وَبُكْسَرُ اللَّامِ وَبَاهْمَالُ الدَّالِ الْكَوْفِي . وَغَرَضُهُ أَنَّ شُعْبَةَ قَالَ مَرَّةً مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْمَجَالِدِ وَقَالَ أُخْرَى مُحَمَّدٌ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ مَتَرَدِّدًا فِي اسْمِهِ وَلِهَذَا أَهَمُّ أَوْلَا حَيْثُ قَالَ ابْنُ أَبِي الْمَجَالِدِ . قَوْلُهُ ﴿ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ ﴾ بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَشَدَّةِ الْمَهْمَلَةِ الْأُولَى ابْنَ الْهَادِ وَأَصْلُهُ الْهَادِي مَرْفِي الْخِيضِ وَ﴿ أَبُو بُرْدَةَ ﴾ بَضْمُ الْمَوْحِدَةِ ابْنَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ الْفَقِيهِ قَاضِي الْكَوْفَةِ فِي الْإِيمَانِ وَ﴿ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى ﴾ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَبِالْقَامِ وَالْقَصْرِ فِي الزَّكَاةِ وَ﴿ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى ﴾ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ وَفَتْحِ الزَّايِ فِي اتِّتِمَامِهِ . قَوْلُهُ ﴿ فَبِعَثُونِي ﴾ هُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي الْمَجَالِدِ وَجَمْعُ إِمَّا بِاعْتِبَارِ أَنْ أَقُولَ الْجَمْعَ اثْنَانِ أَوْ بِاعْتِبَارِ هُمَا وَمِنْ مَعْنَاهُمَا ﴿ بَابُ السَّلْمِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ ﴾ وَأَصْلُ الْحَبُوبِ الزَّرْعُ ، وَالثَّمَارُ الْأَشْجَارُ . قَوْلُهُ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْمَجَالِدِ قَالَ بَعَثَنِي
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ وَأَبُو بَرْدَةَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَا سَلُهُ
 هَلْ كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 يُسْلِفُونَ فِي الْحَنْظَةِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ كُنَّا نُسْلِفُ نَيْطَ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْحَنْظَةِ وَالشَّعِيرِ
 وَالزَّيْتِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ قُلْتُ إِلَى مَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ قَالَ
 مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ بَعَثَانِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ كَانَ
 أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْلِفُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَلَمْ نَسْأَلُهُمْ أَهْمُ حَرْثٍ أَمْ لَا **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ٢١٠٦
 الشَّيْبَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمَجَالِدِ بِهَذَا وَقَالَ فَنُسْلِفُهُمْ فِي الْحَنْظَةِ وَالشَّعِيرِ وَقَالَ
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ وَقَالَ وَالزَّيْتِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
 حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ وَقَالَ فِي الْحَنْظَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ **حَدَّثَنَا** آدَمُ ٢١٠٧

(الشَّيْبَانِيُّ) هو منسوب إلى ضد الشباب سليمان أبو إسحاق مر في الحيض. (محمد بن أبي مجالد) وهو من الأعلام التي تستعمل بلام التعريف وبدونها. قوله (يسلفون) من الأسلاف والتسليف و (النيط) بفتح النون أهل الزراعة وقيل هم قوم ينزلون البطائح وسموا به لاهتدائهم إلى إخراج الماء من الينابيع ونحوها. قوله (عبد الله بن الوليد) بفتح الواو العدن بالهملتين المفتوحتين

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِيَّ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ وَحَتَّى يُوزَنَ فَقَالَ الرَّجُلُ وَآيُ شَيْءٍ يُوزَنُ قَالَ رَجُلٌ إِلَى جَانِبِهِ حَتَّى يَحْزَرَ وَقَالَ مُعَاذُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو قَالَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ

بابُ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ فَقَالَ

٢١٠٨
السلم في النخل

وبالنون و (عمرو) هو ابن مرة بعزم الميم تقدم في الصلاة و (أبو البختري) بفتح الموحدة وسكون المعجمة وفتح الفوقانية وبالراء وتشديد التحتانية سعيد بن فيروز الكوفي الطائي قتل في الجماجم سنة ثلاث وثمانين . قوله (في النخل) أى في ثمرته فان قيل كيف صح معنى السلم فيه ولم يقع العقد على موصوف في الذمة قلت : أريد بالسلم معناه اللغوى وهو السلف أو هذه الثمرة لما كانت قبل بدو صلاحها فكأنها موصوفة في الذمة فان قلت فلم نهى عنه . قلت لأنه من جهة أنه من تلك الثمرة خاصة وليس مترسلا في الذمة مطلقا . فان قلت مقتضاه أنه بعد الأكل الذى هو كناية عن ظهور الصلاح يصح لكنه لم يصح أيضا قلت ذكر هذه الغاية بيان للواقع لأنهم كانوا يسلفونه قبل صيرورته بما يؤكل والقيود التى خرجت مخرج الأغلب لا مفهوم لها قال ابن بطلال حديث ابن عباس الذى فى آخر الباب ليس هو من هذا الباب الذى بعده وغلط فيه الناسخ . قوله (الرجل) فان قلت السياق يقتضى أن يقال رجل منكرا فلم عرف قلت لأنه معهود إذ أراد به أبو البختري نفسه أى السائل عن ابن عباس . قوله (وآى شىء يوزن) إذ لا يمكن وزن الثمرة التى على النخل فقال رجل كان فى جنب ابن عباس المراد من الوزن الحزر بتقديم الزاى على الراء وهو الحرص والتقدير

نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَصْلُحَ وَعَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ نِسَاءً بَنَاجِزٍ وَسَأَلْتُ ابْنَ
عَبَّاسٍ عَنِ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ فَقَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ
حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ أَوْ يَأْكَلَ مِنْهُ وَحَتَّى يُوزَنَ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا
غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا عَنِ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ فَقَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ
حَتَّى يَصْلُحَ وَنَهَى عَنِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نِسَاءً بَنَاجِزٍ وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ
نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكَلَ أَوْ يُؤْكَلَ وَحَتَّى يُوزَنَ
قُلْتُ وَمَا يُوزَنُ قَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ حَتَّى يَحْرَزَ

بَابُ الْكَفِيلِ فِي السَّلَمِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا يَعْلَى حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ **٢١١٠**
«الكفيل في السلم»

واعلم أن الخرص والوزن والأكل كلها كنايةات عن ظهور صلاحها . قوله (يصلح) أى يظهر فيه
الصلاح ، وقد مر تحقيقه و (الورق) بكسر الواو وسكون الراء وبفتح الواو وكسر الراء وسكونها
الدرهم المضروبة و (النساء) بالمد والقصور و (الناجز) هو الحاضر سواء كان ذهباً أو فضة إذ لا بد
في جوهرى الثمنية من الحلول والتقابض في المجلس . نهى عمر رضى الله عنه ونهيه إمامنا السماع عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وإما عن اجتهاده وفى بعضها (نهى النبي صلى الله عليه وسلم) قوله
(قلت) أى قال أبو البختري قلت لابن عباس . الخطابي : جعل الخرص وزناً لأن الخرص بخبر
عن مقدار ما يخرص كالوزن ولا يخرص حتى يصلح للأكل وفائدة الخرص أن تعلم كمية حقوق
الفقراء قبل أن يبسط رب المال يده فى الثمرة (باب الكفيل فى السلم) قوله (محمد) بن سلام
و (يعلى) بفتح التحتانية وسكون المهملة وبالمقصود ابن عبيد مصغر العبد أبو يوسف الطنافسى الحنفى

عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ بِنَسِيئَةٍ وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ

٢١١١
الرهن في السلم

بَابُ الرَّهْنِ فِي السَّلَمِ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَبُوبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ تَذَاكُرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ فِي السَّلَفِ فَقَالَ حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَارْتَهَنَ مِنْهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ

السلم إلى أجل معلوم

بَابُ السَّلَمِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو سَعِيدٍ وَالْأَسْوَدُ وَالْحَسَنُ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ لَا بَأْسَ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ بِسَعْرِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ مَا لَمْ يَكُ ذَلِكَ فِي زَرْعٍ لَمْ يَبْدُ صِلَا حُهُ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

٢١١٢

الكو في مات سنة تسع ومائتين . فان قلت ما وجه دلالة الحديث على الكفيل . قلت إما أن يربد بالكفالة الضمان ولا شك أن المرهون ضامن الدين من حيث أنه يباع فيه يقال أ كفلته إذا ضمنته إياه وإما أن يقاس على الرهن بجامع كونهما وثيقة ولهذا كل ما صح الرهن فيه صح ضمانه وبالعكس . فان قلت الحديث ليس فيه عقد السلم . قلت المراد بالسلم السلف سواء كان مافي الذمة نقدا أو جنسا . قوله (محمد بن محبوب) ضد المبعوض مر في النسل قال ابن بطال وجه احتجاج النخعي بحديث عائشة أن الرهن لما جاز في الثمن جاز في الثمن وهو المسلم فيه إذ لا فرق بينهما و (ارتهن) أي اليهودي من رسول الله صلى الله عليه وسلم سبق الحديث في باب شراء النبي صلى الله عليه

قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّامِرِ السَّنَتَيْنِ
وَالثَّلَاثَ فَقَالَ أَسْلِفُوا فِي الثَّامِرِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ وَقَالَ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوزن مَعْلُومٍ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ قَالَ أَرْسَلَنِي أَبُو بَرْدَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ أَبِي زَيْدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَوْفَى فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ السَّلَفِ فَقَالَا كُنَّا نُصِيبُ الْمَغَانِمَ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ
فَنُسْلِفُهُمْ فِي الْحَنْظَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَالَ قُلْتُ أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ
أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ زَرْعٌ قَالَا مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ

٢١١٤
السلم إلى تاج
الناقة

بَابُ السَّلْمِ إِلَى أَنْ تُتَجَّ النَّاقَةُ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا
جَوْزِيَّةٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانُوا يَتَّبِعُونَ الْجُزُورَ إِلَى حَبْلِ
الْحَبْلَةِ فَهِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ فَسَرَهُ نَافِعٌ أَنْ تُتَجَّ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا

وسلم . قوله (لم يك) أصله لم يكن حذف النون منه تخفيفا (وعبد الله) بالنصب وبالرفع و (الأنباط)
الزراعون . قوله (حبل الحبل) بالمهمل والموحدة المفتوحين تاج التاج ولفظ تنج بصيغة المجهول
(وما في بطنها) بدل عن الناقة وهو الموافق لتفسير نافع له في باب بيع الغرر قال الشافعي هو بيع
لجزور بثمان ورجل إلى أن تلد الناقة ويلد لها وهو تفسير ابن عمرو قيل هو بيع ولد ولد الناقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الشفعة

باب الشُّفْعَةُ مَا لَمْ يُقَسِّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ حَدَّثَنَا
مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصَرَفَتِ الطُّرُقُ
فَلَا شُفْعَةَ

٢١١٥

باب الشفعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

كتاب الشفعة

(الشفعة) هي مشتقة من شفعت كذا بكذا إذا جعلته شفعاً فكأن الشفع يجعل نصيبه شفعاً
بنصيب صاحبه بأن ضمه إليه، وفي الاصطلاح تملك قهرى في العقار بعرض يثبت على الشريك
القديم للمحدث وقيل هي تملك العقار على مشتريه جبراً بمثل ثمنه . قوله (ما لم يقسم) فيه إشعار
بأنه لا بد وأن يكون قابلاً للتقسمة فلا يصح في الحمام الصغير (صرفت) أى منعت الطرق أو غيرت

عرض الشفعة
قبل البيع

بَابُ عَرْضِ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ وَقَالَ الْحَكَمُ إِذَا أُذِنَ لَهُ قَبْلَ

الْبَيْعِ فَلَا شُفْعَةَ لَهُ وَقَالَ الشَّعْبِيُّ مَنْ بَاعَ شَفْعَتَهُ وَهُوَ شَاهِدٌ لَا يَغِيرُهَا فَلَا شُفْعَةَ

٢١١٦

لَهُ **حَدَّثَنَا** الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيْجٍ أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ

عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فَجَاءَ الْمُسَوْرُ بْنُ

مُحْرَمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنَكِبَيْ إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا سَعْدُ اتَّبِعْ مِنِّي بَيْتِي فِي دَارِكَ فَقَالَ سَعْدٌ وَاللَّهِ مَا أَتْبَاعُهُمَا

فَقَالَ الْمُسَوْرُ وَاللَّهِ لَتَبْتَا عَنْهُمَا فَقَالَ سَعْدٌ وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ

مَنْجَمَةٍ أَوْ مَقْطَعَةٍ قَالَ أَبُو رَافِعٍ لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَمِائَةَ دِينَارٍ وَلَوْلَا أَنِّي

قَالَ الْمَالِكِيُّ أَى خَاصَتْ وَثَبِتَتْ مِنَ الصَّرْفِ وَهُوَ الْخَالِصُ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا شُفْعَةَ إِلَّا فِي الْعَقَارِ وَخَصَّ بِهِ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ فِي ثَبْرَتِهَا إِزَالَةُ الضَّرَرِ عَنِ الشَّرِيكِ وَهُوَ أَكْثَرُ الْأَنْوَاعِ ضَرَرًا لِأَنَّهُ لَا يُرَادُّ لِلتَّائِيدِ قَالُوا الْأَشْيَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ مَا ثَبِتَتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ مَتَّبِعًا كَالْأَرْضِ وَمَا ثَبِتَتْ تَابِعًا كَالنَّخْلِ الَّذِي فِيهِ وَمَا لَا يَثْبُتُ لَا تَابِعًا وَلَا مَتَّبِعًا كَالطَّعَامِ وَقَالَ مَالِكٌ يَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِيهِ وَمَرَّ الْحَدِيثُ قَرِيبًا قَوْلُهُ **(الْحَكَمُ)** بِالْمُهْمَلَةِ وَالْكَافِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ أَى إِذَا أُذِنَ لِلشَّرِيكِ لِصَاحِبِهِ بِالْبَيْعِ قَبْلَ الْبَيْعِ سَقَطَ حَقُّهُ. قَوْلُهُ **(إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ)** ضِدَّ الْمَيْمَنَةِ. مَرَّ فِي بَابِ الدَّهْنِ لِلْجَمْعَةِ **(وَعَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ)** بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَبِإِهْمَالِ الدَّالِ الثَّقَفِيِّ الطَّائِفِي **(وَالْمُسَوْرُ)** بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ **(ابْنُ مُحْرَمَةَ)** بَفَتْحِ الْمِيمِ وَالرَّاءِ وَإِسْكَانِ الْمَعْجَمَةِ بَيْنَهُمَا تَقْدِمُ فِي آخِرِ كِتَابِ الْوُضُوءِ **(وَأَبُو رَافِعٍ)** مِنَ الرَّفْعَةِ ضِدَّ الضُّعْفَةِ أَسْلَمَ لِفِظِ أَفْعَلَ التَّفَضُّلِ الْقَبِيضِ كَانَ لِلْعَبَّاسِ فَوْهُبُهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا بَشَّرَ رَسُولُ اللَّهِ بِاسْلَامِ الْعَبَّاسِ أَعْتَقَهُ. مَاتَ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَوْلُهُ **(يَتَى)** بِفِظِ الْمَفْرُودِ وَالتَّثْنِيَةِ وَلِهَذَا جَاءَ الضَّمُّ الَّتِي بَعْدَهُ مَثْنً وَمَفْرُودًا وَثَنًا بِتَأْوِيلِهِ بِالْبَقْعَةِ **(مَنْجَمَةٍ)** أَى مَوْزَعَةِ النِّجْمِ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ وَفِظُ **(أَوْ مَقْطَعَةٍ)**

سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْجَارُ أَحَقُّ بِسُقْبِهِ مَا أُعْطِيَ تَكَمَّا بِأَرْبَعَةِ
آلَافٍ وَأَنَا أُعْطِيَ بِهَا خَمْسِمِائَةَ دِينَارٍ فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ

٢١١٧

أى الجوار
أقرب

بَابُ أَيْ الْجَوَارِ أَقْرَبُ حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ
ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جَارَيْنِ فَالِى أَيْهِمَا أُهْدَى
قَالَ إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بَابًا

شك من الراوى ((والصقب)) بالسین والصاد والقاف ساكنة ومفتوحة القرب . قوله ((خمسماية
دينار)) لعله أراد أنه أعطى له مائة دينار زائدا على أربعة آلاف درهم إذ الغالب أن الأربعة الآلاف
تساوى أربعماية دينار كل دينار بمشرة دراهم . التيمى : قال الشافعى الشفعة إنما هى للشريك . وأبو حنيفة
للجار وهذا الحديث حجة عليه بالبداية وهو أن الشفعة فيما لم يقسم وبالنهاية وهو حيث قال إذا
وقعت الحدود وأما حديث «الجار أحق بصقبه» فلا دلالة فيه إذ لم يقل أحق بشفيعته بل قال أحق
بصقبه لأنه يحتمل أن يراد منه بما يليه ويقرب منه أى أحق بأن يتعهد ويتصدق عليه أو يراد
بالجار الشريك . أقول ويحب الحمل عليه جمعا بين مقتضى الحديثين مع أن هذا الحديث متروك
الظاهر لأنه مستلزم أن يكون الجار أحق من الشريك وهو خلاف حكمة الشفعة ومذهب الحنفى
قال ابن بطال أراد أبو رافع وهو راوى الحديث بالجار الشريك لأنه بينه فى دار سعد وقد سلمه
الحاضرون وهم أهل العربية وأيضا يقال لامرأة الرجل جاره لما بينهما من الاختلاط فالجار هو
الخليط . قوله ((على)) قال الكلاباذى هو ابن سلمة اللقى بفتح اللام والموحدة والقاف النيسابورى
((وشبابه)) بفتح المعجمة وخفة الموحدة الأولى مرفى باب الصلاة على النفساء ((وأبو عمران الجوفى))
بفتح الجيم وسكون الواو وبالنون هو عبد الملك بن حبيب ضد العدو البصرى مات سنة ثمان
وعشرين ومائة ((وطالحة بن عبد الله)) بن عثمان التيمى القرشى . قوله ((أقربهما منك)) فإن قلت أفعلى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الاجارة

اسْتَشْجَارُ الرَّجُلِ الصَّالِحِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (إِنْ خَيْرٌ مِنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ)
وَالْخَازِنُ الْأَمِينُ وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْ أَرَادَهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي جَدِّي أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَازِنُ الْأَمِينُ الَّذِي يُؤَدِّي

٢١١٨

التفضيل لا يستعمل إلا بأحد وجوه ثلاثة فهنا كيف استعمل بوجهين منها . قلت لم يستعمل إلا
بالإضافة وأما من فهو من صلة القرب كما يقال قرب من كذا . وفيه أن الاعتبار في الجواز بقرب
الباب لا بقرب الجدار ولعل السر أنه ينظر إلى ما يدخل داره وأنه أسرع إجابة لمجاره عندما ينوبه
من الحاجات في أوقات الغفلات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

كتاب الاجارة

وهي تملك المنافع بعوض اصطلاحاً . قوله (من لم يستعمل) أي الامام (من أراد العمل)
أي لا يفوض الأمر إلى الخريص عليه (وأبو بردة) بضم الموحدة وسكون الراء في الموضعين واسم

مَا أَمَرَ بِهِ طَبِيبٌ نَفْسَهُ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ **حديثنا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ قُرَّةِ

٢١١٩

ابْنِ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ فَقُلْتُ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ فَقَالَ لَنْ أَوْلاَنَسْتَعْمَلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ

باب رَعَى الْغَنَمَ عَلَى قَرَارِيطٍ **حديثنا** أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ حَدَّثَنَا

٢١٢٠

رعى الغنم
على قراريط

الاول بريد بضم الموحدة والثاني عامر على الاشهر تقدما في اول كتاب الايمان . قوله (طبيبة) بالنصب وفي بعضها طيب نفسه بنصبه مضافا الى النفس . فان قلت المعرفة لا تقع حالا . قلت هو إضافة لفظية وفي بعضها برفعها بأن يكون طيب خبر مبتدا محذوف ونفسه فاعله أو تأكيد . قوله (المتصدقين) بلفظ التثنية ومر الحديث في باب أجر الخادم . فان قلت ما تعلقه بالإجارة . قلت خازن مال الغير كالأجير لصاحب المال . قوله (قرة) بضم القاف وشدة الراء ابن خالد مر قبيل كتاب الأذان و (حميد) بلفظ مصغر الحمد بن هلال في باب يرد المصلي من مربيين يديه . قوله (ما علمت) بصيغة المتكلم وكلمة (أو) لشك الراوى و (عملنا) أى الحكومة والولاية وذلك لما فيه من التهمة بسبب حرصه ولأن من سأل الولاية يوكل إليها ولا يعان عليها . قوله (أحمد) أى الأزرقي المسكى مر الاسناد بعينه في باب الاستئجار بالحجارة . قوله (قراريط) جمع القيراط وقد يبدل أحد حرفي التضعيف ياء وهو نصف الدائق وقيل هو نصف عشر الدينار وقيل هو جزء من أربعة وعشرين جزءا أى كان أجره الرعى القراريط وقال بعضهم هو موضع بمكة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا القوم تواضعا لله وتحدا بمنته عليه حيث جعله بعد ذلك سيد الكائنات صلى الله عليه وسلم وقالوا الحكمة في رعيهم أنهم إذا خالطوا الغنم زاد لهم الحلم والشفقة فانهم إذا صبروا على مشقة الرعى وعلى جمعها مع اختلاف طباعها ومع تفرقها في المرعى ومع ضعفها واحتياجها فعلى صبرهم على مشاق الأمة مع الاختلافات التى فى أصنافهم وطباعهم وعلى الاهتمام بشأنهم وحفظ أحوالهم أولى فلا تتضرر نفوسهم من ذلك لنعوهم عليه . قوله

عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ فَقَالَ أَصْحَابُهُ وَأَنْتَ فَقَالَ نَعَمْ كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطَ لِأَهْلِ مَكَّةَ

بَابُ اسْتِئْجَارِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ أَوْ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ أَهْلَ
الْإِسْلَامِ وَعَامَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودَ خَيْبَرَ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ
مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَاسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي
الدِّيلِ ثُمَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَبْدِ هَادِيَا خَرَيْتَا الْخَرِيتُ الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ قَدْ غَمَسَ
يَمِينَ حَلْفٍ فِي آلِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ فَأَمْنَاهُ فَدَفَعَا

(واستأجر) ذكر بالواو إشعاراً بأنه قد تقدم لها كلمات أخر في حكاية هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فطف هذا عليها (الدليل) بكسر الدال المهملة وسكون التاء الثانية وباللام (عبد) ضد الحر (ابن عدى) بفتح المهملة الأولى وكسر الثانية وشدة الياء (الخرية) بكسر المهملة وبالراء الشديدة اسمه عبد الله بن أريقط الليثي وهو مصغر الأريقط بالراء والقاف والمهملة والظاهر أنه إدراج من الزهري قوله (حلف) بكسر الحاء هو العهد الذي يكون بين القوم وإنما قال غمس أما لأن عادتهم كانوا يغمسون أيديهم في الماء ونحوه عند التحالف وأما أنه أراد بالغمس الشدة قوله (العاص بن وائل) بالهمز بعد الألف وباللام السهمى ويقال العاص بالياء وبدونه (وفأمناه) سبق من الثلاثي قال التيمي بنو الدليل بطن من بني بكر وعبد بن عدى أيضا بطن منهم والخرية

إِلَيْهِ رَاحِلَتَهُمَا وَوَعَدَاهُ غَارَ ثُورٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ فَأَتَاهُمَا بِرَاحِلَتَيْهِمَا صَبِيحَةَ
لَيَالٍ ثَلَاثَ فَارْتَحَلَا وَانْطَلَقَ مَعَهُمَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ وَالِدَيْهِ الدَّيْلِيُّ فَأَخَذَهُمْ
وَهُوَ طَرِيقُ السَّاحِلِ

بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ بَعْدَ
سَنَةٍ جَازَوْهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا الَّذِي اشْتَرَطَاهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلُ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ
بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ هَادِيًا خَرِيَّتًا وَهُوَ عَلَى
دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْهِمَا وَوَعَدَاهُ غَارَ ثُورٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ
بِرَاحِلَتَيْهِمَا صَبِيحَ ثَلَاثٍ

فمیل من الخرت وهو الثقب بالابرة ، ويقال أمنت فلانا فهو آمن وذلك مأمون . قوله (ثور)
بلفظ الحیران المشهور و (عامر بن فهيرة) بضم الفاء وفتح الهاء وسكون التحتانية وبالراء الأودی
كان أسود اللون مملوكاً للطفیل بن عبد الله فاشتراه أبو بكر الصديق منه فأعتقه فكان إسلامه قبل
دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم وكان حسن الإسلام وهاجر معهما إلى المدينة
فكان ثالثهما قبل يوم بئر معونة بفتح الميم والنون . قوله (فأخذ) أى سلك ملتبساً بهم طريق
ساحل البحر وفي بعضها فأخذ بهم وهو طريق الساحل أى أخذ الدليل وعامر بهم طريقه وعلى

٢١٢٢
الاجير في الغزو

بَابُ الْأَجِيرِ فِي الْغَزْوِ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
ابْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى عَنْ يَعْلَى
ابْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ
فَكَانَ مِنْ أَوْثَقِ أَعْمَالِي فِي نَفْسِي فَمَكَانَ لِي أَجِيرٌ فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَعَضَّ أَحَدَهُمَا
إِصْبِعَ صَاحِبِهِ فَانْتَزَعَ إِصْبِعَهُ فَأَنْدَرْتُ ثَنِيَّتَهُ فَسَقَطَتْ فَأَنْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَهْدَرْتُ ثَنِيَّتَهُ وَقَالَ أَفِيدِعْ إِصْبِعَهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا قَالَ أَحْسِبُهُ قَالَ
كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ جَدِّهِ بِمِثْلِ
هَذِهِ الصِّفَةِ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْدَرْتُ ثَنِيَّتَهُ فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

بَابُ مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الْأَجَلَ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْعَمَلَ لِقَوْلِهِ

هذا الايدان يقال أقل الجمع اثنان (باب الاجير في الغزو) قوله (يعلى) بفتح التحتانية وسكون
المهملة وفتح اللام وبالقصر (أمية) بضم الهمزة وفتح الميم الخفيفة وشدو التحتانية يقال له ابن منية
بضم الميم وسكون النون وبالتحتانية اسم امه والاول اسم ابيه تقدم في العمرة. قوله (جيش العسرة)
أى غزوة تبوك (والاصبع) فيه لغات تسعة والعاشر الاصبرع (واندر) أى أسقط منه (وأهدر)
أى لم تثبت له دية أى اذا عض الرجل يد غيره فنزع المعضوض يده فسقط أسنان العاض لاضمان
عليه . قوله (تقضمها) بفتح الضاد المعجمة والقضم الأكل بأطراف الاسنان يقال قضمت
الدابة شعيرها بالكسر تقضمه (والفحل) الذى كرم من الابل ونحوه . قوله (عبد الله) أى ابن عبد الله
ابن أبى مليكة مصغر الملكة وهو المراد بجده واسمه زهير بن عبد الله بن جدعان بضم الجيم وسكون

(إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكَحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيْ هَاتَيْنِ إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ) يَا جَرُّ
فَلَانَا يُعْطِيهِ أَجْرًا وَمِنْهُ فِي التَّعْزِيَةِ أَجْرَكَ اللَّهُ

بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى أَنْ يُقِيمَ حَائِطًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ جَازَ

استأجر
الاجير على
إقامة الحائط

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ ابْنَ جَرِّجٍ أَخْبَرَهُمْ

٢١٢٤

قَالَ أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ يَزِيدُ أَحَدَهُمَا
عَلَى صَاحِبِهِ وَغَيْرُهُمَا قَالَ قَدْ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ عَنْ سَعِيدٍ قَالَ قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَانْطَلَقَا فَوَجَدَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ قَالَ سَعِيدٌ بِيَدِهِ هَكَذَا وَرَفَعَ يَدَيْهِ
فَاسْتَقَامَ قَالَ يَعْلَى حَسِبْتُ أَنَّ سَعِيدًا قَالَ فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ فَاسْتَقَامَ لَوْ شِئْتَ لَا تَخَذُتَ

المهملة الأولى . قوله (تأجر) بضم ، والمقصود منه تفسير قوله تعالى « تأجرني ثمانى حجج »
فان قلت ما الفائدة في عقد هذا الباب إذ لم يذكر فيه حديثا ؟ قلت البخاري كثيرا ما يقصد بتراجم
الابواب بيان المسائل الفقهية فأراد هنا بيان جواز مثل هذه الإجارة وامتنع عليه بالآية . قال المصنف
ليس كما ترجم لأن العمل كان معلوما عندهم عادة . قوله (يعلى) بفتح الياء كما سبق أنفا (ابن مسلم)
بلفظ الفاعل من الاسلام ابن هر مزو (أحدهما) أى يعلى وعمر و ضمير سمعته راجع الى الغير أى قال
ابن جرير و سمعت غيرهما أيضا يحدث عن سعيد بن جبير . فان قلت يلزم من زيادة أحدهما على صاحبه نوع
محال ، وهو أن يكون الشيء مزيدا ومزبدا عليه . قلت إن أراد بأحدهما واحدا معينا فلا اشكال فيه وان أراد
به كل واحد منهما فمعناه أنه يزيد شيئا غير مازاده الآخر فهو مزيد باعتبار شيء آخر فان قلت فهذا المزيد
مجهول إذ لا تعلم الزيادة منه قلت علم من سياقه زيادة يعلى إذ قال حسبت . قوله (بيده) أى أشار إلى الجدار

عَلَيْهِ أَجْرًا قَالَ سَعِيدٌ أَجْرًا نَاكِلُهُ

٢١٣٥

الإجارة إلى
نصف النهار

بَابُ الإِجَارَةِ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ فَقَالَ مَنْ يَعْمَلْ لِي مِنْ غَدْوَةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ ثُمَّ قَالَ مَنْ يَعْمَلْ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى ثُمَّ قَالَ مَنْ يَعْمَلْ لِي مِنَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ عَلَى قِيرَاطَيْنِ فَأَنْتُمْ هُمْ فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَقَالُوا مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا وَأَقَلَّ عَطَاءً قَالَ هَلْ نَقَضْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ قَالُوا لَا قَالَ فَذَلِكَ فَضَّلِي أَوْ تَبِيهِ مِنْ أَشَاءَ

٢١٣٦

الإجارة إلى
صلاة العصر

بَابُ الإِجَارَةِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

فاستقام وهو تفسير لقوله تعالى « فأقامه » (باب الإجارة إلى نصف النهار) قوله (كثل رجل) فان قلت القياس يقتضي أن يقال كثل أجرا قلت هذا من باب تشبيه المركب بالمركب لا تشبيه المفرد بالمفرد فلا اعتبار إلا بالجمعين أو التقدير: مثل الشارع معكم كثل رجل مع أجرا. قوله (أكثر) بالرفع والنصب. فان قلت كيف كانوا أكثر عملا ووقت الظهر إلى العصر

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّمَا مِثْلُكُمْ
وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا فَقَالَ مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ
عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٌ فَعَمَلَتِ الْيَهُودُ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٌ ثُمَّ عَمَلَتِ النَّصَارَى عَلَى
قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ثُمَّ أَتَمُّ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ
عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا
وَأَقْلُ عَطَاءً قَالَ هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا قَالُوا لَا فَقَالَ فَذَلِكَ فَضْلِي أَوْتِيهِ
مَنْ أَشَاءَ

٢١٢٧

إِثْمٌ مِنْ مَنَعَ
أَجْرَ الْأَجِيرِ

بَابُ إِثْمِ مَنْ مَنَعَ أَجْرَ الْأَجِيرِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ
حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ثَلَاثَةٌ أَنَا

مثل وقت العصر إلى المغرب ؟ قلت لا يلزم من أ كثرية العمل أ كثرية الزمان . قوله (واليهود) عطف على المضمر المجرور بدون إعادة الخافض وهو جائز وكرر القراط ليدل على تقسيم القراريط على جميعهم ولعله جمع لفظ المغارب نظرا إلى الإلزامنة المتعددة باعتبار الطوائف المختلفة الآية إلى يوم القيامة . قال ابن بطال لفظ نحن أ كثر عملا هو من قول اليهود خاصة لقوله تعالى «نسبنا حرتهما» والياس هو يوشع «ويخرج منهما اللؤلؤ» والحال أنه لا يخرج إلا من المسالخ أو إلى صلاة العصر ليس فيه أنه إلى أولها . وقال إنما كان للمؤمنين قيراطان لا يمانهم بموسى وعيسى لأن التصديق أيضا عمل . قوله (يحيى بن سليم) بضم السين مر مع الحديث في باب إثم من باع حرا

خَصَّمَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ
وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوَىٰ مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ

٢١٢٨

الإجارة من
العصر إلى الليل

بَابُ الإِجَارَةِ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا
أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بَرِيدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ
اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ فَعَمَلُوا لَهُ إِلَى
نِصْفِ النَّهَارِ فَقَالُوا لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا وَمَا عَمَلْنَا
بَاطِلٌ فَقَالَ لَهُمْ لَا تَفْعَلُوا اكْمَلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ وَخُذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا فَأَبَوْا

و (الخضم) صدر أو صفة مشبهة (أعطى بي) أي أعطى المهدم وثقا باسمي والقربة المخصصة للمفعول
لفظ غدر . قوله (بريد) بضم الموحدة وفتح الراء فان قلت الرواية السابقة أن اليهود استوجروا إلى نصف
النهار وهذه مصرحة بأن الاستئجار إلى الليل . قلت ذلك بالنسبة إلى من عجز عن الإيمان بالموت قبل ظهور
دين آخر ، وهذا بالنسبة إلى من أدرك دين الإسلام ولم يؤمن به . وتقدم الحديث في باب من أدرك
ركعة من العصر . قوله (لا تفعلوا) أي ابطال العمل وترك الأجر المشروط . فان قلت المفهوم منه
أن أهل الكتابين لم يأخذوا شيئا من السابق أنهم أخذوا قيراطا قيراطا ، قلت الآخرون هم الذين
ماتوا قبل النسخ والتاركون الذين كفروا بالنبي الذي بعد نبيهم . فان قلت فما المقصود من التمثيلين ؟
قلت : المقصود من الأول بيان أن أعمال هذه الأمة أكثر ثوبا من أعمال سائر الأمم ، ومن
الثاني أن الذين لم يؤمنوا بمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمالهم السالفة على دينهم لا ثواب عليها . قوله

وَتَرَكُوا وَاسْتَأْجَرَ أَجِيرَيْنِ بَعْدَهُمْ فَقَالَ لَهُمَا أَكْمَلَا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمَا هَذَا وَلَكُمَا
الَّذِي شَرَطْتُ لَهُمْ مِنَ الْأَجْرِ فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالَا
لَكَ مَا عَمَلْنَا بَاطِلٌ وَلَكَ الْأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ فَقَالَ لَهُمَا أَكْمَلَا بَقِيَّةَ
عَمَلِكُمَا فَإِنْ مَاتَ بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يُسِيرُ فَأَيُّمَا وَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَحْمِلُوا لَهُ بَقِيَّةَ
يَوْمِهِمْ فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ
كُلَيْهِمَا فَذَلِكَ مِثْلُهُمْ وَمِثْلُ مَا قَبِلُوا مِنْ هَذَا الْأُورِ

بَابُ مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَتَرَكَ أَجْرَهُ فَعَمَلَ فِيهِ الْمُسْتَأْجَرُ فَزَادَ أَوْ
مَنْ عَمَلَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ فَاسْتَفْضَلَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ
الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ انْطَلِقْ ثَلَاثَةَ رَهْطٍ مِمَّنْ كَانَ
قَبْلَكُمْ حَتَّى آوُوا الْمَبِيتَ إِلَى غَارٍ فَدَخَلُوهُ فَأَمْحَدَرْتُ صَخْرَةً مِنَ الْجَبَلِ فَسَدَّتْ
عَلَيْهِمُ الْغَارُ فَقَالُوا إِنَّهُ لَا يُنْجِيكُمْ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللَّهَ بِصَاحِ

من عمل في مال
غيره

٢١٢٩

(كلاهما) بالالف على لغة من يحمل المثنى في الأحوال الثلاث بها (وهذا النور) أي نور الهداية إلى الحق
(باب من استأجر أجيرا) قوله (أووا) يقال آوى فلان إلى منزله يأوى أو يأوى على فاعول. وقال
أبو زيد: فعلت وأفعلت بمعنى ويدعوا الله بسكون الواو لأنه بلفظ الجمع. قوله (أغبق) من

أَعْمَالَكُمْ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ اللَّهُمَّ كَانَتْ لِي أَبْوَانُ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ وَكُنْتُ لَا أَغْبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا وَلَا مَالًا فَتَنَّى بِي فِي طَلَبِ شَيْءٍ يَوْمًا فَلَمْ أَرْحَ عَلَيْهِمَا حَتَّى نَامَا فَخَلَبْتُ لَهُمَا غُبُوقَهُمَا فَوَجَدْتُهُمَا نَائِمَيْنِ وَكَرِهْتُ أَنْ أَغْبِقَ قَبْلَهُمَا أَهْلًا أَوْ مَالًا فَلَبِثْتُ وَالْقَدَحُ عَلَى يَدَيَّ أَنْتَظِرُ اسْتِيقَاضَهُمَا حَتَّى بَرَقَ الْفَجْرُ فَاسْتَيْقَظَا فَشَرِبَا غُبُوقَهُمَا اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهَكَ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ فَانْفَرَجَتْ شَيْئًا لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ الْآخِرُ اللَّهُمَّ كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ كَانَتْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ فَأَرَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهَا فَامْتَنَعَتْ إِمْنِي حَتَّى أَلَمْتُ بِهَا سَنَةً مِنَ السَّنِينَ فَجَاءَتْنِي فَأَعْطَيْتُهَا عَشْرِينَ وَمِائَةَ دِينَارٍ عَلَى أَنْ تُخَلِّيَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِهَا فَفَعَلَتْ حَتَّى إِذَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا قَالَتْ لَا أَحِلُّ لَكَ أَنْ تُفْضَ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ فَتَحَرَّجْتُ مِنَ الْوُقُوعِ

غبقت الرجل أغبته بالضم والغبوق هو شرب العشى (ولا مالا) أى لا يملوكا ولا يملوكة و(نأى) أى بعد (وأرح) من الرواح و(غبوقهما) أى ما كان معدا للعبوق وإلا فهو صبح لأنه شرب في وقت الصباح. قوله (عن نفسها) أى بسبب نفسها ومن جهتها وفي بعضها على نفسها أى مستعيلة عليها و(ألمت) أى نزلت بها سنة من سنن القحط و(عشرين) أى دينارًا. فإن قلت تقدم في باب إذا اشترى شيئًا غيره أنه مائة دينار فقط قلت : لم تنف الزيادة ثمم والتخصيص بالعدد لا يدل على نفي الزائد أو المائة كانت بالتماسها والعشرون تبرع منه كرامة لها و(تفض) بالغاء والمعجمة أى لا أجوز لك إزالة البكارة إلا بالحلال و(تحرجت) أى تجنبت عن الحرج

عَلَيْهَا فَانْصَرَفْتُ عَنْهَا وَهِيَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ وَتَرَكْتُ الذَّهَبَ الَّذِي أُعْطِيتُهَا
 اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهَكَ فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ فَانْفَرَجَتْ
 الصَّخْرَةُ غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ مِنْهَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَقَالَ الثَّلَاثُ اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجْرَاءً فَأَعْطَيْتُهُمْ أَجْرَهُمْ غَيْرَ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَرَكَ
 الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ فَشَمَرْتُ أَجْرَهُ حَتَّى كَثُرَتْ مِنْهُ الْأَمْوَالُ فَجَاءَنِي بَعْدَ حِينٍ
 فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَدَى إِلَيَّ أَجْرِي فَقُلْتُ لَهُ كُلُّ مَا تَرَى مِنْ أَجْرِكَ مِنَ الْإِبِلِ
 وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالرَّقِيقِ فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَسْتَهْزِئْ بِي فَقُلْتُ إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ
 بِكَ فَآخَذَهُ كُلَّهُ فَاسْتَأْقَاهُ فَلَمْ يَتْرِكْ مِنْهُ شَيْئًا اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً
 وَجْهَكَ فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ فَانْفَرَجَتْ الصَّخْرَةُ فَخَرَجُوا يَمْشُونَ

بَابُ مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمَلَ عَلَى ظَهْرِهِ ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ وَأَجْرَةُ الْحِمَالِ
 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ
 أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

أجرة الحال

٢١٣٠

واحتزرت منه . قوله (ثم) أي أكثر (ومن أجرك) هو خبر المبتدأ (ومن الإبل) إلى آخره
 بيان لما ترى ، فان قلت قال في ذلك الباب (بقرا وراعيا) وههنا زاد الإبل والغنم قلت : لانهافاة
 بينهما وتتمام مباحثه سبق ثم (باب من أجر نفسه ليحمل) قوله (شقيق) بفتح المعجمة وكسر

وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرَ بِالصَّدَقَةِ أَنْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَيُحَامِلُ فَيَصِيبُ الْمُدَّ وَإِنْ لِبَعْضِهِمْ لِمِائَةِ أَلْفٍ قَالَ مَا نَرَاهُ إِلَّا نَفْسَهُ

بَابُ أَجْرِ السَّمْسَرَةِ وَلَمْ يَرِ ابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَالْحَسَنُ
بِأَجْرِ السَّمْسَارِ بَأْسًا وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ بَعْ هَذَا الثَّوبَ فَمَا
زَادَ عَلَى كَذَا وَكَذَا فَهُوَ لَكَ . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ إِذَا قَالَ بَعْهُ بِكَذَا فَمَا كَانَ
مِنْ رَجَحٍ فَهُوَ لَكَ أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ
ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ قُلْتُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ
مَا قَوْلُهُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ سَمْسَارًا

القاف الأولى أبو وائل وأما أبو مسعود فاسمه عقبه بضم المهملة وسكون القاف . قوله (يحامل) بلفظ ماضى الفاعل أى يكلف حمل متاع الغير ليكسب ما يتصدق به وفى بعضها بلفظ مضارع المفاعلة أى يعمل صنعة الحالين (وألف) أى من الدينار أو الدرهم أى كانوا حينئذ فقراء واليوم هم أغنياء . قال ما ظن أبا مسعود أراد بذلك البعض إلا نفسه فانه كان من الأغنياء . وفى باب اتقوا النار . قوله (السمسرة) أى الدلالة والسمسار بكسر السين الدلال (وشروطهم) أى الجائزة شرعا (ولا يبيع) بالنصب على أن لازائدة وبالرفع بتقدير قال قبله عطا على نهى ومر فى أواسط كتاب

تأجير الرجل
نفسه للمشرك

٢١٣٢

بَابُ هَلْ يُؤَاجِرُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ مِنْ مُشْرِكٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ
حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا ابْنُ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ
 حَدَّثَنَا خُبَابٌ قَالَ كُنْتُ رَجُلًا قَيْنًا فَعَمَلْتُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ فَاجْتَمَعَ لِي
 عِنْدَهُ فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ فَقُلْتُ أَمَا
 وَاللَّهِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تَبْعَثَ فَلَا قَالَ وَإِنِّي لَمِيتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَإِنَّهُ
 سَيَكُونُ لِي ثُمَّ مَالٌ وَوَلَدٌ فَأَقْضِيكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ
 بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا)

ما يعطى
في الرقبة

بَابُ مَا يُعْطَى فِي الرُّقِيَّةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَقَالَ

البيهقي قال ابن بطال لا يكون سمسارا يعني من أجل المضرة الداحلة على الناس لا من أجل أجرته . قوله
 ﴿ أرض الحرب ﴾ أي دار الكفر و ﴿ خباب ﴾ بفتح المعجمة وشدة الموحدة الأولى ﴿ والقين ﴾ الحداد
 ﴿ والعاص ﴾ من المعصية بالياء وبجذفها ﴿ ابن وائل ﴾ بالهمزة بعد الالف . قوله ﴿ أما ﴾ حرف التنبيه
 وجواب القسم محذوف وهو نحولا أ كفر ﴿ وحتى تموت ﴾ غاية له فان قلت بعد البعث أيضا لا يمكن
 الكفر منه قلت الغرض التأيد كقولك على إبليس اللعنة إلى يوم القيامة وفي بعضها فلا أ كفر . فان قلت
 الفاء لا تدخل جواب القسم . قلت المذكور مفسر للبقدروفي بعضها أما بتشديد الميم وتقديره أما أنا فلا
 أ كفر والله ، وأما غيري فلا أعلم حاله . قوله ﴿ وإن ﴾ همزة الاستفهام فيه مقدرة فان قلت لم أكد
 بأن واللام والمخاطب به وهو خباب لا متردد ولا منكر لذلك ؟ قلت فهم العاص من خباب التأكيـ
 د في مقابلة انكاره فكانه يقول أقول هذا الكلام المؤكد ومر في باب ذكر الفتن ﴿ باب ما يعطى
 في الرقبة ﴾ بضم الراء وسكون القاف العوذة . قوله ﴿ أن يعطى ﴾ بفتح الهمزة فان قلت ما هذا الاستثناء

أَبْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ
 اللَّهُ وَقَالَ الشَّعْبِيُّ لَا يَشْتَرُ الْمُعَلِّمُ إِلَّا أَنْ يُطَى شَيْئًا فَلْيَقْبَلْهُ وَقَالَ الْحَكَمُ
 لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا كَرِهَ أَجْرَ الْمُعَلِّمِ وَأَعْطَى الْحَسَنُ دَرَاهِمَ عَشْرَةَ وَلَمْ يَرَأْنِ سِيرِينَ
 بِأَجْرِ الْقَسَامِ بَأْسًا وَقَالَ كَانَ يُقَالُ السُّحْتُ الرِّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ وَكَانُوا يُعْطُونَ
 عَلَى الْخَرْصِ **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ ٢١٣٢
 أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ
 فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ فَلَدَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ
 لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا عَلَيْهِ أَنْ يَكُونُوا

قلت . منقطع أى لكن الاعطاء بدون الاشتراط جائز فيقبله وفي بعضها فليقبله وفي بعضها بكسر
 الهمزة أى لكن إن يبط شيئا بدون الشرط فليقبله فان قلت فلم كتب يعطى بالالف قلت هو كقول
 السكسائي من يتقى ويصبر أو هو حصل من إشباع الفتحة . فوله ((الحكم)) بالمهملة والكاف المفتوحين
 ((والقسام)) جمع القاسم ((والسحت)) بضم الحاء وسكونها ((الرشوة)) بكسر الراء وضمها ((ويعطون))
 أى أجرة الخارص ((وأبو بشر)) بالموحدة المكسورة جعفر مرفى أول العلم ((وأبو المتوكل)) لمفظ الفاعل
 هو على بن داود بضم المهملة الأولى وخفة الواو الناجي بالنون والجيم السامى بالمهملة البصرى مات
 سنة اثنتين ومائة . قوله ((فسعوا)) أى عالجوه طلبا للشفاء ((ولو أتيتم)) جزاء الشرط محذوف أو هو
 للتمنى ومراد أبى سعيد ببعضهم هو نفسه جاء فى بعض الروايات صريحا أن الراقى هو أبو سعيد

عَنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لَدَغَ وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ فَمَا عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَقَالَ بَعْضُهُمْ نَعَمْ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْقِي وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ فَأَنْطَلَقَ يَتَفَلُّ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ فَأَنْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ قَالَ فَلَوْ فَوْهُمْ جَعَلَهُمْ

ولفظ (لأرقى) بكسر القاف (والجمل) بضم الجيم ما جعل للانسان من المال على فعل (والقطيع) هو الطائفة من الغنم والغالب استعماله فيهما بين العشرة والأربعين والمراد به ههنا ثلاثون شاة كذا جاء مبينا في الروايات . قوله (يتفل) بضم الفاء وكسرها أى يبرز ويقال أوله البرق ثم التفل ثم النفث ثم النفخ (ونشط) أى حل و الفصيح انشط من الانشاط (والعقال) بكسر العين الجبل الذى يشد به الوظيف مع الذراع (والقلبة) بالفتوحات العلة وسميت بها لأن صاحبها يقاب اليها ليعلم موضع الداء (وأوفوهم) من الايفاء وهو الاتمام وفي بعضها بالراء والموفور هو الشئ التام يقال وفرت الشئ وفراو وفر الشئ بنفسه وفورا . قوله (رقى) ففتح القاف والأمر بالقسمه أمر بما هو من باب المروءات ومكرم الاخلاق وإلا فالجميع ملك الراقى وإنما قال اضربوا تعابيدا لقلوبهم ومبالغة في أنه حلال لاشبهة فيه وفيه تصريح بأن الفاتحة رقية تستحب أن يقرأ بها على اللدبغ والمريض وسائر الأسقام فإن قلت جاء في الحديث فى الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يرقون ولا يسترقون فما وجه الجمع بينهما قلت الرقى المذمومة هى التى من كلام الكفار أو التى لا يعرف معناها المحتملة أن تكون كفرا أو قريبا منه كالتى بالعبرانية وأما غيرها فلا مذمة فيها بل قد تكون ممدوحة كالرقى بآيات القرآن والأدكار المشهورة وقد نقلوا الاجماع على جوازه بالآيات وأسماء الله تعالى ، وقد يجمع بينهما بأن المدح فى ترك الرقى للأفضلية وبيان التوكل والذى أذن فيه هو لبيان الجواز مع أن تركها أفضل ، وبأن النهى إنما هو لقوم كانوا يعتقدون نفعها أو تأثيرها بطبعها كما كانت الجاهلية يزعمون فى أشياء كثيرة . قال ابن بطال فيه أن فى القرآن

الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَقْسَمُوا فَقَالَ الَّذِي رَقِيَ لَا تَفْعَلُوا حَتَّى
 تَأْتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ الَّذِي كَانَ فَنَظَرَ مَا يَأْمُرُنَا فَقَدِمُوا
 عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا لَهُ فَقَالَ وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رَقِيَّةٌ
 ثُمَّ قَالَ قَدْ أَصْبَحْتُمْ أَقْسَمُوا وَأَضْرِبُوا إِلَى مَعَكُمْ سَهْمًا فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ شَحْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ سَمِعْتُ أَبَا الْمُتَوَكِّلِ بِهَذَا

٢١٣٤

ضريبة العبد

بَابُ ضَرِيْبَةِ الْعَبْدِ وَتَعَاهُدِ ضَرَائِبِ الْأَمَاءِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ
 حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَجِمَ
 أَبُو طَيْبَةَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَكَلَّمَ
 مَوَالِيَهُ خَفَّفَ عَنْ غَلَّتِهِ أَوْ ضَرِيْبَتِهِ

ما يخص بالرقى وإن كان القرآن كله مرجو البركة ولكن إذا كان في الآية تعوذ بالله أو دعاء كان
 أخص بالرقية فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ((وما يدريك)) أن يختبر علمه بذلك
 والموضع الذي فيه الرقية هو: إياك نستعين لأن الاستعانة به على كشف الضرر وسؤال الفرج
 والاقرار بالحاجة إلى عونته هو في معنى الدعاء ويحتمل أنه إنما رقى بالحمد لله لما علم أنه ثناء على الله
 فاستفتح رقيقته بالثناء رجاء الفرج ((باب ضريبة العبد)) وهي ما يعين السيد على العبد أن يعطيه كل
 يوم مثلاً. قوله ((أبو طيبة)) بفتح المهملة وسكون التحتانية وبالموحدة اسمه نافع ((ومواليه)) أى
 ساداته وجمع أما باعتبار أنه كان مشتركاً بين طائفة وأما مجازاً كما يقال تميم قتلوا فلانا والقاتل هو
 شخص واحد منهم ((والغلة)) بفتح المعجمة هى الحاصل من الملك. فان قلت مر الحديث في
 أواسط البيع وفيه صاع من تمر فهل هو مناف للطعام أم لا. قلت الطعام هو المطعوم والتمر

بَابُ خَرَاكِ الْحَجَّامِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ

٢١٣٥
خراج الحجّام

حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ احْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ

٢١٣٦

زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ احْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةً لَمْ يُعْطِهِ

حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا مُسَعَّرٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْتَجِمُ وَلَمْ يَكُنْ يَظْلُمُ أَحَدًا أَجْرَهُ

٢١٣٧

بَابُ مَنْ كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاكِهِ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامًا حَجَّامًا فَحَجَّمَهُ وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ أَوْ

٢١٣٨
من كالم موالى
العبد أيخففوا
ضربته

مطعوم أو كان القصة مرتين وكلمة أو في صاعين وفي ضربته لشك الراوى فان قلت : من أين يعلم حكم ضرائب الاماء قلت : بالقياس عليه وذلك حين لا تكون ضرائهن عن الزنا ونحوه وهو المراد بتعاهدها . قوله (مسعر) بكسر الميم وسكون المهملة الاولى وفتح الثانية وبالزاء مر في باب الوضوء بالمد (وعمر) في الوضوء من غير حدث فان قلت ترجم في الباب بخراج الحجّام وذكر فيه الاجر قلت أراد ما يخرج اليه من الاجر أو ترك تنمة الحديث اعتمادا على سائر الروايات . قال ابن بطال فيه الشفاعة

مَدَّ أَوْ مَدَّيْنِ وَكَلَّمَ فِيهِ نَخَفَّ مِنْ ضَرِيْبَتِهِ

بَابُ كَسْبِ الْبَغِيِّ وَالْأَمَاءِ وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ أَجْرَ النَّائِحَةِ وَالْمُغْنِيَةِ
 وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لَتَبْتَغُوا عَرَضَ
 الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ) فَتَيَاتِكُمْ
 إِمَاؤُكُمْ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ
 السَّكَاهِنِ **حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ عَنْ
 أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَنْ كَسْبِ الْأَمَاءِ

كسب البغي
والاماء

٢١٣٩

٢١٤٠

للعبد في الضريبة وان لم تكن ديناً ثابتاً لسكرته مطالب به وفيه استعمال العبد بغير إذن سيده إذا كان معروفاً
 قوله (تحصناً) أى تعقفاً فان قلت مفهوماً الشرط أنهم اذا لم يردن التعفف لا يكون الا كراه منهيًا
 عنه قلت هذا الشرط خارج مخرج الأغلب أو يقال اتفق حرمة الا كراه لامتناع تصور الا كراه
 حينئذ اذهب الزام على خلاف المراد . قوله (حلوان) بضم الحاء ما يأخذه المتكلم عن كراهته مرآخر
 البيع (ومحمد بن جحادة) بضم الجيم وبالمهملةين الأياى بفتح الهمزة وخفة التحتانية الكوفي مات
 سنة ثلاث ومائة (أبو حازم) بالمهملة والزاي سليمان الأشجعي . قوله (كسب) أى كسبهن من

٢١٤١
عسب الفحل

باب عَسِبَ الْفَحْلُ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَإِسْمَاعِيلُ
ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَسِبِ الْفَحْلِ

إذا استأجر
أرضاً فأت
أحدهما

باب إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضاً فَتَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ لَيْسَ لِأَهْلِهِ
أَنْ يُخْرِجُوهُ إِلَى تَمَامِ الْأَجَلِ وَقَالَ الْحَكَمُ وَالْحَسَنُ وَإِيَّاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ يُنْضَى
الْإِجَارَةُ إِلَى أَجْلِهَا وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ أَعْطَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ
بِالشَّطْرِ فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا
مَنْ خِلَافَةَ عُمَرَ وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ جَدَّاءَ الْإِجَارَةِ بَعْدَ مَا قُبِضَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ

٢١٤٢

الزنا والقرينة مخصصة . قوله (عبد الوارث) أي ابن سعيد (وإسماعيل) أي المشهم . ربا بن علي
(وعلي بن الحكم) بالفتوحتين البناء بضم الموحدة وخفة النون الأولى البصري مات سنة
إحدى وثلاثين ومائة (والعسب) بفتح المهملة الأولى وسكون الثانية الكراء الذي يؤخذ على
ضراب الفحل والعسب أيضا ضرابه ويقال مأؤه ولم يرد النهي عن الاعارة لأن فيه
قطع النسل وإنما حرم الكراء لما فيه من الغرر إذ هو شيء غير معلوم ولا يدرى هل يفتح أم
لا وهل تعلق الناقه أم لا (باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما) أي المؤجر أو المستأجر
قوله (لا له) أي لورثته أن يخرجوه أي عقد الاستئجار أي يتصرفوا في منافع المستأجر
(والحسن) أي البصري (والحكم) أي فقيه الكوفة (وإيَّاس) بكسر الهمزة وخفة التحتانية
ابن معاوية بن قرة المزني . قوله (بالشطر) بأن يكون النصف للزارع والنصف لرسول

أَسْمَاءُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يُخْرِجُ مِنْهَا وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ الْمَزَارِعَ كَانَتْ تُسَكَّرُ عَلَى شَيْءٍ سَمَاءُ نَافِعٌ لَا أَحْفَظُهُ وَأَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ حَدَّثَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ

الله صلى الله عليه وسلم . قوله (جويرية) مصغر الجارية ضد الواقعة (ابن أسماء) بوزن حمراء وهو من الاعلام المشتركة مر في باب الجنب يتوضأ . قوله (وأب ابن عمر) عطف على عبد الله ، أى عن نافع أن ابن عمر حدثه أيضا أنه كانت المزارع تسكرى على شىء من حاصلها وقال جويرية سمي نافع مقدار ذلك الشىء لكن أنا لا أحفظ مقداره (ورافع) بالفاء والمهملة (ابن خديج) بفتح المعجمة وكسر المهملة وبالجم مر مرارا . فان قلت : لم قال ثمة حدثناوهنا حدث بدون الضمير قلت : لأن ابن عمر حدث نافعا بخلاف رافع فانه لم يحدث له خصوصاً وسيأتى في باب المزارعة قصته إن شاء الله تعالى مع احتمال أن يكون الضمير محذوفاً ، وأما النهى فانه كان على السكراء ببعض ما يحصل من المزارع لا بالنقد ونحوه . قوله (وقال عبيد الله) هو كلام موسى ومن تنمة حديثه ومنه تحصل الترجمة قال ابن بطال : اختلفوا فقال مالك والشافعى وأحمد : لا تنفسخ الاجارة بموت أحدهما ولا بموتهما وقال الكوفيون تنفسخ بموت أيهما مات محتجين بأن استيفاء المنفعة حينئذ للمكترى إما من ملك المسكرى وهو إذا مات لا تملك له وإما من ملك الوارث ولا عقده معه قلنا يستوفىها من ملك نفسه لأن المسكرى كان يملك الرقبة والمنفعة وبالاجارة أزال ملكه عن المنفعة إلى المكترى فله أن يستوفىها مدة حياته وبعده لوارثه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْحَوَالَاتِ

بَابُ فِي الْحَوَالَةِ وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ وَقَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ
إِذَا كَانَ يَوْمَ أَحَالَ عَلَيْهِ مَلِيًّا جَازَ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَتَخَارِجُ الشَّرِيكَانِ وَأَهْلُ
الْمِيرَاثِ فَيَأْخُذُ هَذَا عَيْنًا وَهَذَا دَيْنًا فَإِنْ تَوَى لِأَحَدِهِمَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ

الحوالة

٢١٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

كِتَابُ الْحَوَالَةِ

وهي نقل الدين من ذمة إلى ذمة أخرى . قوله (يرجع) أى المختال على المحيل وفي بعضها
بلفظ المجهول و (يوم) منصوب أو مبنى على الفتح يعنى إذا كان المحال عليه يوم الحوالة غنيا ثم
أفلس بعدها جاز الرجوع للمختال على المحيل وهو خلاف قول الشافعى وأحمد وأما أبو حنيفة
فقال يرجع إذا مات المحال عليه مفلسا . قوله (يتخارج) أى يخرج هذا الشريك عما وقع في
نصيب صاحبه وذاك الآخر كذلك و (توى) بفتح الفوقانية وكسر الواو بوزن رضى معناه هلك

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَظْلُ الْغَنِيِّ
ظُلْمٌ فَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ

٢١٤٤

إذا أحال على ملى

بَابُ إِذَا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ فَلَيْسَ لَهُ رَدُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا

سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَمَنْ أُتْبِعَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ

قوله (أبو الزناد) بكسر الزاى وخفة النون (عبد الله) بن ذكوان و (الأعرج) هو عبد الرحمن
ابن هرمز و (أتبع ويتبع) المشهور إسكان التاء فيهما والاول مجهول ماضى الاتباع والثانى
معروف ماضى التبع وعن بعضهم التشديد فى الثانية من الافتعال ومعناه إذا أحيل بالدين على غنى
فليحتل (أى فليقبل الحوالة و (الملى) كالغنى لفظاً ومعنى وفى بعضها بالهمز على فقبل
بدون الادغام وفيه أن (المطل) وهو منع قضاء ما استحق أدأوه ظلم فلو تكرر منه ذلك لكان مسقطاً
للسهادة ومفهوم الصفة منه أن مظل الفقير ليس بظلم وكيف وهو معذور . فان قلت . فى بعض النسخ و فإذا
أتبع أحدكم ، بالفاء فما معناه قلت : لعل معنى الترتيب المستفاد منها أنه إذا كان المطل ظلاماً فليقبل
الحوالة فان الظاهر أنه يحترز عن الظلم وهذا الأمر للإرشاد أو التنبه لا الوجوب خلافاً للظاهرية
قال الخطائى : أكثر المحدثين يقولون إذا أتبع بثقل التاء والصواب التخفيف وقال واشترط
الملاءمة دليل على أنه لا عود للمحتال على الخيل إذا أفلس المحال عليه أو مات ولولا ذلك لم يكن
لاشتراطها معنى إذ الحوالة جائزة على من كانت له ذمة من غنى أو فقير . قال ابن بطال : الحوالة
رخصة من بيع الدين بالدين كالعربة من المزابنة تم كلامه . واعلم أن فى نسخة الفربرى هنا زائداً
وهو هذا : باب إذا أحال على ملى فليس له رد (ومن أتبع على ملى فليتبّع) معناه إذا كان لأحد عليك
شئ فأحلته على رجل ملى فضمن ذلك منك فان أفلس بعد ذلك فله أن يتبع صاحب الحوالة
فيأخذ منه (حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن ابن ذكوان عن الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مظل الغنى ظلم ومن أتبع على ملى فليتبّع)

باب إن أحال دين الميت على رجل جاز **حدثنا** المسكي بن إبراهيم
 حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع رضى الله عنه قال كنا
 جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتى بجنازة فقالوا صل عليها فقال
 هل عليه دين قالوا لا قال فهل ترك شيئا قالوا لا فصلى عليه ثم أتى بجنازة
 أخرى فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل عليه دين قيل نعم قال فهل
 ترك شيئا قالوا ثلاثة دنانير فصلى عليها ثم أتى بالثالثة فقالوا صل عليها
 قال هل ترك شيئا قالوا لا قال فهل عليه دين قالوا ثلاثة دنانير قال صلوا
 على صاحبكم قال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه

(باب إن أحال دين الميت) قوله (المسكي) بلفظ المنسوب إلى مكة شرفها الله تعالى (وزيد)
 من الزيادة (ابن أبي عبيد) مصغر ضد الحر و (سلة) بالمفتوحات (ابن الأكوع)
 بأفعل الصفة تقدموا في كتاب العلم. وهذا سابع ثلاثيات البخارى. قوله (فصلى عليها) فازلت
 العلة في امتناعه عن الصلاة الدين ويحتمل أن هذه الثلاثة الدنانير لا تنفى بالدين لكونه أكثر منها
 قلت يمكن أنه صلى الله عليه وسلم علم الوفاء بقرائن الحال أو غيرها و (أبو قتادة) بفتح القاف وخفة
 الفوقانية الحارث الأنصارى مر في الوضوء. فان قلت لفظ «على دينه» ضمان لآحوالة، والترجمة لها
 قلت الضمان عن الميت المفلس نقل الدين من ذمته إلى ذمة نفسه وهو معنى الحوالة، وقد يقال
 هما متقاربان حيث أن كل واحد منهما يتضمن مطالبة غير الأصيل. قال ابن بطال: أدخل حديث
 الضمان في الباب لأن الحوالة والجمالة عند بعضهم متقاربان وهو قول ابن أبي ليلى وإلى ذهب أبو
 ثور وبهذا جاز أن يعبر عن الضمان بالحوالة لأن كله نقل من ذمة إلى ذمة والجمالة في حديث أبي
 قتادة براءة لذمة الميت فصار كالحوالة سواء. الخطاى: فيه أن ضمان الدين عن الميت يبرئه إذا كان

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) **بَابُ** الْكَفَالَةِ فِي الْقَرْضِ وَالْدُّيُونِ
 بِالْأَبْدَانِ وَغَيْرِهَا وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ عَنْ
 أَبِيهِ أَنَّ عَمْرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا فَوَقَعَ رَجُلٌ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ فَأَخَذَ
 حَمْزَةُ مِنَ الرَّجُلِ كَفِيلًا حَتَّى قَدِمَ عَلَى عَمْرٍو كَانَ عَمْرٌو قَدْ جَلَدَهُ مِائَةَ جَلْدَةٍ فَصَدَقَهُمْ
 وَعَذَرَهُ بِالْجَهَالَةِ . وَقَالَ جَرِيرٌ وَالْأَشْعَثُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي الْمُرْتَدِّينَ

• معلوما سواء خلف الميت وفاء أو لم يخلف وذلك أنه صلى الله عليه وسلم إنما امتنع من الصلاة
 لارتهاكه ذمته بالدين فلو لم يبرأ بضمان أبي قتادة لما صلى عليه والعلة المانعة قائمة . وفيه فساد قول
 مالك أن المؤدى عنه الدين يملكه أو لا عن الضامن لأن الميت لا يملك . وإنما كان عذرا قبل أن يكون
 للمسلمين بيت مال إذ بعده كان القضاء عليه . القاضي البيضاوي . لعنه صلى الله عليه وسلم امتنع عن
 الصلاة على المديون الذي لم يترك وفاء تحذيرا عن الدين وزجرا عن المماطلة أو كرامة أن يوقف دعاؤه
 عن الإجابة بسبب ما عليه من مظلمة الخلق . والحديث حجة على أبي حنيفة حيث قال لا يصح الضمان
 عن الميت لم يترك وفاء (باب الكفالة في القرض والديون) أي ديون المعاملات ونحوها أو
 هو من باب عطف العام على الخاص . قوله (أبو الزناد) بكسر الزاي وخفة النون و(حمزة) بالمهمل
 والزاي صحاح مات سنة إحدى وستين . قوله (مصدقا) بلفظ الفاعل من التصديق أي أخذاً للصدقة
 عاملا عليها و(صدقه) بالتحفيف أي صدق الرجل للقوم واعترف بما وقع منه لكن اعتذر بأنه لم يكن
 عالما بجرمة وطء جارية امرأته أو بأنها جارية لها لأنها التبت واشتبهت بجارية نفسه أو بزوجه
 أو صدق عمر الكفلاء فيما كانوا يدعونه أنه قد جلدته مرة لذلك ويحتمل أن الصدق بمعنى الإكرام
 لقوله تعالى « في مقعد صدق » أي كريم فعناه فأكرم عمر الكفلاء وعذر الرجل بجهالة الحرمة
 أو الاشتباه . فإن قلت الواجب عليه الرجم فلو سقط بالعذر لم جلد ؟ قلت لعل وطء الجارية قبل اهليته
 المرأة أو اجتهد عمر قضى أن يجلد الجاهل بالحرمة . قوله (جرير) بفتح الجيم ابن عبد الله البجلي
 و(الأشعث) بلفظ أفعال الصفة بالمثلثة ابن قيس الكندي الصحابي والتكفيل التضمين فإن قلت

اسْتَتَبَهُمْ وَكَفَّاهُمْ فَتَابُوا وَكَفَّاهُمْ عَشَائِرُهُمْ وَقَالَ حَمَادٌ إِذَا تَكَفَّلَ بِنَفْسٍ فَمَاتَ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَقَالَ الْحَكَمُ يَضْمَنُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ
ابْنُ رِبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
أَنْ يُسَافِهُهُ أَلْفَ دِينَارٍ فَقَالَ أَتُنِي بِالشُّهَدَاءِ أَشْهَدُهُمْ فَقَالَ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا قَالَ
فَأَتَنِي بِالْكَفِيلِ قَالَ كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا قَالَ صَدَقْتَ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى
فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ اتَّمَسَ مَرْكَبًا يَرْكَبُهَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ لِلْأَجَلِ
الَّذِي أَجَلُهُ فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا فَأَخَذَ خَشَبَةً فَنَقَرَهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ
وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ ثُمَّ زَجَجَ مَوْضِعَهَا ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى الْبَحْرِ فَقَالَ اللَّهُمَّ

الكفالة في هذه الحدود غير جائزة فما وجه أخذ حمزة الكفيل من الرجل وأيضاً ما وجه تكفيل
التائبين من الارتداد إذ لا معنى لكفالة أمر لم يقع ولم يعلم أنه سيقع أم لا ؟ قلت ليس المقصود من
الكفالة في مثلها معناها الفقهية كما في قوله تعالى « وكفلهما زكريا » بل التعهد والضبط أي يتعهدون أحوال
الرجل لتلايه رب مثلاً ويضبطون التائبين لئلا يرجعوا إلى الارتداد ، قال ابن بطال : كان ذلك على سبيل
الترهيب على المكفول ببدنه والاستيثاق ، لأن ذلك لازم للكفيل إذا زال المكفول به . قوله (جعفر
ابن ربيعة) بفتح الراء و (عبد الرحمن بن هرمز) بضم الهاء وبالراء الساكنة وضم الميم وهو المشهور
بالأعرج . قوله (مركباً) أي سفينة و (يقدم) بفتح الدال و (صحيفة) أي مكتوباً و (زجج) أي
أصلح موضع النقرة وسواه ولعله من تزجيج الحواجب وهو التقاط زوائد الشعر الخارج عن الحدين

إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ تَسَلَّفْتُ فَلَنَا أَلْفَ دِينَارٍ فَسَأَلَنِي كَفِيلًا فَقُلْتُ كَفَى
 بِاللَّهِ كَفِيلًا فَرَضَى بِكَ وَسَأَلَنِي شَهِيدًا فَقُلْتُ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا فَرَضَى بِكَ
 وَأَنِّي جَهِدْتُ أَنْ أَجِدَ مَرْكَبًا أَبْعَثُ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ فَلَمْ أَقْدِرْ وَإِنِّي اسْتَوْدَعْتُهَا
 فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ حَتَّى وَجَلَّتْ فِيهِ ثُمَّ انْصَرَفَ وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَلْتَمِسُ مَرْكَبًا
 يُخْرِجُهُ إِلَى بَلَدِهِ فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ
 فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَالُ فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ
 وَالصَّحِيفَةَ ثُمَّ قَدَّمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا زِلْتُ
 جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ لَاتِيكَ بِمَالِكَ فَمَا وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ
 قَالَ هَلْ كُنْتَ بَعَثْتَ إِلَى بَشِيءٍ قَالَ أُخْبِرُكَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ
 فِيهِ قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَدَّى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ فِي الْخَشَبَةِ فَانْصَرَفَ بِالْأَلْفِ
 الدِّينَارِ رَاشِدًا

وان أخذ من الزج وهر سنان الرمح فيكون التقدير وقع في الطرف من الخشبة فسد عليه رجا. أن
 يمسكه ويحفظ ما في بطنه و (نشرها) أى قطعها بالمنشار و (الألف دينار) هو جائز على مذهب
 الكوفية و (راشدا) حال من فاعل انصرف . الخطاى : لفظ إلى أجل فيه دليل على
 دخول الأجل في القرض وذهب كثير إلى وجوب الوفاء بها وفيه أن جميع ما يوجد
 في البحر هو لواجده ما لم يعلمه . مسكا لأحد . قال ابن بطال : فيه أن من توكل على الله فانه ينصره

٢١٤٦

قوله تعالى
والذين عاقدت

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ) حَدَّثَنَا
 الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ إِدْرِيسَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ
 سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي قَالَ وَرِثَةُ
 وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ قَالَ كَانَ الْمُهَاجِرُونَ لَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَرِثُ الْمُهَاجِرُ
 الْأَنْصَارِيَّ دُونَ ذَوِي رَحْمِهِ لِلْأُخُوَّةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بَيْنَهُمْ فَلَمَّا نَزَلَتْ (وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي) نَسَخَتْ ثُمَّ قَالَ (وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ
 أَيْمَانُكُمْ) إِلَّا النَّصْرَ وَالرِّفَادَةَ وَالنَّصِيْحَةَ وَقَدْ ذَهَبَ الْمِيرَاثُ وَيُوصَى لَهُ حَدَّثَنَا

٢١٤٧

فالذي تقرر الخشية وتوكل حفظ الله ماله والذي سلفه وقنع بالله كفيلا أوصل الله إليه ماله
 (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ) قَوْلُهُ (الصَّلْتُ) بفتح المهملة وسكون اللام وبالفوقانية
 مر في باب إذا لم يتم السجود (وإدريس) هو ابن يزيد من الزيادة الأودى بفتح الهمزة
 واسكان الواو وبالمهملة الكوفي (طلحة بن مصرف) بلفظ الفاعل من النصربف مر في كتاب البيع
 في باب ما يتنزه من الشبهات . قوله (قال) أي فسر ابن عباس الموالى بالورثة و(دون ذوى رحمه)
 أي دون أقربائه . فان قلت ما حكم العكس ؟ قلت مثله لأن العلة هي الأخوة وهي جامعة للصورتين
 و(بينهم) أي بين المهاجرين والأنصار و(نسخت) أي آية الموالى آية المعاقدة (ثم قال) أي ذكر ابن
 عباس بعد ذلك الآية المنسوخة (إلا النصر) مستثنى من الأحكام المقررة في الآية المنسوخة أي نسخت
 تلك الآية حكم نصيب الارث إلا النصر و(الرفادة) بكسر الراء أي المعاونة والرفادة أيضا شيء
 كان يترافد به قريش في الجاهلية يخرج مال يشترى به للحاج طعام وزبيب للبيضاء وهو استثناء منقطع
 أي لكن النصر ونحوه باق ثابت . قوله (ذهب الميراث) أي من بين العاقدين . فان قلت ما وجه تعلق
 هذا الباب بكتاب الحوالة ؟ قلت فيه معناها حيث يحول استحقاق الوراثة من القريب إلى العاقد

قَتِيبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ عَلَيْنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَأَخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ
ابْنِ الرَّبِيعِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ
قَالَ قُلْتُ لِأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبْلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
لَا حَلْفَ فِي الْإِسْلَامِ فَقَالَ قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ قُرَيْشٍ
وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي

٢١٤٨

من تكفل
عن ميت دينه

بَابُ مَنْ تَكَفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دِينًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ
حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ

٢١٤٩

أو بالعكس أو هو باعتبار أن أحد المتعاقدين كفيل عن الآخر لأنه كان من جملة المعاقدة لأنهم
كانوا يذكرون فيها «تطلب بي وأطلب بك، وتعقل عني وأعقل عنك» قال شارح التراجم وجه الدلالة
على الكفالة أنها عقد ملتزم فيجب الوفاء به كما يجب الوفاء في عقد الآخرة فشبهه بالانزام بالانزام
في الوفاء . قوله (سعد بن الربيع) ضد الخريف مر قصته أول كتاب البيع و (ابن الصباح) بتشديد
الموحدة و (إسماعيل) في باب ما ذكر في الأسواق (وعاصم) أي الاحول في الموضوع في باب الماء الذي
يغسل به الشعر . قوله (حلف) بالكسر هو العهد يكون بين القوم . فان قلت ما وجه الجمع اذا ثبت
لاحلف في الاسلام ؟ قلت إما أن يراد بالحلف ما هو كان معهوداً في الجاهلية من التعاقد على الباطل
أو بالخالفة والمؤخاة وقيل كان المخالفة في أول الإسلام (باب من تكفل عن ميت) قوله
(أبو عاصم) هو الضحاك بن مخلد النبيل مر في أول كتاب العلم وهذا الحديث ثامن ثلاثيات
البخاري . فان قلت ذكره في الحوالة وهما في الكفالة فما وجهه ؟ قلت هذه كفالة بالحقيقة لكن لما

عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة ليصلي عليها فقال هل عليه من دين قالوا لا فصلى عليه ثم أتى بجنازة أخرى فقال هل عليه من دين قالوا نعم قال صلوا على صاحبكم قال أبو قتادة على دينه يا رسول الله فصلى عليه

٢١٥٠ **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** عمرو **سمع** محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا فلم يجي مال البحرين حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر فنادى من كان له عند النبي صلى الله عليه وسلم عدة أو دين فليأتنا فأتته فقلت إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لي كذا وكذا فحشي لي حشية فعدديها فإذا هي خمسمائة وقال خذ مثلها

كان فيه معنى نقل الحق أطلق الحوالة مجازاً أو أراد بالحوالة معناها اللغوي أو هو باعتبار أن الحوالة والكفالة عند بعضهم متحdan أو متقاربان أو لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالمؤمنين من أنفسهم فكانه أحوال غريم الميت على أبي قتادة . قوله (لو قد جاء) فان قلت مامعنى قد ههنا قلت معناه لو تحقق المجيء و (عدة) أى وعد من رسول الله صلى الله عليه وسلم له بالاعطاء و (مثلها) فى بعضها مثلها بلفظ المفرد . قال ابن بطال اختلفوا فيمن تكفل عن الميت بدين فقال الجمهور الكفالة جائزة عنه وإن لم يترك شيئاً بنى به وشذ أبو حنيفة فقال إذا لم يترك وفاء لا تجوز

جوار أبي بكر

باب جوار أبي بكر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعقده
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل قال ابن شهاب فاخبرني
 عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 قالت لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان الدين وقال أبو صالح حدثني عبد الله
 عن يونس عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها
 قالت لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا

الكفالة عنه وقال الطحاوي هذا يخالف لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما
 وجه الاحتجاج على عدم الرجوع فهو أنه لو كان له الرجوع لقام الكفيل مقام المطالب فلم
 يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي عليه بعد ضمان أبي قتادة وأما نحمل أبي بكر لعدة النبي صلى الله
 عليه وسلم فذلك لأن العبد منه يلزم فيه الانجاز لأنه من مكارم الاخلاق وإنه لعلى خلق عظيم
 وأما تصديق أبي بكر رضي الله عنه جابراً في دعواه فلقوله « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من
 النار » فهو وعيد ولا يظن بأن مثله يقدم عليه ثم كلامه . فان قلت كيف دل على عدم الرجوع
 قلت من حيث إنه لو كان لأبي بكر الرجوع للزم خلاف مقصوده وهو براءة ساحة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن حقوق الناس مع أنه لو بقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم تركه لكان صدقة فلا
 مجال للرجوع إليها (باب جوار أبي بكر رضي الله عنه) هو بكسر الجيم أي الأمان قال تعالى « وإن
 أحد من المشركين استجارك فأجره » أي آمنه (وعقده) أي عقد أبي بكر رضي الله عنه . قوله (فاخبرني)
 فان قلت : ما المعطوف عليه . قلت مقدر أي قال ابن شهاب أخبرني كذا وكذا وعقيب ذلك
 أخبرني بهذا (ولم أعقل) أي لم أعرف يعني ما وجدتهما منذ عقلت إلا متدينين بدين الإسلام . قوله (أبو صالح)
 قال ابن بطال يحزم إذا كان بمعنى التقليل نحو ليس عندي إلا هذا فقط ويضم ويشقل إذا كان في

فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَفِي النَّهَارِ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً فَلَمَّا ابْتَلَى
 الْمُسْلِمُونَ خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا قَبْلَ الْحَبَشَةِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَرَكَ الْغَمَادَ لَقِيَهُ
 ابْنُ الدَّغْنَةِ وَهُوَ سَيِّدُ الْقَارَةِ فَقَالَ ابْنُ تَرِيدٍ يَا أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَخْرِجْنِي
 قَوْمِي فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسِيحَ فِي الْأَرْضِ فَأَعْبُدَ رَبِّي قَالَ ابْنُ الدَّغْنَةِ إِنَّ مِثْلَكَ
 لَا يُخْرَجُ وَلَا يُخْرَجُ فَإِنَّكَ تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ وَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَحْمِلُ الْكُلَّ
 وَتَقْرِي الضَّيْفَ وَتُثَبِّنُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ وَأَنَا لَكَ جَارٌ فَارْجِعْ فَأَعْبُدْ رَبَّكَ
 بِيَلَادِكَ فَارْتَحَلَ ابْنُ الدَّغْنَةِ فَرَجَعَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَطَافَ فِي أَشْرَافِ كُفَّارِ
 قُرَيْشٍ فَقَالَ لَهُمْ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَا يُخْرَجُ مِثْلَهُ وَلَا يُخْرَجُ أَخْرَجُونِ رَجُلًا يَكْسِبُ
 الْمَعْدُومَ وَيَصِلُ الرَّحِمَ وَيَحْمِلُ الْكُلَّ وَيَقْرِي الضَّيْفَ وَيُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ

معنى الزمان نحو لم أره قط . قوله (ابلى المسلمون) أى بايذاء المشركين (برك الغماد) بفتح
 الموحدة على الأكثر وفي بعضها بكسرها وسكون الراء وبالكاف وبكسر المعجمة وخفة الميم
 وبالمهملة موضع الجوهري البرك بوزن الفرد اسم مكان بشاحية اليمين وغادحى من اليمن وغمدان قصر
 باليمن . قوله (ابن الدغنة) الغسانى : هو بفتح المهملة وكسر المعجمة وخفة النون على مثال الكلمة
 ويقال بضم الدال والغين وتشديد النون وبالوجهين رويانه في الجامع ويقال بفتح الدال وسكون
 الغين . وقال ابن إسحاق اسمه ربيعة بن رفيع وأما الدغنة فهو اسم أمه ومعناه لغة : الغيم المدطار . قوله
 (القارة) بالقاف وبتخفيف الراء قبيلة موصوفة بجودة الرمي و (أسيح) أى أسير و (المعدوم)
 أى الفقير الذى لفقره كأنه هالك غير موجود أى يكسب معاونة الفقير وسبق وجزه في ترجيحه
 أول الكتاب مع فوائد شريفة و (الكل) بفتح الكاف الثقل أى يقل العجزة . قوله (لك جار) أى يجير

الْحَقِّ فَأَنْفَذَتْ قُرَيْشٌ جَوَارَ ابْنِ الدَّغْنَةِ وَآمَنُوا أَبَا بَكْرٍ وَقَالُوا لِابْنِ الدَّغْنَةِ
 مَرَّأَبَا بَكْرٍ فَلْيَعْبُدْ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَلْيُصَلِّ وَلْيَقْرَأْ مَا شَاءَ وَلَا يُؤْذِينَا بِذَلِكَ
 وَلَا يَسْتَعْلِنَ بِهِ فَإِنَّا قَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا قَالَ ذَلِكَ ابْنُ الدَّغْنَةِ
 لِأَبِي بَكْرٍ فَطَفِقَ أَبُو بَكْرٍ يَعْبُدُ رَبَّهُ فِي دَارِهِ وَلَا يَسْتَعْلِنُ بِالصَّلَاةِ وَلَا الْقِرَاءَةِ
 فِي غَيْرِ دَارِهِ ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ فَابْتَنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ وَبَرَزَ فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ
 وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَيَتَقَصَّفُ عَلَيْهِ نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ يَعْجَبُونَ وَيَنْظُرُونَ
 إِلَيْهِ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَكَاءَ لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ حِينَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَافْزَعَ ذَلِكَ
 أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَرْسَلُوا إِلَى ابْنِ الدَّغْنَةِ فَقَدِمَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا لَهُ
 إِنَّا كُنَّا أَجْرْنَا أَبَا بَكْرٍ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ وَإِنَّهُ جَاوَزَ ذَلِكَ فَابْتَنَى
 مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ وَأَعْلَنَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ وَقَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا

الجوهري : الجار الذي أجرته من أن يظلمه ظالم ﴿ وأنفذت ﴾ بأعجام الذال أي أمضوا جواره ورضوا
 به . فان قلت القياس أن يقال رجع أبو بكر معه عكس المذكور . فقلت هو إما من باب إطلاق
 الرجوع وإرادة لازمه الذي هو المجيء أو هو من قبيل المشاكلة لأن أبا بكر كان راجعاً وأطلق
 الرجوع باعتبار ما كان قبله بمكة . قوله ﴿ فليعبد ﴾ فان قلت لا معنى للفاء هنا . قلت تقديره مر
 أبا بكر ليعبد ربه فليعبد ربه ﴿ ويفتن ﴾ من الفتنة والافتان والفتن ﴿ بدلا لابي بكر ﴾ أي نشأله فيه رأى
 ﴿ والفناء ﴾ بالمدهو ما امتد من جوانب الدار ﴿ يتقصف ﴾ أي يزدحم حتى يكسر بعضهم بعضاً بالوقوع

وَنِسَاءً نَأْفَاتُهُ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَعَلَ وَإِنْ أَبَى
إِلَّا أَنْ يُعْلَنَ ذَلِكَ فَسَلَهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتَكَ فَإِنَّا كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ وَلَسْنَا
مُقَرَّرِينَ لِأَبِي بَكْرٍ الْإِسْتِعْلَانَ قَالَتْ عَائِشَةُ فَأَيُّ ابْنِ الدَّغْنَةِ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ قَدْ
عَلِمْتَ الَّذِي عَقَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ فَأَمَّا أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا أَنْ تَرُدَّ إِلَى ذِمَّتِي
فَأَيُّ لَأُحِبُّ أَنْ تُسَمَعَ الْعَرَبُ أَنِّي أَخْفَرْتُ فِي رَجُلٍ عَقَدْتُ لَهُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ
إِنِّي أُرَدُّ إِلَيْكَ جَوَارِكَ وَأَرْضِي بِجَوَارِ اللَّهِ وَرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أُرِيتُ دَارَ هَجْرَتِكُمْ
رَأَيْتُ سَبْخَةَ ذَاتِ نَخْلٍ بَيْنَ لَابَتَيْنِ وَهُمَا الْحَرَّتَانِ فَهَاجَرَ مِنْ هَاجَرَ قَبْلَ الْمَدِينَةِ
حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ
كَانَ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ وَتَجَهَّزَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رِسْلِكَ فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي قَالَ أَبُو بَكْرٍ هَلْ

عليه (وأجرنا) بلفظ متكلم ماضى الإجارة أى آناو (ذمتك) أى عهدك (ونخفرك) من الإخفار
يقال لخفرته إذا أجرته وحميته وأخفرته إذا نقضت عهده ولم تف بهو (السبخة) بفتح الموحدة (واللابة)
بتخفيفها أرض فيها حجارة سود كأنها أحرقت بالنار وكذلك الحرة بفتح المهملة (القبل) بكسر
القاف الجبهة (مهجرا) حال مقدرة و (على رسلك) بكسر الراء أى على هيبتك من غير عجلة . يقال افعل

تَرْجُو ذَلِكَ بَأْبِي أَنْتَ قَالَ نَعَمْ خَبَسَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُصْحِبَهُ وَعَلَفَ راحِلَتَيْنِ كَانَتَا عِنْدَهُ وَرَقَ السَّمُرِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

٢١٥٢
الدين

بَابُ الدِّينِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينَ فَيَسْأَلُ هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ فَضْلاً فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدِينِهِ وَفَاءً صَلَّى وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ قَالَ أَنَا أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ تَوَفَّى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا فَعَلَى قَضَائِهِ وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ

كذا على رسلك أى اتد. قوله (ترجو ذلك بأبى أنت) فأنت إما مبتدا وخبره (بأبى) أى مفدى بأبى أو أنت تأكيد لفاعل ترجو وبأبى قسم (والسمر) بضم الميم شجر الطاح. قال شارح التراجم إirاده فى الباب أن المجير ملزم المجرار أى لا يؤذى من جهة من أجار منه وكأنه ضمن له أن لا يؤذى وأن تكون العهدة فى ذلك عليه، قال ابن بطال: هذا الجوار كان معروفا بين العرب، وفيه أنه إذا خشى المؤمن على نفسه من ظالم جازله أن يستجير بمن يحميه وإن كان كافرا، وأن من اختار الرضا بجوار الله تعالى وقاه الله تعالى بما وثق فيه ولم يثله مكروه، وفيه فضيلة لأبى بكر رضى الله عنه وتقدمه فى الإسلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَكَّالَةِ

وَكَّالَةُ الشَّرِيكِ الشَّرِيكِ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرَهَا وَقَدْ أَشْرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَكَّالَةُ الشَّرِيكِ
الشَّرِيكِ

وَسَلَّمَ عَلَيْهِ فِي هَدْيِهِ ثُمَّ أَمَرَهُ بِقِسْمَتِهَا **حَدَّثَنَا** قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ

٢١٥٣

أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْسَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ

أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجَلَالِ الْبَدَنِ الَّتِي نَحَرْتُ

وَبِجُلُودِهَا **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْحَخِيرِ عَنْ

٢١٥٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

كِتَابُ الْوَكَّالَةِ

بِفَتْحِ الْوَاوِ وَكُسْرُهَا يُقَالُ وَكَاتِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ وَكَلَا وَوَكَّلَا إِذَا فَوَّضْتَهُ إِلَيْهِ أَوْ جَعَلْتَهُ نَائِبًا .

قَوْلُهُ (قَبِيصَةُ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَبِأَعْمَالِ الصَّادِ وَ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجِيحٍ) بِفَتْحِ النُّونِ وَكُسْرِ الْجِيمِ
وَبِالْمُهْمَلَةِ مَرَّةً فِي الْعِلْمِ . قَوْلُهُ (الْيَدَنِ) بِضَمِّ الدَّالِ وَكُسْرُهَا . فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ دَلَّ عَلَى التَّرْجُمَةِ ؟ قُلْتَ لِمَا عُلِمَ

عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ فَبَقِيَ عَتُودٌ فَقَدَّرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ ضَحَّ أَنْتَ

وكالة المسلم
للحرابي

إِبْنُ إِذَا وَكَّلَ الْمُسْلِمُ حَرَبِيًّا فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ جَازَ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ الْمَاجَشُونِ عَنْ

٢١٥٥

صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

ابْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَاتَبْتُ أُمِّيَّةَ بْنَ خَلْفٍ كِتَابًا بَأَنَّ يَحْفَظَنِي فِي

صَاغِيَتِي بِمَكَّةَ وَأَحْفَظُهُ فِي صَاغِيَتِهِ بِالْمَدِينَةِ فَلَمَّا ذَكَرْتُ الرَّحْمَنَ قَالَ لَا أَعْرِفُ

الرَّحْمَنَ كَاتَبَنِي بِاسْمِكَ الَّذِي كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَكَاتَبْتُهُ عَبْدُ عَمْرٍو فَلَمَّا كَانَ فِي

يَوْمٍ بَدَرُ خَرَجْتُ إِلَى جَبَلٍ لِأَحْرِزَهُ حِينَ نَامَ النَّاسُ فَأَبْصَرَهُ بِلَالٌ فَخَرَجَ

أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْرَكَ فِي هَدْيِهِ . قوله (يزيد) من الزيادة و (أبو) الخير ضد الشراسمه مرئد بفتح الميم وسكون الراء وفتح المثناة تقدما في الايمان و (عقبة) بضم المهملة وسكون القاف في باب من صلى في فروج حرير . قوله (عتود) بفتح المهملة وضم الفوقانية ما بلغ من ولد المعز الى الرعي وقوى . قال ابن بطال : وكالة الشريك جائزة كاتجوز شركة الوكيل . فان قيل ليس في حديث عقبة ذكر الشريك فلما لنا إنما وكله النبي صلى الله عليه وسلم على قسمة الضحايا وهو شريك للموهوب إليهم فتوكله على ذلك كتوكله شركائه الذين قسم بينهم الاضاحي . قوله (يوسف) بن يعقوب ابن عبد الله بن أبي سلمة (الماجشون) بفتح الجيم وكسر هاء (صالح) مات بالمدينة و (ابراهيم) مر في كتاب الجنائز في السكفن ورجال الاسناد كلهم مدنيون . قوله (أمية) بضم الهمزة وفتح الميم الخفيفة وشدة التختانية (ابن خاف) بالمعجمة واللام المفتوحة تين الجمع و (الصاغية) هم القوم

حَتَّى وَقَفَ عَلَى مَجْلِسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ أُمِيَّةُ بْنُ خَلْفٍ لَا نَجَوْتُ إِنْ نَجَا أُمِيَّةُ
نَخْرَجَ مَعَهُ فَرِيقٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي آثَارِنَا فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يَلْحَقُونَا خَلَفْتُ
لَهُمْ ابْنَهُ لِأَسْغَاهُمْ فَقَتَلُوهُ ثُمَّ أَبَوْا حَتَّى يَتَّبِعُونَا وَكَانَ رَجُلًا ثَقِيلًا فَلَمَّا أَدْرَكُونَا
قُلْتُ لَهُ أَبْرُكْ فَبَرَكَ فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِ نَفْسِي لِأَمْنَعَهُ فَتَخَلَّلُوهُ بِالسُّيُوفِ مِنْ تَحْتِي
حَتَّى قَتَلُوهُ وَأَصَابَ أَحَدُهُمْ رَجُلِي بِسَيْفِهِ وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يَرِينَا
ذَلِكَ الْأَثَرَ فِي ظَهْرِ قَدَمِهِ

باب الوَكَّالَةِ فِي الصَّرْفِ وَالْمِيزَانِ وَقَدْ وَكَّلَ عُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ فِي

الوكالة في
الصرف والميزان

الذى يميلون اليه ويأتونه أى أتباعه وحواشيه . وقيل المراد بها المال . قوله ﴿ لا حوزة حين
نام ﴾ من الحياة أى الجمع وفى بعضها من الحرز أى الضبط والحفظ وفى بعضها من التحويز أى
التفيز . قوله ﴿ أُمِيَّة ﴾ بالرفع أى هذا أُمِيَّة ، وبالنصب أى الزموا أُمِيَّة و ﴿ أنزوا ﴾ من الاتيان
وفى بعضها من الالباء وتخللت إذا غشيت وعلوته . ولما قتلوه قال أبو بكر رضى الله عنه أيانا منها :
هنيئا زادك الرحمن فضلا فقد أدركت ثأرك يا بلال

قال المهلب وترك عبد الرحمن أن يكتب اليه لفظ الرحمن لأن التسمية علامة كما فعل ذلك النبي
صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية ، وأما سعى بلال فى قتل أُمِيَّة واستصراخ الأنصار وإغراؤهم به فلأنه
كان عذب بلالا بمكة كثيرا على الإسلام ، وكان يخرج به إلى الرمضاء إذا حيت الشمس فيضجعه
على ظهره ثم يأخذ الصخرة العظيمة فيضعها على صدره ويقول : لا تزال هكذا حتى تفارق دين محمد
فيقول بلال : أحد أحد . قوله و ﴿ إراهم ﴾ بالرفع . فان قلت ما الغرض من ذكره وقد علم
سماعهما من الاسناد ؟ قلت تحقيقا لمعنى السماع حتى لا يظن أنه عنعن بمجرد امكان السماع كما هو
مذهب بعض المحدثين كسلم وغيره ﴿ باب الوكالة فى الصرف ﴾ أى بيع النقد بالنقد ومر تحقيقه

٢١٥٦ **الْصَّرْفُ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ
رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ فَجَاءَهُمْ بِتَمَرٍ جَنِيْبٍ فَقَالَ أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا فَقَالَ إِنَّا
لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ فَقَالَ لَا تَفْعَلْ بَعِ الْجَمْعَ
بِالدِّرَاهِمِ ثُمَّ اتَّبَعَ بِالدِّرَاهِمِ جَنِيْبًا وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ

إصلاح الوكيل
ما يخاف عليه
الفساد

بَابُ إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوْ الْوَكِيلُ شَاةً تَمُوتُ أَوْ شَيْئًا يَفْسُدُ ذَمَجٌ
٢١٥٧ وَأَصْلَحَ مَا يَخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادُ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ سَمِعَ الْمُعْتَمِرَ أُنْبَأَنَا
عَبِيدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَانَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَتْ

و (عبد المجيد بن سهيل) مصغر السهل مر مع الحديث في باب إذا اراد بيع تمر بتمر و (الجنيب) ففتح الجيم
وكسر النون الخيار من التمر و (الجمع) الخاط من الجيد والردى (وقال في الميزان) أى في الموزون مثل
ذلك يعنى لا تبيع رطلا منه برطالين بل بع بالدراهم ثم اتبع بالدراهم . فان قلت مادلالته على الترجمة
قلت لما منع الوكيل من التقابض علم منه جواز بيعه صاعا بصاع فيكون بيع الدرهم بالدرهم والدينار
بالدينار كذلك إذ لا قائل بالفضل قال ابن بطال : والترجمة صحيحة وبيع الطعام بالطعام يدا بيد
مثل الصرف سواء وهو شبهه في المعنى قال ويعنى بقوله (في الميزان مثل ذلك) أن الموزونات
حكمها في الربا حكم المكيلات . قوله (أصلح) جزاء الشرط وفى بعضها وأصلح فهو عطف
على أبصر والجزاء محذوف وهو نحو جاز . قوله (أنبأنا) أى أخبرنا بلا فرق بينهما عند
بعضهم كما مر أول كتاب العلم وقال الآخرون يجوز فى الاجازات أن يقول أنبأنا ولا

لَهُمْ غَنَمٌ تَرَعَى بِسَلْعٍ فَأَبْصَرْتُ جَارِيَةً لَنَا بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا فَكَسَرْتُ
حَجَرًا فَذَبَحْتُهَا بِهِ فَقَالَ لَهُمْ لَا تَأْكُلُوا حَتَّى أَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ
أُرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَسْأَلُهُ وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أُرْسَلَ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا . قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ فَيُعْجِبُنِي أَنَّهَا أَمَةٌ وَأَنَّهَا
ذَبَحَتْ . تَابَعَهُ عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ

بَابُ وَكَالَةُ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ جَائِزَةٌ وَكَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو إِلَى
قَهْرْمَانِهِ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ أَنْ يُزَكِّيَ عَنْ أَهْلِهِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ
لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنٌ مِنَ الْإِبِلِ فَجَاءَهُ يُتَقَاضَاهُ فَقَالَ أَعْطُوهُ

وكالة الشاهد
والغائب

٢١٥٨

أخبرنا و ((كعب بن مالك)) الأنصاري هو أحد الثلاثة الذين نزل فيهم « وعلى الثلاثة الذين
خلفوا » روى عنه بنوه عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن والظاهر أنه همنا هو عبد الرحمن . قوله
((سلع)) بفتح المهملة وسكون اللام وبالمهملة جبل بالمدينة . وفيه تصديق الراعي والوكيل فيما
أؤتمن عليه حتى يظهر عاينه دليل الخيانة وفيه أن ذبيحة الحرة والأمة جائزة وفيه جواز الذبح بكل
جراح إلا السن والظفر فانهما مستثنيان . قوله ((عبدة)) بفتح المهملة وسكون الواو الموحدة ابن سليمان
الكوفي . قوله ((عبيد الله)) هو ابن عمر بن الخطاب و ((القهرمان)) بفتح القاف والراء خادم الشخص
القائم بقضاء حوائجه و ((يزكي)) أي زكاة الفطرو ((سلمة)) بفتح اللام ابن كهيل مصغر الكهل مرفى

فَطَلَبُوا سَنَهُ فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ إِلَّا سَنًا فَوْقَهَا فَقَالَ أَعْطُوهُ فَقَالَ أَوْفَيْتَنِي أَوْفَى اللَّهِ
بِكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً

٢١٥٩

الوكالة في
قضاء الديون

بَابُ الْوَكَّالَةِ فِي قَضَاءِ الدِّيُونِ **حَدَّثَنَا** سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ
عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَقَاضَاهُ فَأَغْلَظَ فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعُوهُ فَإِنَّ لِمَا حَبِ الْخَقِّ مَقَالًا ثُمَّ قَالَ
أَعْطُوهُ سَنًا مِثْلَ سَنَةِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا أَمْثَلَ مِنْ سَنَةِ فَقَالَ أَعْطُوهُ فَإِنَّ
مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً

آخر البيع . قوله ﴿أوفيتني﴾ يقال أوفاه حقه إذا أعطاه وأفيا . فان قلت كان القياس في مقابلته أوفاك
الله قلت زيد الباء في المفعول توكيدا . قوله ﴿خياركم﴾ يحتمل أن يكون مفردا بمعنى الخنار وأن يكون
جمعا . فان قلت أحسن كيف يكون خبره لأنه مفرد ؟ قلت أفعل التفضيل المضاف المقصور دبه الزيادة
جاز فيه الافراد والمطابقة لمن هو له . فان قلت كيف تستفاد منه الترجمة ؟ قلت من لفظ أعطوه وهو
وإن كان خطابا للحاضرين لكنه بحسب العرف وقرائن الحال شامل لكل واحد من هؤلاء رسول
الله صلى الله عليه وسلم غيبة وحضار . قوله ﴿فأغلظ﴾ يحتمل أن يراد بالاعلاظ التشديد في المطالبة
من غير كلام يقتضى الكفر ونحوه أو كان المتقاضى كافرا . قوله ﴿فههم به أصحابه﴾ أى قصده
ليؤذوه باللسان أو باليد وغير ذلك و﴿الأمثل﴾ هو الأفضل . فان قلت هم استثنى قلت تقديره لا نجد
إلا أمثلا أى لا نجد شيئا الا شيئا افضل من ذلك ، والسياق دليل عليه . وفيه جواز اقراض الحيوان
خلافًا لأبي حنيفة رضى الله عنه . فان قلت أهو خير الأمة مطلقا ؟ قلت المراد خيرهم في المعاملات

باب إِذَا وَهَبَ شَيْئًا لَوْ كَيْلٍ أَوْ شَفِيعٍ قَوْمٍ جَازَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ فَدَّ هُوَ أَوْ زَنَ حِينَ سَأَلُوهُ الْمَغَانِمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

نَصِيبِي لَكُمْ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ

٢١٦٠

أَبْنِ شِهَابٍ قَالَ وَزَعَمَ عُرْوَةُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمُسَوَّرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَفَدَّ هُوَ أَوْ زَنَ مُسْلِمِينَ فَسَأَلُوهُ أَنْ

يُرَدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ وَسَبِيهِمْ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ

الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ فَأَخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ إِمَّا السَّبْيَ وَإِمَّا الْمَالَ وَقَدْ

كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْتَظَرُهُمْ بِضَمِّ

عَشْرَةِ لَيْلَةٍ حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبِيْنَا فَقَامَ رَسُولُ

وخيرهم عند التساوى في سائر الفضائل أو من مقدرة أى من خيار الناس وفي بعضهم ان من خيركم أحسنكم (باب إذا وهب شيئاً لو كيل) بالتونين وجاز الإضافة نحو بين ذراعى وجبهة الأسد و (هو وزن) بفتح الهاء وخفة الواو وكسر الزاى وبالنون قبيلة من قيس . قوله (سعيد بن عفير) بضم المهملة وفتح الفاء و (مروان بن الحكم) بفتح الكاف و (المسور) بكسر الميم وفتح الواو و (ابن مخرمة) بفتح الميم والراء وسكون المعجمة بينهما تفدوا و (زعم) أى قال والزعم يستعمل في القول المحقق و (استأنيت به) أى انتظرته ويقال للتمكث في الأمر مستأن و (قفل) أى رجع و (يطيب)

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمُسْلِمِينَ فَأَتَنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ أَمَا بَعْدُ فَإِنْ
إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاءُوا نَاثِبِينَ وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أُرَدَّ إِلَيْهِمْ سَبِيهِمْ فَمَنْ أَحَبُّ
مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ
إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ فَقَالَ النَّاسُ قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ
اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّا لَا نَذَرِي
مَنْ أَذَنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعُوا إِلَيْنَا عُرْفَاؤَكُمْ
أَمْرَكُمْ فَرَجَعَ النَّاسُ فَاكْتَلَمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذَنُوا

نصرف الوكيل
بما يتعارفه
الناس

بَابُ إِذَا وَكَّلَ رَجُلٌ أَنْ يُعْطَى شَيْئًا وَلَمْ يَبَيِّنْ كَمْ يُعْطَى فَأَعْطِيَ عَلَى
مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ **حَدَّثَنَا** الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ

٢١٦١

من الثلاثي ومن الافعال ومن التفعيل يعني يرد السبي مجانا برضا نفسه وطيب قلبه و(بني) أي يرجع
من الافاء وهو الرجوع فيتناول الفاء والغنيمة و(بني) أي الفاء والغنيمة. قوله (عرفاؤكم) جمع
العريف أي الذي يعرف أمر القوم وأحوالهم وهو النقيب وهو دون الرئيس وفي بعضها يرفعوا على
لغة أكرني البراغيث. الخطأ: فيه جواز سبي العرب واسترقاقهم كالعجم وقد استدلل به من رأى
قبول إقرار الوكيل على موكله لأن العرفاء بمنزلة الوكلاء في أمورهم فلما سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما نقلوه إليه من القول أنفذه عليهم ولم يسألهم عما قالوا وكان في ذلك تحريم فروج النساء
على من كانت حلت لهم وفيه قبول خبر الأحاد (باب إذا وكل رجلا أن يعطي شيئا) قوله

ابن أبي رباح وغيره يزيد بعضهم على بعض ولم يبلغه كلهم رجل واحد منهم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فكنت على جمل فقال إنما هو في آخر القوم فمرني النبي صلى الله عليه وسلم فقال من هذا قلت جابر بن عبد الله قال مالك قلت إني على جمل فقال ألمعك قضيب قلت نعم قال أعطنيه فأعطيته فضربه فزجره فكان من ذلك المكان من أول القوم قال بعنيه فقلت بل هو لك يا رسول الله قال بعنيه قد أخذته بأربعة دنانير ولك ظهره إلى المدينة فلما دنونا من المدينة أخذت أرتحل قال ابن تريد قلت تزوجت امرأة قد خلا منها قال فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك قلت إن أبي توفي وترك بنات فأردت

((ابن جرير)) يضم الجيم الأولى عبد الملك و ((عطاء بن أبي رباح)) بفتح الراء وخفة الواو وحدة وبالهملة قوله ((بعضهم)) الضمير فيه راجع إلى الغير وهو في معنى الجمع وفي ((لم يبلغه)) إلى الحديث أو إلى الرسول ((ورجل)) بدل عن الكل ((وعن جابر)) متعلق بعطاء وفي أكثر الروايات لفظ الغير بالجر وأما رفعه فهو على الابتداء ويزيد خبره ويحتمل أن يكون رجل فاعل فعل مقدر نحو بلغه وعلى التقادير لا يخفى ما في هذا التركيب من التجرف ولو كان بدل كلهم كلمة ضمير المفرد لسكان ظاهرا وأما الزيادات والتفاوت فستأتي في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى . قوله ((فقال)) بفتح المثلثة وخفة الفاء وباللام البطي السير الثقيل الحركة ((وكان)) أي الجمل ((من مكان الضرب)) من أوائل القوم وفي مبادئهم بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث تبدل ضعفه بالقوة . قوله ((ولك ظهره)) أي لك أن تركب إلى المدينة وهذا إعاراة من رسول الله صلى الله عليه وسلم له وإباحة الانتفاع

أَنَّ أَنْكَحَ امْرَأَةً قَدْ جَرَبَتْ خَلَا مِنْهَا قَالَ فَذَلِكَ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ
يَا بَلَّالُ أَقْضِهِ وَزَدَهُ فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ وَزَادَهُ قِيرَاطًا قَالَ جَابِرٌ لَا تُفَارِقُنِي
زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَكُنِ الْبِرَاطُ يُفَارِقُ جِرَابَ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

٢١٦٢

وكالة المرأة
الامام في الكاح

بَابُ وَكَالَةِ الْمَرْأَةِ الْإِمَامِ فِي النِّكَاحِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ لَكَ مِنْ نَفْسِي فَقَالَ
رَجُلٌ زَوْجْنِيهَا قَالَ قَدْ زَوَّجْنَا كَمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ

لا أنه كان شرطاً للبيع ، و (خلا منها زوجها) أى مات عنها ومضى منهاو (جارية) منصوب
بفعل أى هلا تزوجت جارية ، و (جربت) أى اختبرت حوادث الدهر وصارت ذات تجربة تقدر
على تعهد أخواته وتفقد أحوالهن و (فذلك) مبتدأ خبر محذوف أى مبارك ونحوه . قوله (أقضه)
أى انقض دينه وهو ثمن الحمل ، و (لم يكن القيراط) هو مقول عطاء (والقرب) هو الوعاء الذى يدخل
فيه السيف بغمده (باب وكالة المرأة) الوكالة بمعنى التوكيل و (الامام) مرفوع بأنه فاعل المصدر
(بنفسى) فى بعضها من نفسى . قال النووى : قول الفقهاء وهبت من فلان كذا بما ينكر عليهم
وجوابه أن زيادة من فى الموجب جائزة عند الأخفش والكوفيين . قوله (بما معك) فيه جواز
كون الصداق تعليم القرآن لأن ظاهره أن الباء للتعويض نحو بعت هذا الثوب بدينار وإلا فلا
فائدة فى ذكره ومنعه الحنفية قالوا الباء للسببية أى زوجتها منك بسبب ما معك من القرآن ،
وفيه استحباب عرض المرأة نفسها على الصلحاء لتزويجها ، وأن من طالب منه حاجة لا يمكنه قضؤها

باب إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا فَتَرَكَ الْوَكِيلُ شَيْئًا فَأَجَازَهُ الْمُوَكَّلُ فَهُوَ جَائِزٌ
وَأِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى جَازَ . وَقَالَ عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا
عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ وَكَّلَنِي رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحُمْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ
فَأَخَذَتْهُ وَقُلْتُ وَاللَّهِ لَا رَفْعَ لَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنِّي مُحْتَاجٌ
وَعَلَى عِيَالٍ وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ قَالَ فَخَلَّيْتُ عَنْهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَأَ
حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ وَعِيَالًا فَرَحِمْتَهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ قَالَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ

أَنْ يَسْكُتَ سَكُوتًا وَلَا يَخْجَلُهُ بِالْمَنْعِ . قَوْلُهُ (عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ) بفتح الهاء وسكون التحتانية وفتح
المثلثة مرفى آخر الحجو (عرف) بالقاء الأعرابي في الإيمان قوله (كذب) أى فى أنه محتاج وسيعود
إلى الأخذ وفيه معجزة أرسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وقع كما أخبر صلى الله عليه وسلم
(وكذلك) أى فى الاحتياج وفى عدم العود . قَوْلُهُ (مَا هِيَ) فى بعضها ما هو أى الكلام
أو النافع أو الشئ (وأويت) من الثلاثى (ومن الله) ليس متعلقا بحافظ أو متعلق به ومعناه من
جهة أمر الله وقدرته أو من بأس الله ونقمته كقوله تعالى « له معقبات من بين يديه ومن خلفه
يحفظونه من أمر الله » (وكانوا) أى الصحابة (أحرص الناس على تعلم الخير) وإنما خلى سبيله
حرصا على أن يعلمه كلمات ينفعه الله بها (وهو كذوب) أى من شأنه وعادته الكذب (وإن
كان صادقا) فى نفع قراءة آية الكرسي والكذوب قد يصدق وفيه أن الشيطان قد يراه الإنسان وأنه
حافظ للقرآن عالم بنفعه . فان قلت من أين يستفاد منه ما ذكر فى الترجمة من جواز الإفراض إلى

فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ سَيَعُودُ فَرَصَدْتُهُ
فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَا رَفْعَ لَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَى عِيَالٍ لَا أَعُودُ فَرَحِمْتُهُ فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ
فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ
قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَحِمْتُهُ فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ قَالَ
أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ فَرَصَدْتُهُ الثَّالِثَةَ فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ
فَقُلْتُ لَا رَفْعَ لَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ
أَنْتَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ قَالَ دَعْنِي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا قُلْتُ
مَا هُوَ قَالَ إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ
الْقَيُّومُ) حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ
حَتَّى تُصْبِحَ فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ

أجل مسمى قلت حيث أمهله إلى الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . الطيبي : يحثو أى ينثر الطعام
في وعائه و (لا رفعتك) أى لا ذهبن بك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحكم عليك بقطع اليد

بِهَا نَخَّيْتُ سَيِّئَهُ قَالَ مَا هِيَ قُلْتُ قَالَ لِي إِذَا أُوتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَأَقْرَأْ آيَةَ
الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتَمَ (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) وَقَالَ لِي لَنْ يَزَالَ
عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ
عَلَى الْخَيْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ تَعْلَمُ
مَنْ يُخَاطَبُ مِنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ لَا قَالَ ذَلِكَ شَيْطَانٌ

٢١٦٣

إذا باع الوكيل
شيئاً فاسداً

بَابُ إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ شَيْئاً فَاسِداً فَبِيعَهُ مُرَدُّهُ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ عَنْ يَحْيَى قَالَ سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ
عَبْدِ الْغَافِرِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمْرٍ بَرْنِي فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَيْنَ هَذَا
قَالَ بِلَالٌ كَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ رَدِيٌّ فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

قَالَ (وهو كذوب) تتميم في غاية الحسن لما أثبت الصدق له أوهم المدح فاستدركه بصيغة تفيد
المبالغة في كذبه وفيه دليل على جواز جمع زكاء فطر جماعة ثم توكلهم أحدا ليفرقها وعلى جواز تعلم العلم
من لم يعمل بعلمه . قوله (فاسداً) أي يبع فاسداً و (معأوية بن سلام) بتشديد اللام مر في أول
الكمسوف (وعقبة) بضم المهملة وسكون القاف (ابن عبد الغافر) العوذى بفتح المهملة وسكون
الواو وبالمعجمة البصري قتل في الجماجم سنة ثلاث وثمانين . (برني) بفتح الموحدة وإسكان
الراء وبالنون قال صاحب المحكم هو ضرب من الرأصف مذكور هو أجود النور . قوله (لنطعم)

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْهَ أَوْهَ عَيْنُ الرَّبَّاعِينَ
الرَّبَّاءُ لَا تَفْعَلْ وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ التَّمَرِ بَيْعٍ آخَرَ ثُمَّ اشْتَرِهِ

الوكالة في
الوقف

بَابُ الْوَكَّالَةِ فِي الْوَقْفِ وَنَفَقَتِهِ وَأَنْ يُطْعِمَ صَدِيقًا لَهُ وَيَأْكُلَ

بِالْمَعْرُوفِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو قَالَ فِي صَدَقَةٍ

عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْسَ عَلَى الْوَلِيِّ جُنَاحٌ أَنْ يَأْكُلَ وَيُؤْكَلَ صَدِيقًا غَيْرَ
مُتَأَثِّلٍ مَالًا فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ هُوَ يَلِي صَدَقَةَ عُمَرَ يَهْدِي لِلنَّاسِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ
كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ

٢١٦٥

الوكالة في
الحدود

بَابُ الْوَكَّالَةِ فِي الْحُدُودِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ

شَهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَاعْدُوا أَيُّسَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ

فِي بَعْضِهَا لِيُطْعِمَ وَ (أَوْهَ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَشَدَّةِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْهَاءِ قَوْلٌ عِنْدَ الشُّكَايَةِ وَالْحَزَنِ
الْجَوْهَرِيُّ: وَقَدْ يُقَالُ بِالْمَدِّ لِنَطْوِيلِ الصَّوْتِ بِالشُّكَايَةِ (وَعَيْنُ الرَّبَّاءِ) أَيْ هَذَا الْبَيْعُ هُوَ نَفْسُ الرَّبَّاءِ
حَقِيقَةٌ. قَوْلُهُ (نَفَقَتُهُ) أَيْ نَفَقَةُ الْوَكِيلِ وَإِطْعَامُهُ صَدِيقَهُ وَ (عُمَرُو) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ (وَصَدَقَةٌ) هُوَ
بِالتَّوِينِ وَ (عُمَرَ) فَاعِلٌ وَقَالَ: وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِرْسَالِ إِذْ هُوَ لَمْ يَدْرِكْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي بَعْضِهَا
صَدَقَةُ عُمَرَ بِالْإِضَافَةِ وَفِي بَعْضِهَا عُمَرُو بِالْوَاوِ فَالْقَائِلُ بِهِ هُوَ ابْنُ دِينَارٍ فِي الْوَقْفِ الْعُمَرِيُّ ذَلِكَ
قَوْلُهُ (مُتَأَثِّلٌ) أَيْ أَثَلَهُ الشَّيْءُ أَصْلَهُ فَالْمُتَأَثِّلُ مَنْ يَجْمَعُ مَالًا وَيَجْعَلُهُ أَصْلًا (وَيَنْزِلُ) أَيْ ابْنُ عُمَرَ عَلَى نَاسٍ
مِنْ مَكَّةَ وَيَهْدِي لَهُمْ مِنْ صَدَقَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَوْلُهُ (وَاعْدُوا) هُوَ عَطْفٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ
الْمَشْهُورِ الْمَطْوُولِ (وَأَنَيْسَ) مَصْغَرُ أَنَسِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْأَسْلَمِيِّ وَإِنَّمَا خَصَّصَهُ مِنْ بَيْنِ الصَّحَابَةِ قَصْدًا إِلَى
أَنْ لَا يُؤْمَرُ مِنَ الْقَبِيلَةِ إِلَّا رَجُلٌ مِنْهُمْ لِنَفْوَهِمْ عَنْ حُكْمِ غَيْرِهِمْ، وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ أَسْلَمِيَّةً. قَوْلُهُ (فَإِنْ اعْتَرَفَتْ

٢١٦٦ فَارْجُمَهَا حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُايَكَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ جِئْتُ بِالنُّعْمَانِ أَوْ ابْنِ النُّعْمَانِ شَارِبًا فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوا قَالَ فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ فَضْرَبْنَاهُ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ

٢١٦٧ **بَابُ** الْوَكَالَةِ فِي الْبَدَنِ وَتَعَاهُهَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَا فَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيَّ ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نُحَرِّمَ الْهَدَى

أى بالزنا (وابن سلام) الصحيح فيه التخفيف (والثقفى) بالمثلثة والقاف المفتوحتين وبالفاء و (عقبة) بضم المهملة وسكون القاف مر فى العلم فى باب الرحلة و (النعمان) مصغر النعمان ابن عمرو الأنصارى كان من قدماء الصحابة وكبارهم وكانت فيه دعاة . وقال ابن عبد البر أنه كان رجلا صالحا ، وإن الذى حده النبى صلى الله عليه وسلم فى الحر كان ابنه . الخطائى : فيه أن حد الحر لا يستأنى به الافاة كحد الحامل لتضع الحمل . وفيه أنه أخف الحدود . قوله (عبدالله ابن أبى بكر بن حزم) بفتح المهملة وسكون الزاى مر فى باب الوضوء مرتين (وعمرة) بفتح المهملة

سماع الوكيل
قول مركله
في الصالح

٢١٦٨

بَابُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَوَكِيلِهِ ضَعُهُ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ وَقَالَ الْوَكِيلُ قَدْ
سَمِعْتُ مَا قُلْتَ **خَدِثْنِي** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ
الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُ حَاءَ وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٌ فَلَمَّا
نَزَلَتْ (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ
حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرُ حَاءَ وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو
بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتَ فَقَالَ بَخِ ذَلِكَ مَالٌ
رَاحِحٌ ذَلِكَ مَالٌ رَاحِحٌ قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا وَارَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ قَالَ
أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَسَمَ أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ . تَابِعَهُ إِسْمَاعِيلُ

وسكون الميم (ومع أبي) في بعضها مع أبي بكر مر في كتاب الحج في باب من فلد . قوله (بئر حاء)
فيه ثلاث اختلافات والأصح فتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الراء وقصر الحاء وهو بستان
وتقدم الحديث بعينه في باب الزكاة على الأقارب . فان قلت القياس يقتضي أن يقال أكثر الأنصار
قلت أراد التفصيل على التفصيل أي أكثر من كل واحد من الأنصار . قوله (بخ) بفتح الموحدة
وسكون المعجمة وبتنوينها (وراحح) من الرواح وفي رواية روح بفتح الراء وسكون الواو ابن

عَنْ مَالِكٍ وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ مَالِكٍ رَاجِحٌ

٢١٦٩
وكالة الأمين
في الخزانة
ونحوها

بَابُ وَكَالَةِ الْأَمِينِ فِي الْخِزَانَةِ وَنَحْوِهَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا
أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْخَازِنُ الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفِقُ وَرُبَّمَا قَالَ الَّذِي
يُعْطَى مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلًا مُوَفَّرًا طَيِّبٌ نَفْسُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ

عبادة راجح بالموحدة وشرحه . قوله (بريد) بضم الموحدة وكذا أبو بردة (والمصدقين) بلفظ
الثنية مر في كتاب الزكاة في باب أجر الخادم والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحرث والمزراعة

فضل الزرع
والغرس

باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه وقوله تعالى (أَفْرَأَيْتُمْ

مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا)

٢١٧٠

حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة ح وحدثني عبد الرحمن بن المبارك

حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ما من مسلم يغرس غرسًا أو يزرع زرعًا فيأكل منه طير أو إنسان

أو بهيمة إلا كان له به صدقة وقال لنا مسلم حدثنا أبان حدثنا قتادة حدثنا أنس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

كتاب الحرث

(باب فضل الزرع) قوله (أبو عوانة) بفتح المهملة وخفة الواو وبالنون و(مسلم) ولفظ الفاعل

من الاسلام و(أبان) بفتح الهمزة وخفة الموحدة . وفي الحديث فضيلة الزراعة والغرس واختلفوا

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بَابُ مَا يُحَذَّرُ مِنْ عَوَاقِبِ الْأَشْتِغَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ أَوْ مُجَاوِزَةِ الْحَدِّ
 الَّذِي أُمِرَ بِهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ الْخُمْصِيُّ
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الْأَلْهَانِيُّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ وَرَأَى سَكَّةً وَشَيْئًا
 مِنْ آلَةِ الْحَرْثِ فَقَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَدْخُلُ هَذَا
 بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ الذُّلُّ

ما يحذر من
عواقب
الاشتغال

٢١٧١

في أفضل المكاسب فقيل التجارة وقيل الصناعة وقيل الزراعة وهذا هو الصحيح . قوله (عبد الله ابن سالم الخمصي) بكسر المهملةين مات سنة تسع وسبعين ومائة و (محمد بن زياد) بكسر الزاي وخفة التحتانية (الألهاني) بفتح الهمزة وسكون اللام . بالنون . تفرد به البخاري و (أبو أمامة) بضم الهمزة (الباهلي) بالموحدة وكسر الهاء وباللام صدى بضم المهملة الأولى وفتح الثانية وبتشديد التحتانية ابن عجلان ضد المتأني من مشاهير الصحابة روى له مائة حديث وخمسون ، للبخاري منها خمسة . مات بحمص سنة إحدى وثمانين . وقيل هو آخر من مات من الصحابة بالشام والرجال كلهم حمصيون إلا الأول فانه دمشق فالكل شاميون . قوله (سكة) أي الحديدة التي بخرت بها الأرض (والذل) ههنا ما يلزمهم من الحقوق التي يطالبهم بها الأئمة والسلاطين . قال الشاعر :

هي العيش إلا أن فيها مذلة فمن ذل قاساها ومن عز باعها

والحاصل أن الزراعة فيها ذل الدنيا وعز الآخرة لما فيها من الثواب . الطيبي : نكره مسلما وأوقعه في سياق النفي وزاد من الاستغراقية وعم الحيوان ليدل على سبيل الكفاية على أن أي مسلم كان حرا أو عبدا مطيعا أو عاصيا يعمل أي عمل من المباح ينتفع بما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه إليه ويثاب عليه . قال محي السنة : روى أن رجلا مر بأبي الدرداء وهو يغرس جوزة فقال أغرس هذه وأنت شيخ كبير وهذه لا تطعم إلا في كذا عاما فقال وما على

٢١٧٢
اقتناء الكلب
للحرث

بَابُ اِقْتِنَاءِ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ **حَدَّثَنَا** مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَانَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَأَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ **حَدَّثَنَا**

٢١٧٣

أن يكون لي أجرها وياً كل منها غيري . وذ كر أبو الوفاء البغدادي أنه مرأنو شروان على شيخ بغرس شجر الزيتون فقال له ليس هذا أو ان غرسك الزيتون وهو شجر بطيء الاثمار ، فأجاب : غرس من قبلنا فأكلنا ونغرس لياكل من . بعدنا فقال أنو شروان : زه أي أحسنت وكان إذا قال « زه » يعطى من قيلت له أربعة آلاف درهم فقال أيها الملك كيف تتمجب من غرسى وإبطاء ثمره فسا أسرع ما أثمر فقال زه فزيد أربعة آلاف أخرى ، فقال كل شجرة تثمر في العام مرة وقد أثمرت شجرتى في العام مرتين فقال زه فزيد مثلها ومضى أنو شروان فقال ان وقفنا عليه لم يكفه ما فى خزائنا . قوله (الاقتناء) أى الاتخاذ والامساك و (القيراط) ههنا مقدار معلوم عند الله والمراد نقص جزء من أجزاء عمله . فان قلت جاء فى بعض الروايات الآخر قيراطان فما التوفيق بينهما ؟ قلت يحتمل أن يكونا فى نوعين من الكلام أحدهما أشد إيذاء من الآخر أو القيراطان فى المدن والقرى والقيراط فى البوادي أوهما فى زمانين فذكر القيراط أولاً ثم زاد التخليط فذكر القيراطين . واختلفوا فى سبب النقصان فقليل امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق المارين من الأذى أو ذلك عقوبة لهم لاتخاذهم مانهى عن اتخاذه أو لكثرة أكله النجاسات أو لكراهة راحتها أو لأن بعضها شيطان أو لولوغه فى الآوانى عند غفلة صاحبها . قوله (أو ماشية) أو للتبويع لا للزديد واستثنى الكلب الذى فيه منفعة ومصلحة ترجيحاً للمصلحة الراجعة على المفسدة

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ رَجُلًا مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ قُلْتُ أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِي وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ

بَابُ اسْتِعْمَالِ الْبَقَرِ لِلْحِرَاثَةِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدٍ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بَيْنَمَا رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى بَقَرَةٍ انْتَفَتَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا خُلِقْتُ لِلْحِرَاثَةِ قَالَ آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَآخِذَ الذِّئْبُ شَاةً فَتَبِعَهَا الرَّاعِي فَقَالَ الذِّئْبُ مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي قَالَ

٢١٧٤

استعمال
البقر الحراثة

قوله (يزيد) من الزيادة ابن عبد الله (ابن خصيفة) بضم المعجمة وفتح المهملة وسكون التحتانية وبالفاء مرفى باب رفع الصوت فى المساجدو (السائب) من السيب وهو العطاء (ابن يزيد) بالزاي فى باب استعمال فضل الوضوءو (سفيان بن أبي زهير) مصغ الزهر النمرى بالنون الأزدي (من أزْدِ شَنْوَةَ) بفتح المعجمة وضم النون وسكون الواو وبالهزمو (رجل) هو مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف كان من أهل السرافو يأتي المدينة كثيرافيز لها . قوله (لا يغني به) أى لا ينفع بسببه أو لا يقيم بهو (الضرع) هو لكل ذات ظلف وخف وهذا كناية عن المشاشية . قوله (سعد) هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف (ولهذا) أى للركوب (وبه) أى بتكلم البقرة (والسبع) بضم الباء وإسكانها قال القاضى

أَمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ وَمَا هُمَا يَوْمَئِذٍ فِي الْقَوْمِ

إذا قال
أَكْفَى مَوْنَةَ
النَّخْلِ

بَابُ

٢١٧٥

إِذَا قَالَ أَكْفَى مَوْنَةَ النَّخْلِ أَوْ غَيْرَهُ وَتَشْرِكُنِي فِي الثَّمَرِ
حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْسِمُ
بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ قَالَ لَا فَقَالُوا تَكْفُونَا الْمَوْنَةَ وَنُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ
قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا

قطع الشجر
والنخل

بَابُ

٢١٧٦

قَطَعَ الشَّجَرَ وَالنَّخْلَ وَقَالَ أَنَسُ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِالنَّخْلِ فَقُطِعَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ

الرواية بالضم وأما بالسكون فمنهم من جعلها اسماً للموضع الذي عنده المحشر أي من لها يوم القيامة وقد
أنكر عليه إذ يوم القيامة لا يكون الذئب راعياً ولا له تعلق بها ، ومنهم من قال : أنه من سبعت الرجل
إذا ذعرت أي من لها يوم الفزع أو من أسبعت إذا أهملته أي من لها يوم الإهمال . وقيل يوم السبع
عيد كان في الجاهلية يشتغلون فيه بلعبيهم فإكل الذئب غنمهم ، وقال الداوردي هو بالضم ومعناه يوم
يطردك عنها السبع وبقيت أنا فيها لاراعى لها غيرى لفرارك منه . النووى . معناه من لها عند الفتن
حين يتركها الناس هملاً لا راعى لها نهية للسبع فبقى لها السبع راعياً أي منفرداً بها . قوله (ماهما)
أي لم يكونا يومئذ حاضرين وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ثقة بهما لعلمه بصدق إيمانهما
وقوة يقينهما وكأل معرفتهما بقدره الله تعالى وفيه جواز كرامات الأولياء (باب إذا قال أكفى مونة
النخل) (وتشركنى) بالرفع والنصب . قوله (الحكم) بالمهمله والكاف المفتوحين و (إخواننا)

وَقَطَعَ وَهِيَ الْبُورَةُ وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ

وَهَانَ عَلَى سُرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُورَةِ مُسْتَطِيرٌ

٢١٧٧

بَابُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَنْظَلَةَ
ابْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُزْدَرَعًا
كُنَّا نُسْكِرُ الْأَرْضَ بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا مُسَمًّى لِسَيِّدِ الْأَرْضِ قَالَ فَمَّا يُصَابُ ذَلِكَ
وَتَسْلَمُ الْأَرْضُ وَمَا يُصَابُ الْأَرْضُ وَيَسْلَمُ ذَلِكَ فَهِنِينَا وَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ
فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ

أى المهاجرين وهذا يسمى بعقد المساقاة . قوله (بنى النضير) بفتح النون وكسر المعجمة وهم قوم من اليهود و (البورة) بضم الواو وحده وفتح الواو وسكون التحتانية وبالراء نخل بقرب المدينة . الجرهرى البورة بالهمزة الحفرة و (السراة) بفتح السين المهملة السادات وهو جمع السرى على غير قياس (لؤى) بضم اللام وبالواو والهمزة المفتوحة تصغير لؤى اسم رجل والمراد منهم أكابر قريش و (مستطير) أى منتشر . الخطابي : هذا يفعل إذا دعت الحاجة إليه وقيل إن النخل كانت مقابل القوم فقطعت ليرز مكانها فيكون مجالا للحرب . قوله (حنظلة بن قيس الزرقى) بضم الزاى وفتح الراء وبالقفاف الانصارى (ورافع) بالقفاف والمهملة (ابن خديج) بفتح المعجمة وكسر المهملة وبالجميم (مزدرعاً) مكان الزرع أو مصدر وأصله مزترع أبدل الدال من التاء قوله (مسمى) فان قلت القياس أن يقال مسماة . قلت : ناحية الشئ بعضه فذكر بهذا الاعتبار أو باعتبار زرعا وفى بعضها يسمى بلفظ الفعل و (سيد الأرض) أى مالكا جعل الأرض كالعبد المملوك وأطلق السيد عليه . قوله (فما يصاب) أى فكان ذلك البعض مما يصاب أى تقع له مصيبة ويصير مؤثرا ويتلف ذلك ويسلم باقى الأرض تارة وبالعكس أخرى (فهيننا) عز هذا الاكراه لانه موجب لحرمان أحد الطرفين فيؤدى إلى الاكل بالباطل ، ويحتمل أن يكون مما بمعنى ربما لأن حروف الجر يقام بعضها مقام البعض

المزاعة
بالشطرونحوه

بَابُ الْمَزَارَعَةِ بِالشَّطْرِ وَنَحْوِهِ وَقَالَ قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ
قَالَ مَا بِالْمَدِينَةِ أَهْلٌ بَيْتَ هَجْرَةٍ إِلَّا يَزْرَعُونَ عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَزَارِعَ عَلَى
وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْقَاسِمُ
وَعُرْوَةُ وَآلُ أَبِي بَكْرٍ وَآلُ عُمَرَ وَآلُ عَلِيٍّ وَابْنُ سِيرِينَ وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ الْأَسْوَدِ كُنْتُ أَشَارِكُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدٍ فِي الزَّرْعِ وَعَامِلَ عُمَرَ
النَّاسَ عَلَى أَنْ جَاءَ عُمَرُ بِالْبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ الشَّطْرُ وَإِنْ جَاؤَا بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ
كَذَا وَقَالَ الْحَسَنُ لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ لِأَحَدِهِمَا فَيُنْفِقَانِ جَمِيعًا فَمَا
خَرَجَ فَهُوَ بَيْنَهُمَا وَرَأَى ذَلِكَ الزُّهْرِيُّ وَقَالَ الْحَسَنُ لَا بَأْسَ أَنْ يَجْتَنِيَ الْقُطْنُ
عَلَى النِّصْفِ وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَالْحَكَمُ وَالزُّهْرِيُّ وَقَتَادَةُ
لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطِيَ الثَّوْبُ بِالثُّلُثِ أَوْ الرُّبْعِ وَنَحْوِهِ وَقَالَ مَعْمَرٌ لَا بَأْسَ أَنْ

سيما و « من » التبعية تناسب رب التقليلية وعلى هذا الاحتمال لا يحتاج أن يقال أن لفظ ذلك من
باب وضع المظهر موضع المضمّر . قوله « بالشطر » معناه بالنصف وقد يطلق ويراد البعض
و « قيس بن مسلم » بلفظ الفاعل من الاسلام مر في باب زيادة الايمان « وأهل بيت هجرة »
أي مهاجري والوار في و « الربع » بمعنى أو الفاصلة و « عبد الرحمن بن الأسود » ضد الأبيض و « عبد
الرحمن بن يزيد » من الزيادة « وإن جاء » بكسر الهمزة . وفيه جواز المخاطبة وهي أن يكون البذر من
العامل لا من المالك . قوله « الثوب » أي يعطى للنساج المغزول حتى ينسجه ويكون ثلث المنسوج له

٢١٧٨

تَكُونُ الْمَاشِيَةُ عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ
الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامِلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ
مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ فَكَانَ يُعْطَى أَزْوَاجَهُ مِائَةً وَسَقِ ثَمَانُونَ وَسَقِ
تَمْرًا وَعِشْرُونَ وَسَقِ شَعِيرٍ فَقَسَمَ عُمَرُ خَيْبَرَ خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنَّ يُقْطَعَ لَهُنَّ مِنَ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ أَوْ يُمَضَى لَهُنَّ فَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ
الْأَرْضَ وَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْوَسْقَ وَكَانَتْ عَائِشَةُ اخْتَارَتِ الْأَرْضَ

٢١٧٩

إذا لم يشترط
السنين في
المزارعة

بَابُ إِذَا لَمْ يَشْتَرَطِ السَّنِينَ فِي الْمَزَارَعَةِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى
ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ عَامِلَ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ

٢١٨٠

المخاربة

بَابُ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ عُمَرُ وَقُلْتُ لَطَاوُسُ

والباقى لمالك الغزول واطلاق الثوب عليه بطرق المجاز . قوله (على الثلث) أى ثلث الكراء الحاصل
منها . قوله (خير) أى أهل خيبر (ومن زرع) إشارة إلى المزارعة (وثمر) بالمثلثة إلى
المساقاة (وسق تمر) بالإضافة وتَمْرًا بالنصب (ويمضى) أى يجرى لهن قسمتهن على ما كان في
حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان من التمر والشعير . قالوا معاملة رسول الله صلى الله عليه
مع خيبر كانت برضا الغانمين فلما أخذها عمر رضى الله عنه من اليهود حين أجلاهم قسمها بين

لَوْ تَرَكْتَ الْخُبْرَةَ فَانْهَمُ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهُ قَالَ
أَيُّ عَمْرٍو إِنِّي أُعْطِيهِمْ وَأُغْنِيهِمْ وَإِنْ أَعْلَمَهُمْ أَخْبَرَنِي يَعْنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ وَلَكِنْ قَالَ إِنْ يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ
خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا

٢١٨١

المزارعة
مع اليهود

بَابُ الْمُزَارَعَةِ مَعَ الْيَهُودِ **حَدَّثَنَا** ابْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا
عُمَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَعْطَى خَيْبَرَ الْيَهُودَ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا خَرَجَ مِنْهَا

٢١٨٢

ما يكره من
الشروط
في المزارعة

بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْمُزَارَعَةِ **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ

المستحقين وسلم إليهم . وفيه دليل على أن البياض الذي كان لخبير الذي هو موضع الزرع أقل من
الشجر واحتج به الشافعي على جواز المزارعة تبعا للمساواة وإن كانت المزارعة عنده لا تجوز منفردة
وصنف ابن خزيمة بضم المعجمة وفتح الزاي كتابا استوفى فيه بيان مسائل هذا الباب .
قوله (لو تركت) جواب لو محذوف أو هو للتمني (والخبرة) من الخير وهو الأكار أو
من الخبرة بضم الخاء وهو النصيب أو من خير لأن أول هذه المعاملة وقعت فيها (وعنه) أي عن
الزرع على طريقة الخبرة و (أي عمرو) يعني ياعمر (وأعتهم) من الإعانة وفي بعضها من الأغناء
و (خرجا) أي أجرة والغرض أنه يجعلها له منيعة أي عادته لأنهم كانوا يتنازعون في كرام الأرض
حتى أفضى بهم إلى القتال أو لأنه صلى الله عليه وسلم كره لهم الاقتتان بالمزارعة والحرص عليها
لئلا يقعدوا بها عن الجهاد ، فإن قلت ما وجه الجمع بين روايتي نهى عنه ولم ينه عنه ؟ قلت إما أن
النهي كان فيهما يشترطون شرطا فاسدا وعدمه فيهما لم يكن كذلك وإما أن يراد بالاثبات نهى التنزيه

أَخْبَرَنَا أَبُو عِيْنَةَ عَنْ يَحْيَى سَمِعَ حَنْظَلَةَ الزُّرْقَى عَنْ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقْلًا وَكَانَ أَحَدُنَا يَكْرِي أَرْضَهُ فَيَقُولُ هَذِهِ
الْقِطْعَةُ لِي وَهَذِهِ لَكَ فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ ذَلِكَ وَلَمْ تُخْرِجْ ذَلِكَ فَهَاهُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بَابُ إِذَا زَرَعَ بِمَالٍ قَوْمٌ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ

إذا زرع مال
قوم بغير إذنهم

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ

٢١٨٣

نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

بَيْنَمَا ثَلَاثَةُ نَفَرٍ يَمْشُونَ أَخَذَهُمُ الْمَطَرُ فَأَوْوُوا إِلَى غَارٍ فِي جَبَلٍ فَانْحَطَّتْ عَلَى

فَمِ غَارِهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ فَانْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ انْظُرُوا أَعْمَالًا

عَمِلْتُمُوهَا صَالِحَةً لِلَّهِ فَادْعُوا اللَّهَ بِهَا لَعَلَّهُ يَفْرَجَ لَكُمْ قَالَ أَحَدُهُمُ اللَّهُمَّ إِنَّهُ

كَانَ لِي وَالِدَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ وَلِي صَبِيَّةٌ صَغِيرَةٌ كُنْتُ أَرْعَى عَلَيْهِمْ فَإِذَا

رَحِمْتُ عَلَيْهِمْ حَلَبْتُ فَبَدَأْتُ بِوَالِدَيْهِ أَسْقِيهِمَا قَبْلَ بَنِيَّ وَإِنِّي اسْتَأْخَرْتُ ذَاتَ

يَوْمٍ فَلَمْ آتِ حَتَّى أَمْسَيْتُ فَوَجَدْتُهُمَا نَامَا فَحَلَبْتُ كَمَا كُنْتُ أَحْلُبُ فَقَمِيتُ

وَالنَّبِيُّ نَسِيَ التَّحْرِيمَ . قَوْلُهُ (حَنْظَلَةُ الزُّرْقَى) بِضَمِّ الزَّايِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَالْقَافِ (وَالْحَقْلُ) فَتْحُ الْمُهْمَلَةِ
وَسُكُونُ الْقَافِ الْقَرَّاحُ الَّذِي يَزْرَعُ (وَذِهِ) إِشَارَةٌ إِلَى الْقِطْعَةِ فَيَضِيعُ حَقُّ أَحَدِهِمَا . وَفِيهِ بَيَانُ عِلَّةِ
النَّبِيِّ . قَوْلُهُ (أَبُو ضَمْرَةَ) بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ مَرْفُوعٌ فِي بَابِ التَّبَرُّزِ فِي الْبُيُوتِ

عِنْدَ رُؤُسِهِمَا أَكْرَهُ أَنْ أُوقِظَهُمَا وَأَكْرَهُ أَنْ أَسْقِيَ الصَّيِّئَةَ وَالصَّيِّئَةُ
يَتَضَاغُونَ عِنْدَ قَدَمِي حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُهُ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ
فَأَفْرِجْ لَنَا فَرَجَةً نَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ فَفَرَجَ اللَّهُ فَرَأَوْا السَّمَاءَ وَقَالَ الْآخِرُ اللَّهُمَّ
إِنَّهَا كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ أَحَبَّتُهَا كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرَّجَالُ النِّسَاءَ فَطَلَبْتُ مِنْهَا
فَأَبَتْ حَتَّى آتَيْتُهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ فَبَغَيْتُ حَتَّى جَمَعْتُهَا فَلَمَّا وَقَعْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا
قَالَتْ يَا عَبْدَ اللَّهِ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْتَحِ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ فَقُمْتُ فَإِنْ كُنْتُ
تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُهُ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ فَأَفْرِجْ عَنَّا فَرَجَةً فَفَرَجَ وَقَالَ الثَّالِثُ اللَّهُمَّ
إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا بِفَرَقِ أَرْضٍ فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ قَالَ أَعْطِنِي حَقِّي فَعَرَضْتُ

﴿ ويتضاغون ﴾ بالمجمعين أى يتصاحبون . قوله ﴿ إنها كانت لي بنت عم ﴾ فان قلت لم قال في الاول
لانه وهما إنها ؟ قلت ذاك باعتبار الشأن وهذه باعتبار القصة إذ في الجملة مؤنث . قوله ﴿ ففرج ﴾ أى
فرجة أخرى لا كلها والفرق بفتح الفاء ستة عشر رطلا و ﴿ الأرض ﴾ الحب وفيه ست اغات أرض بفتح
الهمزة وضمها وضم الراء وأرض بتخفيف الزى وسكون الراء وضمها نحو عنق وورز بحذف الهمزة مدغما
وغير مدغم . فان قلت تقدم في باب من اشترى شيئا لغيره أن الفرق كان من الذرة . قلت
ذلك إما باعتبار أنهما حبان متقاربان فأطلق أحدهما على الآخر وإما أن بعضه كان من هذا
وبعضه من ذاك أو كانا أجيرين . قال شارح التراجم وجه الدلالة على جوازه أن المستأجر عين
للأجير أجره فبعد إعراضه عنه . تصرف فيه فلو لم يكن التصرف جائزا لكان معصية فلا
يتوسل بها إلى الله وقد يجاب بأن التوسل إنما كان برد الحق إلى مستحقه بزيادته النامية لا بتصرفه
كما أن الجلوس مع المرأة كان معصية والتوسل لم يكن إلا بترك الزنا ، والمساخرة بالجعل

عَلَيْهِ فَرَغَبَ عَنْهُ فَلَمْ أَزَلْ أَزْرَعُهُ حَتَّى جَمَعْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرَاعِيهَا فَجَاءَنِي فَقَالَ
 اتَّقِ اللَّهَ فَقُلْتُ أَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ الْبَقَرِ وَرُعَاتِهَا نَحْنُ فَقَالَ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَسْتَهْزِئْ
 بِي فَقُلْتُ إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ نَحْنُ فَآخَذَهُ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ إِنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ
 ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرِجْ مَا بَقِيَ فَفَرَجَ اللَّهُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ ابْنُ عُقْبَةَ
 عَنْ نَافِعٍ فَسَعَيْتُ

بَابُ أَوْقَافِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَرْضِ الْخَرَاجِ
 وَمُزَارَعَتِهِمْ وَمُعَامَلَتِهِمْ . وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرٍ تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ
 لَا يَبَاعُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ فَتَصَدَّقَ بِهِ **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
 عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْلَا آخِرُ

أوف أصحابه
 ﷺ

٢١٨٤

ونحوه ومرساتر مباحثه في كتاب الاجارة في باب من استأجر أجيرا . قوله (فسعيت) أى رواه
 بدل بغيت بمعنى طلبت . قال النسائي : وفي نسخة أبي ذر وقال إسماعيل عن ابن عقبة عن نافع وهذا
 وهم لأن إسماعيل هو ابن إبراهيم بن عقبة بن أخى موسى بن عقبة يروى عن نافع هذا الحديث كما يرويه
 عنه ورواية إسماعيل عن نافع لهذا الحديث ذكرها البخارى في كتاب الأدب فالصواب قال
 إسماعيل بن عقبة عن نافع (باب أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) قوله (تصدق بأصله لا يباع)
 هذه العبارة كناية عن الوقف والفظ « تصدق » أولا أمر وثانيا ماض ، والاول كلام الرسول صلى
 الله عليه وسلم والثانى كلام الراوى . قوله (صدقة) بالمهملةتين والقاف المفتوحات ابن الفضل المروزي
 (وعبد الرحمن) هو ابن مهدى البصرى . قوله (أهلها) أى الغانمين وقد كان عمر رضى الله عنه يعلم أن

وَسَلَّمَ خَيْر

بَابُ مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا وَرَأَى ذَلِكَ عَلَى فِي أَرْضِ الْخَرَابِ
بِالْكُوفَةِ مَوَاتٌ وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ . وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ
وَأَبْنِ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ وَلَيْسَ لِعَرِيقٍ

المسال يعزوا أن الشح يغلب وأن لا ملك بعد كسرى يغتم ماله وتحجز خزائنه فيغنى بها فقراء المسلمين فأشفق أن يبقى آخر الناس لاشيء لهم فرأى أن يحبس الأرض ولا يقسمها كما فعل بأرض السواد نظرا للمسلمين وشفقة على آخرهم بدوام نفعها لهم ودر خيرها عليهم . قوله ﴿ موأنا ﴾ أى غير معمور فى الاسلام وإحيائها عمارتها شبهت عمارة الأرض بحياة البدن وتعطيها بفقد الحياة وترتيب الملك فى الحديث على مجرد الاحياء يدل على أنه كاف فى التملك ولا يشترط فيه إذن السلطان والمرجع فى كيفية الاحياء وصفته إلى العرف والعادة وهو متفاوت . قوله ﴿ الخراب ﴾ فى بعضها الموات و﴿ عمرو ﴾ بالواو ﴿ ابن عوف ﴾ بفتح المهملة والفاء المدنى و﴿ قال ﴾ أى عمرو وزاد هذا أى قال « من أحياء أرض مائة فى حق غير مسلم فهى له وليس لعرق ظالم فيه حق » وفى بعضها عمرأى ابن الخطاب رضى الله عنه و﴿ ابن عوف ﴾ أى عبد الرحمن . فان قلت فذكر عمر يكون مكررا . قلت فيه فوائد الاولى أنه تعليق بصيغة التصحيح وهذا بصيغة التمريض ، وهو بدون الزيادة وهذا معها ، وهو غير مرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم وهذا مرفوع إليه ومع هذا فالصحيح هو الاول . قال الترمذى فى كتابه : إنه رواه عمرو بن عوف المزنى . قال الغسانى : يروى عن عمرو بن عوف و يروى عن عمرو بن عوف المزنى والحديث محفوظ لعمر . وروينا عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحياء موأنا من الأرض فى غير حق مسلم فهو له وليس لعرق ظالم حق » قوله ﴿ عرق ﴾ روى بالتنون وبالإضافة أى من غرس فى أرض غيره بغير إذنه فليس له حق الإبقاء فيها فان أضيف فالمراد بالظالم الغارس وسمى ظالما لأنه تصرف

٢١٨٥ ظالم فيه حق ويروى فيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعرأ أرضا ليست لأحد فهو أحق قال عروة قضى به عمر رضى الله عنه في خلافته

٢١٨٦ **باب** قتيبة **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أرى وهو في معرسه من ذى الحليفة في بطن الوادى فقيل له أنك يبطحاء مبارك فقال موسى وقد أناخ بنا سالم بالمناخ الذى كان عبد الله ينيخ به يتحرى معرس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أسفل من المسجد

في ملك الغير بلا استحقاق وإن وصف به فالعروس سمي به لأنه لظالم أو لأن الظلم حصل به على الاسناد المجازى وقيل معناه لغرق ذى ظلم . قوله (فيه) أى في الباب وإنما لم يذكر المروى بعينه لأنه ليس بشرطه بل ليس صحيحا عنده ولهذا نقل بلفظ يروى عمرضا . قوله (عبيد الله) الأموى و (محمد بن عبد الرحمن) المشهور ببيتيم عروة بن الزبير تقدما في الغسل . قوله (عمر) فى بعضها أعر . فان قلت المستعمل عمر بدون الهمزة . قلت جاء أعر الله بك منزلك فعناه من أعرأ أرضا بالاحياء فهو أحق بها من غيره وحذف متعلق أفعال التفضيل للعلم به . قوله (أرى) بلفظ مجهول ماضى الاراءة و (المناخ) بضم الميم و (أسفل) بالرفع والنصب

الَّذِي يَبْطُنُ الْوَادِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ وَسَطًا مِنْ ذَلِكَ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ
 ٢١٨٧ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ
 عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ اللَّيْلَةَ أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي وَهُوَ بِالْعَقِيقِ أَنَّ صَلَّيَ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ
 وَقُلْ عُمْرَةً فِي حَجَّةٍ

بَابُ إِذَا قَالَ رَبُّ الْأَرْضِ أَقْرَأَكَ مَا أَقْرَكَ اللَّهُ وَلَمْ يَذْكُرْ أَجَلًا مَعْلُومًا فَهَمَّا
 ٢١٨٨ عَلَى تَرَاضِيهِمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى
 أَخْبَرَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ عَنْ
 نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَجَلَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى

و(في حجة) أى مع حجة وتقدم الحديثان في أول كتاب الحج . قال شارح التراجم مقصوده أن الموات
 يجوز الانتفاع به بالنزول وأنه غير مملوك لأحد قبل الأحياء أو أن ذا الحليفة لا يملك بالاحياء لما فيه من
 منع الناس بالنزول فيه (باب إذا قال رب الأرض) . قوله (فهما) أى فالمقرر وهو صاحب الأرض
 والمقر وهو ساكنها (على تراضيهما) فلأول ترك إسمكانه والثاني ترك السكون . قوله (أحمد بن
 المقدام) بكسر الميم مر في البيع و(فضيل) مصغر الفضل بالمعجمة في الصلاة و(أجلى) أى أخرج

مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ
إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِلْمُسْلِمِينَ وَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا فَسَأَلَتْ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُقَرِّهَهُمْ بِهَا أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ فَقَالَ لَهُمْ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَقَرُكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ
عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ

بَابُ مَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا
فِي الزَّرَاعَةِ وَالثَّمَرَةِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ
عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمِّهِ

مواصلة الصحابة
لبعضهم

٢١٨٩

(والحجاز) هو مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها و (ظهر) أى غلب و (ليقرهم) أى ليسكنهم
فيها لكفاية عمل نخيلها ومزارعها والقياس بتعهدا وعمارتها . قوله (تيماء) بفتح الفوقانية
وسكون التحتانية وبالمد و (اريحاء) بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون التحتانية والمهملة وبالمد
قريتان معروفتان من جهة الشام . واحتج الظاهرية به على جواز المساقاة مدة بجمولة وأجاب الجمهور
عنه بأن المراد أن المساقاة ليست عقدا دائما كالبيع بل بعد انقضاء مدتها إن شئنا عقدنا عقدا آخر
وإن شئنا أخرجناكم أو بأن «ما شئنا» عبارة عن المدة التي وقعت عليها عقد المساقاة أو مدة العهد
(باب ما كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) . قوله (الأوزاعي) هو عبد الرحمن بن عمرو
و (أبو النجاشي) بفتح النون وخفة الجيم وكسر المعجمة وتشديد الياء وتخفيفها اسمه عطاء

ظَهْرُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ ظَهَرَ لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرِ
كَانَ بِنَا رَافِقًا قُلْتُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ حَتَّى قَالَ دَعَانِي
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ قُلْتُ نَزَّاجِرُهَا عَلَى
الرُّبْعِ وَعَلَى الْأَوْسُقِ مِنَ الثَّمَرِ وَالشَّعِيرِ قَالَ لَا تَفْعَلُوا أَزْرَعُوهَا أَوْ أَزْرَعُوهَا
أَوْ أَمْسِكُوهَا قَالَ رَافِعٌ قُلْتُ سَمِعَا وَطَاعَةً **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا
الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُ قَالَ كَانُوا يَزْرَعُونَهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ
وَالنِّصْفِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ
لِيَمْنَحْهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ . وَقَالَ الرَّيِّعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ حَدَّثَنَا

مولي رافع بن خديج بفتح المعجمة وكسر المهدلة وبالتحتانية وبالجميم مر في وقت المغرب . قوله
(ظهير) بضم المعجمة وفتح الهاء وسكون التحتانية (ابن رافع) المدني الانصاري و(رافقا) أى
ذا رفق أو هو اسناد مجازى و(محافلکم) أى مزارعکم و(الحقل) بالمهمله و(القاف) الزرع
و(الربيع) ضد الخريف وهو النهر الصغير أى على الزرع الذى هو عليه . التيمى : الواو بمعنى أو
أى أو الربع وكذا فى و«الأوسق» ويحتمل أن يكون النهى عن مؤاجرة الأرض بالثلث أو الربع
مع اشتراط صاحب الأرض أو سقام الشعير ونحوه أيضا . قوله (أزرعها) من الثلاثى أولا
(وأزرعوها) من المزيد فيه ثانيا وهو تخيير من رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم بين الأمور الثلاثة
أن يزرعوا بأنفسهم أو يجعلوها مزرعة للغير مجاناً أو يمسكوها معطلة . قوله (سمعا) بالرفع والنصب
أو (ليمنحها) بفتح النون وكسرها أن يجعلها منيحة له أى عارية . قوله (الربيع) ضد الخريف
(ابن نافع) ضد الضار (أبو توبة) بفتح الفوقانية وبالموحدة الحلبي الحافظ الثقة من الأبدال مات

مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَإِنَّ أَبِي

فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ **حَدَّثَنَا** قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو قَالَ ذَكَرْتُهُ لَطَاوُسَ ٢١٩١

فَقَالَ يُزْرَعُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ

عَنْهُ وَلَكِنْ قَالَ أَنْ يَمْنَحَ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مَعْلُومًا **حَدَّثَنَا** ٢١٩٢

سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا كَانَ يُكْرَى مَزَارَعُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ

وَعُثْمَانُ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى رَافِعٍ فَذَهَبَتْ

مَعَهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ

قَدْ عَلِمْتُ أَنَّا كُنَّا نَكْرَى مَزَارِعَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

سنة احدى واربعين ومائتين و(معاوية) بن سلام بتشديد اللام مر في الكسوف . قوله (ذكرته)

أى الحديث المذكور آنفا فقال طاووس يجوز أن يزرع غيره بالكراء لأن ابن عباس قال ان النبي

صلى الله عليه وسلم لم ينهى التحريم مر شرحه قريبا . قوله (صدرا) أى أوائل زمان امارته . فان

قلت لم يذكر عليا رضى الله عنه ؟ قلت لعلمه ما كرى في زمانه شيئا ولفظ «حدث» على صيغة المجهول

٢١٩٣ بِمَا عَلَى الْأَرْبَعَاءِ وَبَشَىءٍ مِنَ التَّبَنِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ
عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
كَُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى ثُمَّ خَشِيَ
عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ
يَعْلَمُهُ فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ

كراء الأرض
بالذهب والفضة

بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّ أَمْثَلَ
٢١٩٤ مَا أَنْتُمْ صَانِعُونَ أَنْ تَسْتَأْجِرُوا الْأَرْضَ الْبَيْضَاءَ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ **حَدَّثَنَا**
عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ
قَيْسٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَمَّاءُ أَنَّهُمْ كَانُوا يُكْرُونَ الْأَرْضَ عَلَى
عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يَنْبَغُ عَلَى الْأَرْبَعَاءِ أَوْ شَيْءٍ يَسْتَتْنِيهِ صَاحِبُ
الْأَرْضِ فَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقُلْتُ لِرَافِعٍ فَكَيْفَ هِيَ

(والأربعاء) جمع الربيع . قوله (أحدث) أى أحكم بما هو ناسخ لما كان بعلمه من جواز الكراء
(و) (أمثل) أى أفضل و (ربيعة) بفتح الراء المشهور بربيعة الراى مر فى العلم تابعى جليل القدر
وأما عما رافع فأحدهما هو ظهير وأما العلم الآخر فقال الكلاباذى لم أفف على اسمه . قوله (يستثنيه)
كاستثناء الثلت أو الربع من الزروع لأجل صاحب الأرض (وذو الفهم) فى بعضها ذو الفهم بلفظ

بِالدِّينَارِ وَالْدِّرْهِمْ فَقَالَ رَافِعٌ لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ بِالدِّينَارِ وَالْدِّرْهِمْ وَقَالَ اللَّيْثُ وَكَانَ
الَّذِي نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ مَالُو نَظَرَ فِيهِ ذُرُوفُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ لَمْ يُجِزُوهُ
لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُاطَرَةِ

٢١٩٥ **بَابُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ حَدَّثَنَا هِلَالٌ وَحَدَّثَنَا**

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَطَاءِ
ابْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَوْمًا
يُحَدِّثُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي
الزَّرْعِ فَقَالَ لَهُ أَلَسْتَ فِيمَا شِئْتَ قَالَ بَلَى وَلَسَكِنِّي أَحَبُّ أَنْ أَزْرَعَ قَالَ فَبَذَرَ فَبَادَرَ
الطَّرْفَ نَبَاتَهُ وَاسْتَوَاوَهُ وَاسْتَحْصَادَهُ فَكَانَ أَمْثَالَ الْجِبَالِ فَيَقُولُ اللَّهُ دُونَكَ

المفرد قصدًا إلى معنى الجنس (والمخاطرة) هي الاشراف على الهلاك على ما تقدم حيث قال فرما أصاب
ذلك وتسلم الأرض وبالعكس قال أبو عبد الله البخاري : من لفظ وكان الذي إلى آخره . قال الليث
أظنه يعني لم يجزم برواية شيخه له . التوريشي : لم يقبل أن هذه الزيادة من قول بعض الرواة أم من
قول البخاري . وقال القاضي البيضاوي . الظاهر من السياق أنه من كلام رافع . الخطابي : أبطال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من المزارعة والمخبرة وكراه الأرض ما كان مجهول . الطبري : أو كان لكل
واحد قطعة معينة من الأرض . قوله (محمد بن سنان) بكسر المهملة وخفة النون الأولى
و (فليح) بضم الفاء وفتح اللام وسكون التحتانية بالمهملة تقدم ما في أول العلم و (أبو عامر) عبد الملك
العقدي و (عطاء بن يسار) ضد اليمين في الإيمان . قوله (فبذر) أي قال في البذر على الأرض
فنبت في الحال واستوى وأدرك حصاده وكان كل حبة مثل الجبل (ودونك) أي خذه

يَا ابْنَ آدَمَ فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ وَاللَّهِ لَا تَجِدُهُ إِلَّا قُرْشِيًّا أَوْ
 أَنْصَارِيًّا فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ وَأَمَّا نَحْنُ فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ زَرْعٍ فَضَحِكَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٢١٩٦

ما جاء في
الغرس

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَرْسِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ عَنْ

أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ إِنَّا كُنَّا نَفْرَحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
 كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ تَأْخُذُ مِنْ أَصُولِ سَلَقٍ لَنَا كُنَّا نَغْرِسُهُ فِي أَرْبَعَاتِنَا فَتَجْعَلُهُ فِي
 قَدْرٍ لَهَا فَتَجْعَلُ فِيهِ حَبَّاتٍ مِنْ شَعِيرٍ لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ فِيهِ شَحْمٌ وَلَا وَدَكٌ
 فَإِذَا صَلَّيْنَا الْجُمُعَةَ زُرْنَاَهَا فَقَرَّبَتْهُ إِلَيْنَا فَكُنَّا نَفْرَحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ
 وَمَا كُنَّا تَتَغَدَّى وَلَا نَقِيلُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا

٢١٩٧

إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 قَالَ يَقُولُونَ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَكْثُرُ الْحَدِيثَ وَاللَّهُ الْمُوعِدُ وَيَقُولُونَ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ
 وَالْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ مِثْلَ أَحَادِيثِهِ وَإِنْ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَشْغَلُهُمْ

والاعرابي هو ذلك الرجل الذي كان عنده من أهل البادية . قوله (سلق) بكسر السين (والودك) دسم
 اللحم والظاهر أنه من كلام أبي حازم مر الحديث في آخر الجمعة . قوله (يكثر) أى رواية الحديث
 فان قلت الموعد إما مصدر وإما زمان وإما مكان وعلى التقادير لا يصح أن يخبر به عن الله تعالى قلت

الصَّفَقُ بِالْأَسْوَاقِ وَإِنْ إِخْوَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمْ عَمَلُ أُمُوهِمُ وَكُنْتُ
 أَمْرًا مُسْكِينًا أَلْزَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَلٍّ بَطْنِي فَأَحْضَرُ حِينَ
 يَغِيْبُونَ وَأَعَى حِينَ يَنْسُونَ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ مَا لَنْ يَبْسُطَ
 أَحَدٌ مِنْكُمْ ثُوبَهُ حَتَّى أَقْضَى مَقَالَاتِي هَذِهِ ثُمَّ يَجْمَعُهُ إِلَى صَدْرِهِ فَيَنْسِي مِنْ مَقَالَاتِي
 شَيْئًا أَبَدًا فَبَسَطْتُ نَمْرَةً لَيْسَ عَلَى ثُوبٍ غَيْرِهَا حَتَّى قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ مَقَالَاتِهِ ثُمَّ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي فَوَ الَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ مَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَاتِهِ
 تِلْكَ إِلَى يَوْمِي هَذَا وَاللَّهُ لَوْ لَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا أَبَدًا (إِنْ
 الَّذِينَ يَسْكُتُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ (الرَّحِيمُ)

لا بد من إضمار أو مجاز لا يصعب عليك تقديره وغرضه : إن الله يحاسبني إن تعمدت كذا ويحاسب
 من ظن السوء بي و (عمل أموالم) أي الزرع والغرس و (الماء) بكسر الميم (وأعَى) أي أحفظ
 قوله (ثم يجمعه) بالنصب عطفًا على يبسط وكذا فينسى . فان قلت ما معنى الكلام ؟ قلت معناه أن
 البسط المذكور والنسيان لا يجتمعان لأن البسط الذي بعده الجمع المتعقب للنسيان منفي فعند وجود
 البسط ينعدم النسيان وبالعكس . قوله (نمرة) أي بردة من صوف يلبسونها الأعراب والمراد
 بسط بعضها لئلا يلزم كشف العورة مر شرح الحديث في باب حفظ العلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ

ما جاء في الشرب

بَابُ فِي الشُّرْبِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يَوْمُنُونَ) وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ (أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ أَلَمْ يَنْزِلْهُمُوهُ مِنَ الْمَزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ) لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ
الْأَجَاجُ الْمَرُّ الْمَزْنُ السَّحَابُ

جواز صدقة
الماء وبعثه

بَابُ فِي الشُّرْبِ وَمَنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَبَتْهُ وَوَصِيَّتَهُ جَائِزَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

كِتَابُ الشَّرْبِ

بكسر الشين هو الحظ من الماء قال أبو عبيد: الشرب بالفتح مصدر وبالحذف والرفع اسمان ويقال أيضا شرب الماء وغيره شربا وشربا وشربا. قوله (النجاج) المنصب ومطر نجاج إذا انصب جدا والمزنة السحابة البيضاء والمزن جمع. فان قلت ماذا ذكره هذه الألفاظ هنا قلت عادة البخاري أنه إذا

مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ وَقَالَ عُمَانُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ
يَشْتَرِي بَئْرَ رُومَةٍ فَيَكُونُ دَلْوُهُ فِيهَا كَدَلَاءَ الْمُسْلِمِينَ فَاشْتَرَاهَا عُمَانُ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ

٢١٩٨

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَنَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ

مِنْهُ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ أَصْغَرُ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ فَقَالَ يَا غُلَامُ أَتَأْذَنُ

لِي أَنْ أُعْطِيَهُ الْأَشْيَاخُ قَالَ مَا كُنْتُ لِأَوْثَرِ بِفَضْلِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ

فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَنَسُ

٢١٩٩

ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهَا حَلَبَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةً

دَاجِنٌ وَهِيَ فِي دَارِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَشَيْبٌ لَبَنُهَا بِمَاءٍ مِنَ الْبَئْرِ الَّتِي فِي دَارِ

ترجم لباب في شيء ذكر فيه ما يناسبه من الالفاظ التي هي في القرآن ويفسرها تكثيراً للفائدة .
قوله (رومة) بضم الراء وسكون الواو وبالميم علم صاحب البئر وهو رومة الغفاري وهي بئر معروفة
بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم اشتراها عثمان رضى الله تعالى عنه بمسئ وثلاثين ألف درهم فوقفها . فان
قلت حيث كان دلوه كدلو غيره فيه من جهة الاتفاع بها كان وفقاً على نفسه ، وقد استدل به من جوز
الوقف على نفسه قلت هو كما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيراً جاز أخذه منه . قوله (أبو غسان)
بفتح المعجمة وشدة المهملة وبالنون محمد بن مطر م في الصلاة و (غلام) هو ابن عباس ، ومن جملة الأشياخ
خالد بن الوليد (بفضل) في بعضها بفضل . قوله (إنها) الضمير للقصة (والداجن) شاة ألف
البيوت وأقامت بها فان قلت موصوفه ، وثنت فالقياس داجنة قلت الشاة تذكروا توثق . قوله (شيب)

أَنَسَ فَأَعْطَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ حَتَّى إِذَا نَزَعَ الْقَدَحَ مِنْ فِيهِ وَعَلَى يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ وَعَنْ يَمِينِهِ أَغْرَابِيٌّ فَقَالَ عُمَرُ وَخَافَ أَنْ يُعْطِيَهُ الْأَغْرَابِيُّ أَعْطَى أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَكَ فَأَعْطَاهُ الْأَغْرَابِيُّ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ ثُمَّ قَالَ الْإِيْمَنُ فَالْإِيْمَنُ

حقيقة صاحب
الماء به حتى
يروى

إِبْنُ مَنْ قَالَ إِنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْمَاءِ حَتَّى يَرَوْى لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ

أَيُّ خَلَطٍ (وَعَنْ يَمِينِهِ) فَإِنْ قُلْتَ لَمْ قَالَ هَذَا بَعْنُ وَفِي الْيَسَارِ بَعْلِي ؟ قُلْتَ لَعَلَّ يَسَارَهُ كَانَ مَوْضِعًا مَرْتَفِعًا فَأَعْتَبَرُ اسْتِعْلَاؤَهُ أَوْ كَانَ الْأَغْرَابِيُّ بَعِيدًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّمَا قَالَ عُمَرُ أَعْطَى أَبَا بَكْرٍ تَدْكِيرًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِعْلَامًا لِلأَغْرَابِيِّ بِجَلَالَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَوْلُهُ (الْإِيْمَنُ) ضَبْطٌ بِالْضَبِّ عَلَى تَقْدِيرِ أَعْطَى الْإِيْمَنُ وَبِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِيْمَنُ أَحَقُّ . فَإِنْ قُلْتَ مَا السَّرْفِيُّ أَوْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَأْذَنَ دُونَ الْأَغْرَابِيِّ قُلْتَ اسْتَأْذَنَهُ ثِقَةً بِطَيْبِ نَفْسِهِ بِالْإِسْتِئْذَانِ لِاسْمِهَا وَالْإِشْبَاحِ أَقَارِبِ الْغُلَامِ وَتَعْلِيمًا بِأَنَّهُ لَا يَدْفَعُ إِلَى غَيْرِ الْإِيْمَنِ إِلَّا بِأَذْنِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَأْذِنِ الْأَغْرَابِيُّ خَوْفًا مِنْ إِجْحَاشِهِ فِي اسْتِئْذَانِهِ فِي صَرْفِهِ إِلَى أَصْحَابِهِ وَرَبَّمَا سَبَقَ إِلَى قَلْبِهِ شَيْءٌ يَهْلِكُ بِهِ لِقَرَبِ عَهْدِهِ بِالْجَامِلَةِ وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ التَّيَامُنِ وَأَنَّ الْإِيْمَنَ يَقْدَمُ وَإِنْ كَانَ مَفْضُولًا وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يُوْثِرُ عَلَى نَفْسِهِ مَا هُوَ فَضِيلَةٌ أُخْرَوِيَّةٌ وَإِنَّمَا الْإِثَارُ الْمَحْمُودُ مَا كَانَ فِي حِظْرِ النَّفْسِ دُونَ الطَّاعَاتِ وَأَنَّ خَلَطَ الْمَاءِ بِاللَّبَنِ جَائِزٌ وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ يَبْرُدُ أَوْ يَكْثُرُ أَوْ كَلَاهُمَا وَإِنَّمَا يَنْهَى عَنْ شُوبِهِ إِذَا أَرَادَ بَيْعَهُ لِأَنَّهُ غَشٌّ وَإِنْ مِنْ سَبْقٍ إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ مَجْلِسِ الْعِلْمِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ يَحْيَى . بَعْدَهُ . الْخَطَابِيُّ : كَانَتْ الْعَادَةُ فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ وَحْدَيْهِ تَقْدِيمُ الْإِيْمَنِ * وَكَانَ الْكَاسُ يَجْرَاهَا الْيَمِينُ * فَخَشَى عُمَرُ أَنْ يَنْأُولَ الْأَغْرَابِيُّ فَنَبِهَ عَلَى مَكَانِ

٢٢٠١

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي
سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لَتَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ

٢٢٠٢

من حفر بئراً
في ملكه

بَابُ مَنْ حَفَرَ بئراً فِي مَلِكِهِ لَمْ يَضْمَنْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ
عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَعْدَنُ جَبَارٌ وَالْبئرُ جَبَارٌ وَالْعَجْمَاءُ
جَبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ

٢٢٠٣

الخصومة والقضاء
في البئر

بَابُ الْخُصُومَةِ فِي الْبئرِ وَالْقَضَاءِ فِيهَا حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ

أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَوْلُهُ ((رَوَى)) بفتح الواو من الرى و((الكلاء)) بفتح الكاف واللام وبالهز
العشب سواء يابساً أو رطباً . الخطأ : هذا في الرجل يحفر البئر في الموات فيملكها بالأحياء ويقرب
البئر موات فيه كلاً ترعاه الماشية فلا يكون لهم مقام إذا منعوا الماء فامر صاحب البئر أن لا يمنع الماشية
فضل مائه ثلثا يكون مانعاً للكل والنهي فيه على التحريم عند مالك والشافعي وقال آخرون إنما
هو من باب المعروف ((باب من حفر بئراً)) قَوْلُهُ ((عبيد الله)) هو ابن موسى روى عنه البخاري
بدون الواسطة في أول الإيمان وههنا بواسطة محمود بن غيلان بفتح المدمجمة وسكون التحتانية
((وإسرائيل)) هو السبيعي مر في باب من ترك بعض الاختيار في كتاب العلم ((وأبو حصين)) بفتح
المهملة الأولى وكسر الثانية عثمان بن عاصم ((وأبو صالح)) ذكوان السمان . قَوْلُهُ ((جبار)) بضم
الجيم وخفة الموحدة الهدر ((والعجماء)) أي جرح العجماء في باب : في الركاك الخمس في كتاب الزكاة

عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِيءٍ هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا) الْآيَةَ فَجَاءَ الْأَشْعَثُ فَقَالَ مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ كَانَتْ لِي بَثْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي فَقَالَ لِي شَهُودُكَ قُلْتُ مَالِي شُهُودٌ قَالَ فِيمِئِنَّهُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يَحْلِفُ فَذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ تَصَدِّقًا لَهُ

٢٢٠٤
لهم مانع الماء.

بَابُ إِثْمِ مَنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ مِنَ الْمَاءِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ

قوله (عبدان) بفتح المهملة وسكون الموحدة اسمه عبد الله المروزي مر في كتاب الوحي (وأبو حزة) باهمال الحاء وبالزاي محمد بن ميمون السكري في باب نفض اليدين في الغسل (وشقيق) بفتح المعجمة هو أبو وائل . قوله (يقتطع) أي يأخذ قطعة بسبب اليمين من مال امرئ وهو على تلك اليمين كاذب و (الأشعث) بفتح الهززة وسكون المعجمة وفتح المهملة وبالمثلثة ابن قيس الكندي كان رئيس كندة مطاعا في قومه مات بالكوفة وصلى عليه الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهم (وأبو عبد الرحمن) هو كنية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأما خصم الأشعث فهو الحفشيش بالحاء والجيم والحاء المفتوحة في الثلاث وإسكان الفاء وكسر المعجمة الأولى الكندي وقيل اسمه جرير وكنيته أبو الخير . قوله (فقال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (شهودك) بالنصب أي أقم أو أحضر شهودك وكذا (فيمئنه) أي فاطلب يمينه وفي بعضها بالرفع فيهما أي فالمثبت لدعراك الشهود والافالحة القاطعة بينكما يمينه (ويحلف) بالنصب لا غير

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَقُولُ سَمِعْتُ
 أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةٌ
 لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلٌ
 مَاءٍ بِالطَّرِيقِ فَفَنَعَهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا فَإِنْ
 أَعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا سَخَطَ وَرَجُلٌ أَقَامَ سَلْعَتَهُ بَعْدَ الْعَصْرِ
 فَقَالَ وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا كَذَا وَكَذَا فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ ثُمَّ
 قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا)

قوله (عبد الواحد بن زياد) بكسر الزاي وخفة التحتانية البصري ولفظ «لا ينظر الله إليهم»
 عبارة عن عدم الإحسان إليهم. قال في الكشف هو كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر مجاز فيمن لا يجوز
 عليه «ولا يزكِّيهم» أي لا يثني عليهم. قوله (إمامه) أي خليفة عصره وكلمة (دنيا) غير منون وضمحل
 عنها معنى الوصفية لغلبة الاسمية عليها فلا تحتاج إلى من ونحوه (وأقام) من قامت السوق إذا نفقت
 (والسلة) المتاع فإن قلت هذا الحكم مخصص بهذا الحلف الخاص أم عام لكل حالف بالله تعالى؟ قلت
 عام وإنما خرج هذا الوصف مخرج الغالب إذ كان عادتهم الحلف بمثله وكذلك الحكم في وقت الظهر
 والصبح وغيره لأن الغالب أن مثله يقع في آخر النهار حيث أرادوا الانعزال عن السوق والفراغ
 من معاملتهم أو خصصها بالذكر لما فيها من زيادة الجرأة إذ التوحيد هو أساس التنزيهات والعصر
 هو وقت صعود ملائكة النهار ولهذا يغلظ في أيمان اللعان به (فصدقه رجل) أي المشتري واشتراه
 بذلك الثمن الذي حلف أنه أعطيه اعتمادا على حلفه. فإن قلت الذين لا ينظر الله إليهم لا ينحسرون في هؤلاء
 الثلاثة قلت التخصيص بالعدد لا يدل على نفي الزائد أو يقال الأول إشارة إلى عدم الشفقة على
 خلق الله والثالث إلى عدم التعظيم لأمر الله والمتوسط جامع للجهتين ومرجع الضمير إلى واحد منها

٢٢٠٥

سكر الأنهار

بَابُ سَكْرِ الْأَنْهَارِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ سَرَحَ الْمَاءَ يَمْرُ فَأَبَى عَلَيْهِ فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلزُّبَيْرِ اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسَلَ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَحْبَسَ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجِدَارِ فَقَالَ الزُّبَيْرُ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ)

٢٢٠٦

شرب الأعلى
قبل الأسفل

بَابُ شُرْبِ الْأَعْلَى قَبْلَ الْأَسْفَلِ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ

(بَابُ سَكْرِ الْأَنْهَارِ) يُقَالُ سَكَرَتِ الْنَهْرُ إِذَا سَدَدَتْهُ (وَالشَّرْحُ) مَسِيلُ الْمَاءِ مِنَ الْحَزْنِ إِلَى السَّهْلِ وَالْجَمْعُ شَرَاةٌ (وَالْحَرَّةُ) بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ خَارِجُ الْمَدِينَةِ وَهِيَ لُغَةٌ أَرْضُ ذَاتِ حِجَارَةٍ سَوْدَاءَ. قَوْلُهُ (الْأَنْصَارِيُّ) قِيلَ هُوَ حَاطِبُ بْنُ بَلْتَعَةَ وَأُطَاقَ عَلَيْهِ الْأَنْصَارِيُّ لِأَنَّهُ كَانَ حَلِيفًا لِلْأَنْصَارِ وَقِيلَ هُوَ ثُمَلَةُ بْنُ حَاطِبٍ وَقِيلَ حَمِيدٌ. قَوْلُهُ (أَنْ كَانَ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ أَيْ حَكَمْتَ بِذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّهُ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ وَفِي بَعْضِهَا بَكْسَرُهَا وَكَانَ الزُّبَيْرُ بْنُ صَفِيَّةَ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَمَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَوْلُهُ (الْجِدَارُ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَكُونُ الْمُهْمَلَةُ أَصْلُ الْجِدَارِ وَقِيلَ الْحَائِطُ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ الرُّوَاةِ عُرْوَةَ عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ إِلَّا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ فَانْهَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَخِيهِ وَأَمَّا الْبَاقُونَ فَانْهَمُ يَقُولُونَ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ خَاصِمُ الزُّبَيْرِ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا زُبَيْرُ اسْقِ ثُمَّ أَرْسَلَ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ إِنَّهُ ابْنُ
عَمَّتِكَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ يَبْلُغُ الْمَاءُ الْجَدْرَ ثُمَّ أَمْسَكَ فَقَالَ
الزُّبَيْرُ فَأَحْسِبْ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى
يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرِ بَيْنَهُمْ)

٢٢٠٧

شرب الاعلى
إلى الكعبين

بَابُ شَرْبِ الْأَعْلَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ
أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ
أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمُ الزُّبَيْرِ فِي شَرَاكِ مِنَ الْحَرَّةِ يَسْقِي بِهَا النَّخْلَ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْقِ يَا زُبَيْرُ فَأَمَرَهُ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ أَرْسَلَ
إِلَى جَارِكَ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ اسْقِ ثُمَّ أَحْبَسَ حَتَّى يَرْجِعَ الْمَاءُ إِلَى الْجَدْرِ وَاسْتَوْعَى

الزُّبَيْرِ . قوله (أنه ابن عمتك) قال المالكي يجوز فيه الافتح والكسر لأنها واقعة بعد كلام تام معتل بمضمون
ما صدر بها فإذا كسرت قدر قبلها القاء وإذا فتحت ندر اللام قبلها وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى
« ندعوه إنه هو البر الرحيم » قرأ بالفتح نافع والكسائي وكسر الباقون . فان قلت المناسب للسياق أن يقال
ثم أرسل بدل ثم أمسك . قلت ليس المراد أمسك الماء بل أمسك نفسك عن السقي . قوله (محمد)
بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح اللام وبالمهملة ابن يزيد مر في الجمعة . قوله (فأمره) بلفظ الأمر من

لَهُ حَقُّهُ فَقَالَ الزُّبَيْرُ وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أَنْزَلَتْ فِي ذَلِكَ (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ
 حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) قَالَ لِي ابْنُ شِهَابٍ فَقَدَرْتُ الْإِنْصَارُ وَالنَّاسُ
 قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْقِ ثُمَّ أَحْبِسْ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَذْرِ وَكَانَ
 ذَلِكَ إِلَى السَّكْعَيْنِ

بَابُ فَضْلِ سَقِي الْمَاءِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ٢٢٠٨

فضل سقي الماء

باب الانهال من المرور وفي بعضها بالفظ الماضي من الامر (واستوعى) أى استوعب واستوفى ولعله
 من كلام الزهرى إذ عاده الادراج . قوله (والله ان هذه الآية) فان قلت ماوجه الجمع بينه حيث
 جزم وبين ما تقدم حيث قال أحسب قلت قد يكون الشخص شاكاً ثم يتحقق الامر عنده وبالعكس
 قوله (والناس) من عطف العام على الخاص . قوله (أو هو معهود عن غير الانصار) الخطأ في ذهب
 بعضهم إلى أنه نسخ حكمه الاول بحكمه الآخر وقد كان له في الاصل أن يحكم بأيهما شاء إلا أنه قدم
 الاخف والاسهل مسامحة وإيثارا لحكم حسن الجوار فلما رأى الانصارى يجهل موضع حقه نسخ
 الاول بالآخر حين رآه أصح وفي الزجر أبلغ وقيل إنما كان القول الاول من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على وجه المشورة للزبير وعلى سبيل المسامحة لجاره ببعض حقه لا على وجه الحكم عليه فلما خالفه الانصارى
 استقصى الزبير حقه في صريح الحكم وأمره باستيفائه منه قال (والجذر) يريد به حزم الجدار
 الذى هو الحائل بين المشارب وقد روى بالذال المعجمة ويراد به مبلغ تمام الشرب من جذر
 الحساب والفظ (أن كان) معناه لئن كان أو لاجل أن كان كقوله « أن كان ذا مال وبنين » وقال
 فيه من العلم أن مياه الأودية التى لم تستبطن العمل فيها مباح ومن سبق إليه فهو أحق به وفيه أنه
 ليس للأعلى إذا أخذ حاجته أن يحبس عن الأسفل وفيه أن اللامام أن ينفو عن التعزير
 وقد قيل ان عقوبته وقعت في ماله وقد كانت العقوبات تقع في الاموال كما مره بشق الزقاق وكسر
 الجرار عند تحريم الحر تغليظاً للتحريم قال وإنما حكم عليه في حال غضبه مع نيه أن يحكم الحاكم وهو
 غضبان لأنه يفارق سائر البشر إذ قد عصمه الله تعالى من أن يقول في الغضب والرضا لإحقاق التوربشتى

عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَنَزَلَ بِئْرًا فَشَرِبَ مِنْهَا ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا هُوَ بِكَلْبٍ يَلْمُثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ فَقَالَ لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلُ الَّذِي بَلَغَ بِي فَلَا خَفَةَ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ ثُمَّ رَقِيَ فَسَقَى الْكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرًا قَالَ فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ . تَابِعَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَالرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ حَدَّثَنَا أَبُو مَرْيَمَ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أَسْمَاءَ

٢٣٠٩

قد اجترأ جمع بنسبة هذا الرجل إلى النفاق وهو باطل اذ كونه أنصاريًا وصف مدح والسلف احترزوا أن يظنوا على من انهم بالنفاق الانصاري فالأولى أن يقال هذا قول أزله الشيطان فيه بتمكينه عند الغضب ولا يستبعد من البشر الابتلاء بأمثال ذلك (باب فضل سقي الماء) قوله (سُمَيٍّ) بضم المهملة وفتح الميم وشدة التحتانية مر في الصلاة ووقع الفاء في (فاشدد) موقع إذا كما وقع موقعها في قوله تعالى «إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ» (ويلمُث) أي يخرج لسانه (والعطش) بالضم داء يصيب الإنسان يشرب الماء فلا يروى . قوله (رقى) يقال رقيت في السلم إذا صعدت و(فغفرله) هو نفس الشكر كقوله تعالى «فَتَوَبُوا إِلَى بَارئِكُمْ فَإِن لَّمْ يَغْفِرْ لَكُمْ فإِنَّكُمْ لَمِنَ الْخَاسِرِينَ» على قول من فسر التوبة بالزتل ومر الحديث في أوساط كتاب الوضوء . قوله (كبد) يجوز فيه ثلاثة أوجه فإن قلت لم أنت (رطوبة) قلت لأن الكبد مؤنث سماعي فإن قلت ما المراد برطوبة فلت حية إذ الرطوبة لازمة للحياة فهو كناية فإن قلت الكبد ليست ظرفًا للأجر فما معنى كلمة الظرفية قلت تقديره الأجر ثابت في أرواء أوفى رعاية كل حي أو الكلمة للسببية كما قال بعضهم في النفس المؤمنة مائة إيل أي بسبب نزل النفس المؤمنة (وحامد بن سلمة) بفتح المهملة واللام (والربيع) ضد الخريف ابن مسلم بكسر اللام الخفيفة البصري مات سنة سبع وستين ومائة . قوله (ابن أبي مريم) هو سعيد (ونافع) بن عمر الجمحي تقدم في

بُنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةَ
الْكُسُوفِ فَقَالَ دَنْتُ مِنِّي النَّارَ حَتَّى قُلْتُ أَيْ رَبِّ وَأَنَا مَعَهُمْ فَإِذَا امْرَأَةٌ
حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ تَخْدِشُهَا هَرَّةٌ قَالَ مَا شَأْنُ هَذِهِ قَالُوا حَبَسْتَهَا حَتَّى مَاتَتْ
جُوعًا **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عَذَّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هَرَّةٍ
حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارُ قَالَ فَقَالَ وَاللَّهِ أَعْلَمُ لَا أَنْتِ
أَطْعَمْتِهَا وَلَا سَقَيْتِهَا حِينَ حَبَسْتِهَا وَلَا أَنْتِ أَرْسَلْتِهَا فَأَكَلَتْ مِنْ
خَشَاشِ الْأَرْضِ

بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الْخَوْضِ وَالْقَرْبَةِ أَحَقُّ بِمَاءِهِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَنِي

٢٢١١
صاحب الخوض
أحق بماءه

باب من سمع في كتاب العلم ((وا' معهم)) فيه تعجب وتعجيب واستبعاد من قرنه من أهل جهنم فكانه
قال كيف قربوا مني وبنى وبنيتهم غاية المنافاة المقتضية لبعدها المشرقين . قوله ((تخديشها)) أي تكدمهم ((وفي
هررة)) أي في شأن هررة أو بسبب هررة والله أعلم جملة معترضة وأما القائل بقوله ((لأنك أطعمتها)) فهو إما
الله وإما مالك خازن النار وفي بعضها أطعمتها مع آخراتها الثلاثة بأشباع كسراتها ياء ((والخشاش)) بكسر
المعجمة وخفة الشين الأولى الحشرات وقد تقدم قال النووي وقد تضم أيضا وفيه أن النار مخلوقة وأن
بعض الناس اليوم معذب في جهنم وفي تعذيبها بسبب الهررة دلالة على أن فعلها كبيرة لأنها أصرت

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ وَعَنْ يَمِينِهِ غَلَامٌ هُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاحُ عَنْ يَسَارِهِ قَالَ يَا غَلَامُ أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْيَاحَ فَقَالَ مَا كُنْتُ لِأَوْثَرِ بَنِي صَيْبٍ مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ**

٢٢١٢

ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا ذُودَنَّ رَجُلًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تُذَادُ الْغَرِيْبَةُ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ**

٢٢١٣

مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ وَكَثِيرُ بْنُ كَثِيرٍ يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْحُمُ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ لَوْ تَرَكَتْ زَمْزَمَ أَوْ قَالَ

عليه ومر في باب ما يقول بعد التكبير . قوله ((أحدث)) أى أصغر سبق الحديث بشرحه فان قلت ماوجه تعلقه بالترجمة قلت قياس ما في القرية والحوض على ما في القدح ((ومحمد بن زياد)) بكسر الزاى وخفة التحتانية مر في باب غسل الأعقاب ولا يشتبه عليك بمحمد بن زياد الالهاني وان كان كل منهما تابعا ((والذود)) الطرد أى كما يذود الساقى الناقة الغريبة عن إبله إذا أرادت الشرب مع إبله واختلف فيهم فقليل هم المنافقون وقيل المرتدون وقيل أصحاب الكبائر وقيل كل من أحدث في الدين كالمبتدعة والظلمة والمعلنين بالكبائر قال شارح التراجم إذا استحق الماء بجلوسه في اليمن فلأن يستحقه بعبادته في حوضه وقربته أولى . قوله ((كثير بن كثير)) ضد القليل في اللفظين ابن المطلب السهمي وهو عطف على أيوب فان قلت يلزم منه أن يكون كل منهما مزبدا ومزيدا عليه قلت نعم باعتبارين

لَوْ لَمْ تَعْرِفِ مِنَ الْمَاءِ لَكَانَتْ عَيْنًا مَعِينًا وَأَقْبَلَ جُرْهُمُ فَقَالُوا أَتَأْذِنِينَ أَنْ
 ٢٢١٤ نَزَلَ عِنْدَكَ قَالَتْ نَعَمْ وَلَا حَقَّ لَكُمْ فِي الْمَاءِ قَالُوا نَعَمْ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سَلْعَةٍ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى وَهُوَ
 كَاذِبٌ وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ

قوله (أم اسماعيل) هي هاجر (لو تركت زمزم) بأن لا تعرف منها إلى القرية ولا تشح فيها لكانت
 عيناً معينا بفتح الميم أى جاريها (وجرم) بضم الجيم والهاء وسكون الراء حتى من اليزن وهم أصحاب اسماعيل
 قوله (نزل) في بعضها نزل باعتبار قول كل واحد منهم فإن قلت نعم مقررة لما سبق وههنا النبي
 سابق قلت نعم تستعمل في العرف مقام بلى ولهذا يثبت به الاقرار حيث يقال أليس لي عليك ألف
 فقال نعم الخطابي لم تعرف يريد به لولم تشح ولم تدخره لكانت عيناً تجرى (والمعين) الظاهر ولكنها
 لما غرفت ولم تثق بأن الله تعالى سيمدها ويجريها حرمت ذلك وفيه دليل على أن من انبط ماء في فلاة من
 الأرض فإنه قد ملك تلك البقعة بالاحياء لا يشاركه غيره إلا أنه لا يمنع فضل مائه بعد غناه ولهذا
 شرطت أن لا يملكوه لكنهم في حكم السابلة في الفضل . قوله (ليقتطع) أى لياخذ قطعة فإن
 قلت تقدم الحديث آنفاً والرجل المبايع للإمام هو ثلث الثلاثة فيه قلت لا منافاة بينهما إذ لم يحصر
 على هذه الثلاثة ولا على تلك الثلاثة الخطابي خص وقت العصر بتعظيم الاثم فيه وإن كانت اليمين
 الفاجرة محرمة كل وقت لان الله عظم شأن هذا الوقت وروى أن الملائكة يجتمعون فيه وهو
 ختام الأعمال والامور بخواتيمها فغلظت العقوبة فيه لئلا يقدم عليها تجزؤاً فإن من تجزأ عليها فيه
 اعتادها في غير هذا الوقت وقيل كان الناس يلغون بعد العصر قال ومعنى اليوم أمنك أنك إذا
 كنت تمنع فضل الماء الذي ليس بملكك وإنما هو رزق ساقه الله إليك فما الذي تسمح به لأخيك

وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ فَيَقُولُ اللَّهُ الْيَوْمَ أَمْنُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَاءٍ
تَعْمَلُ يَدَاكَ . قَالَ عَلِيٌّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ عَنْ عَمْرِو سَمِعَ أَبَا صَالِحٍ
يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بَابُ لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَقَالَ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمَى النَّقِيعِ وَأَنَّ عُمَرَ حَمَى السَّرَفِ وَالرَّبَذَةَ

٢٢١٥
لاحى الا لله
ولرسوله

قوله (لم تعمل يداك) فيه إشارة إلى جواز فضل ماء القنوات والآبار التي لا يستنظفها الشخص بماله (ويبلغ) أى يرفع أبو صالح الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم (باب لا حمى الا لله) لفظ حمى بغير التنوين وهو لغة المحذور واصطلاحاً ما يحمى الامام من الموات لمواشى بعينها ويمنع سائر الناس من الرعى فيها والمقصود من الحصر إبطال ما كان يحميه الرجل العزيز من أهل الجاهلية بأنى الأرض الخصبة فيستعوى كلباً فيحمى مدى صوت الكلب من كل جهة ويمنع الناس أن يرعوا حوله . قوله (الصعب) ضد السهل (ان جثامة) بفتح الجيم وشدة المثلثة اللثمي مر في جزاء الصيد (والنقيع) بالنون وكسر القاف الخفيفة وبالمهمله وضع في صدور وادى العقيق على نحو عشرين ميلاً من المدينة وسمى به لانه مستقيم للباء وإذا نصب نبت فيه الكلا وقد حماه لابل الصدقة وخيل المجاهدين ونحوه و (الشرف) بالمعجمة والراء المفتوحين المكان المشهور بشرف الروحاء وفي بعضها بفتح المهمله وكسر الراء موضع قريب من مكة والأول هو

٢٢١٦

شرب الناس
والدواب من
الأنهار

بَابُ شَرْبِ النَّاسِ وَالْذَّوَابِ مِنَ الْأَنْهَارِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَطَالَ بِهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طِيلُهَا فَاسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاهَا حَسَنَاتٌ لَهُ وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَسْقَى كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ فَفِي ذَلِكَ أَجْرٌ وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَتَعَفُّفًا ثُمَّ لَمْ يَنْسَ

أظهر وأشهر و ((الربذة)) بالراء والموحدة والمعجمة المفتوحات على ثلاث مراحل من المدينة قريبة من ذات عرق . قوله ((مرج)) هو موضع ترعى فيه الدواب ((والطيل)) بكسر الطاء وفتح التحتانية الحبل الذي يطول للدابة وأصله الطول أبدل الواو ياء ((والشرف والشرفان)) الشوط والشوطان سمي به لأن العادي به يشرف على ما يتوجه إليه ((وتغنيا)) أى استغناء عن الناس وتعففا عن السؤال فيتجر فيها أو يتردد عليها إلى متاجره أو مزارعه ونحو ذلك فتمكون ستراً له يحجبه عن الفاقة ولم ينس حق الله في رقابها فيؤدى زكاة تجارتها ولا في ظهورها فيركب عليها في سبيل الله الخطائي ((أطال لها)) شدها في طولها وهو حبل يشد أحسد طرفيه في الوتد ثم تعاق به الفرس في الطرف الآخر منه ليدور فيه ولا يذهب على وجهه والطيل والطول كلاهما لغة رسن الفرس ((واستن)) إذا لج في عدوه ذاهباً وجائياً ((الشرف)) ما ارتفع من الأرض ((والتغنى والتعفف)) أن يطلب بنتائجها الغنى والعفة ((والنواء)) المناوأة وهى المعاداة وقد يستدل بقوله ((لم ينس حق الله)) من

حَتَّى اللَّهُ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ وَرَجُلٌ رَبَطَهَا نَخْرًا وَرِيَاءً
وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزُرُّ وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَنِ الْخُمْرِ فَقَالَ مَا أَنْزَلَ عَلَى فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَازَةُ (فَمَنْ
يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ عَنْ زَيْدِ
ابْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاءَهَا ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ
صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا قَالَ فَضَالَةُ الْغَنَمِ قَالَ هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ
قَالَ فَضَالَةُ الْإِبِلِ قَالَ مَالِكٌ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ

٢٢١٧

يوجب الصدقة في الخيل . قال وإنما سئل عن صدقة الحمرة أشار إلى الآية بأنها جامعة لا شتمال اسم الخير
على أنواع الطاعات وجعلها فاذة لخلوها عن بيان ماتحتها من تفصيل أنواعها والفذ الواحد الفرد
قوله (ستر) أى ساتر لفقره وحاله (والوزر) الاثم والثقل (ومن يعمل) الصحيح كما عليه التلاوة
هو فمن يعمل بالماء . فان قلت كيف دلالة الآية على الجواب . قلت كان سؤلهم أن الحمرة له حكم
الفرس أم لا ؟ فأجاب بأنه ان كان لخير فلا بد أن يرى جزاءه ويحصل له الاجر والافاء العكس وقال
بعضهم : إنها فاذة إذ ليس مثلها آية أخرى في قلة الالفاظ وكثرة المعاني لأمها جامعة بين أحكام كل
الخيرات والشرور . قوله (ربيعة) بفتح الراء هو المشهور بريعة الرأى (ويزيد) من الزيادة
(والعفاص) بكسر المهملة وبالفاء هو الظرف الذى فيه النفقة والذى على رأس القارورة (والوكاء)

الشجر حتى يلقاها ربها

٢٢١٨

بيع الخطب
والسكلا

باب يبيع الخطب والسكلا **حدثنا** معلى بن أسد حدثنا وهيب

عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأن يأخذ أحدكم أحبا فليأخذ حزمة من حطب فيبيع

٢٢١٩

فيكف الله به وجهه خير من أن يسأل الناس أعطى أم منع **حدثنا** يحيى

ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى

عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل

٢٢٢٠

أحدا فيعطيه أو يمنعه **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج

أخبرهم قال أخبرني ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي عن أبيه حسين

ابن علي عن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم أنه قال أصبت شارفا مع رسول

ما يشد به رأس القربة (والسقاء) القربة (والخذاء) ما وطئ عليه البعير من خفه سبق شرح الحديث
برحاله في كتاب العلم في باب الغضب . قوله (معلى) بضم الميم وفتح المهملة وشدة اللام المفتوحة
(والحزمة) بضم الحاء المهملة من حزمت إذا شددت و (وجهه) أى ماء وجهه أى عرضه وفى
باب كسب الرجل فى أوائل البيع (وأبو عبيد) مصغر العبد مر أيضا ثمة . قوله (شارفا) هى المسنة

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَغْنَمٍ يَوْمَ بَدْرٍ قَالَ وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَارِفًا أُخْرَى فَأَخْتَمَهُمَا يَوْمًا عِنْدَ بَابِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَهْمَلَ عَلَيْهِمَا إِذْ خَرَا الْأَيُّعُ وَمَعِيَ صَائِغٌ مِنْ بَنِي قَيْنَقَاعٍ فَاسْتَعَيْنَ بِهِ عَلَى وَلِيمَةِ فَاطِمَةَ وَحَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَشْرَبُ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ مَعَهُ قَيْنَةُ فَقَالَتْ . أَلَا يَأْخُزُ لِلشُّرْفِ النَّوَاءُ . فَثَارَ إِلَيْهِمَا حَمْزَةُ بِالسَّيْفِ فَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا ثُمَّ أَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا قُلْتُ لِابْنِ شِهَابٍ وَمَنْ السَّنَامُ قَالَ قَدْ جَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا فَذَهَبَ بِهَا قَالَ ابْنُ شِهَابٍ قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَنَظَرْتُ إِلَى مَنْظَرٍ أَفْظَعَنِي فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ

من النوق و (صائغ) بالمهملة وبالهمزة بعد الألف وبالمعجمة و (طبع) بالموحدة و (وطائع) باللام أى من يدلّه عليه ويساعده . وقد يقال أيضاً به اسم الرجل و (قَيْنَقَاع) بفتح القاف وبكسر النون وفتحها وضمها و (وبه) أى بشمن الاذخر و (والقينة) بالفتح الأمة وهانها المراد بها المغنية و (والشرف) بضم الشين وسكون الراء وضمها جمع الشارف و (النواء) جمع النأوية وهى السمينة وهذا إشارة إلى ما فى قصيدة مطلعها :

ألا يا حمز للشرف النواء وهربن معقلات بالفناء

ضع السكين فى اللبات منها وضرجهن حمزة بالدماء

وعجل من أطايبها لشرب قدير من طيبخ أو شواء

واللغة المنخر والنضريج بالمعجمة وبالجيم التدمية . قوله (بقر) أى شق و (الخواصر) جمع الخاصرة وهى الشاكلة والمراد بقوله (قال على) هو أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه

فَأَخْبَرْتُهُ الْخَبَرَ فَخَرَجَ وَمَعَهُ زَيْدٌ فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ فَدَخَلَ عَلَى حَمْزَةَ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ
فَرَفَعَ حَمْزَةُ بَصْرَهُ وَقَالَ هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِأَبَائِي فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَقْمُ قَرَحًا حَتَّى خَرَجَ عَنْهُمْ وَذَلِكَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ

لا على بن حسين وذكره ابن شهاب تعالى ((وأفطنني)) أي خرفني وهولني ولتصوره تأخر الالبقاء بنيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبب فوات ما يستعان به فيه ولما خاف من توهم تقصيره في حق
فاطمة رضي الله عنها لا لقوانها لأنها متاع قليل و((زيد بن حارثة)) بالمهمل والمثلثة أبو أسامة مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم و((تغيظ)) أي أظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم الغيظ عليه وهذه الفصة
((العبيد)) بالفتح الجمع وأراد به الفأخر عليهم بأنه أنزب إلى عبد المطلب ومن فرقته . وهذه الفصة
كانت قبل تحريم الخمر ولذلك عذره النبي صلى الله عليه وسلم فيما قال وفعل ولم يأخذه به . قال التبعي :
وفيه أن الغائم قد يعطى من الغنيمة بوجهين من الخمس ومن الأربعة الأخماس ، وأن مالك الناقة له
الاتفاع بها بالحمل عليها وجواز الاحتشاش وسنة الولية وإماخه الناقة على باب غيره إذالم بتضرر
به وتبسط المرء في مال قريبه إذا كان يعلم أنه يحلله منه وأن البكاء الذي يجلبه الحزن غير مذموم
وأن اخبار المظلوم خارج عن النعمة . وفيه قبول خبر الواحد لأن علما عمل على قبول قول من أخبر
بعمل حمزة حتى استعدى عليه وجواز الاجتماع على شرب الشراب المباح وأن المأكل والمشراب إذا
قدم إلى الجماعة جاز أن يتناول كل واحد منهم من ذلك بقدر الحاجة من غير تقدير وجواز الغناء
بالمباح من القول وانشاد الشعر وإباحة السماع من الأمة والنحر بالسيف وفي حالة برك المنحور
والتخير فيما يأكله كاختيار الكبد وذلك ليس بأسراف ، وأكل الكبد دماوان من دل انسانا على مال
لقريبه ليس ظلما وحل ذبيحة من ذبح ناقة غيره بغير إذنه وجواز تسمية الاثنين باسم الجماعة والاستعداد
للسلطان على الخصم وأن للانسان أن يستخدم غيره في أموره لأنه صلى الله عليه وسلم دعا زيدا
وذهب به معه وسنة الاستئذان في الدخول واستئذان الواحد كاف عنه وعن الجماعة وأن السكران
يلازم إذا كان يعقل اللوم وأن الامام باقى الخصم في كمال الهيبة لأنه أخذ رداه وجواز اطلاق الكلام
على التشبيه كما قال : هل أنتم إلا عبيد ، أي كعبيد . وفيه اشارة إلى شرف عبد المطلب وأن عبد
الله وأبا طالب كانا كأنهما عبيدان له في الخضوع لحرمة وجواز تصرفه في مالهما وأن الكلام

٢٢٢١
القطائع

بَابُ الْقَطَائِعِ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقَطِّعَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ حَتَّى تُقَطِّعَ لِأَخَوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَ الَّذِي تُقَطِّعُ لَنَا قَالَ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً فَاصْبِرُوا حَتَّى تَنْقُوتُوا

بَابُ كِتَابَةِ الْقَطَائِعِ وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَنْصَارَ لِيُقَطِّعَ لَهُمُ بِالْبَحْرَيْنِ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَعَلْتَ فَانْكَتُبْ لِأَخَوَانِنَا مِنْ قُرَيْشٍ بِمِثْلِهَا فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ

يختلف باختلاف المتكلمين فتصدر الكلمة التي يخاطب بها في الاستحقاق على سبيل الدلال (باب القطائع) يقال استقطع فلان الامام قطعة فأقطعه إياها إذا سأله أن يقطعها له ويثبتها ملكا له فأعطاه إياها قوله (البحرين) بصيغة تثنى البحر ناحية مشهورة ولفظ (حتى تقطع) غاية لفعل مقدر أى لا تقطع لنا حتى تقطع ((والأثرة)) بالهمزة والمثناة المفتوحتين ، يقال استأثر فلان بالشئ إذا استبد به والاسم الأثرة بالتحريك أى سترت بعدى استقلالاً للناس وتفضيلاً لأنفسهم عليكم بأخذ زيادة العطاء واستئثار الفضل لهم . الخطابي : الاقطاع إنما هو عطاء يعطيه الامام أهل الفضل من أرض أو عتق أو إقطاعه من البحرين كان على أحد الوجهين إمام من الموات وإما من حقه في الخس فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم افتتح البحرين وترك أرضها فلم تقسم . والأثرة اسم من الايثار أى ترون استئثارا عليكم واستبدادا بالخط دونكم بين من يؤثر نفسه عند الخصاصة وبين من يستأثر بحق غيره . وقال ابن بطال : لم يكن الاقطاع من الأرض لأنها كانت أرض صاح . يؤدى أهلها الجزية بل من الجزية لأنها تجرى مجرى الخراج . قوله ((وقال الليث)) تعليق من البخارى و((إن فعلت)) أى الاقطاع ((وذلك)) أى المثل وقيل معناه فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الأمر لأنه قد كان أقطع المهاجرين أرض

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةَ فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي

٢٢٢٢

حَابِ الْإِبِلِ
عَلَى الْمَاءِ

بَابُ حَلْبِ الْإِبِلِ عَلَى الْمَاءِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ

ابْنُ فُلَيْحٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ حَقَّ

الْإِبِلُ أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ

الرجل يكونه

عمر او شرب

بَابُ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ مَمْرٌ أَوْ شَرْبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ قَالَ النَّبِيُّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَثَمَرَتِهَا لِلْبَائِعِ فَلِلْبَائِعِ الْمَمْرُ

وَالسَّقْيُ حَتَّى يَرْفَعَ وَكَذَلِكَ رَبُّ الْعَرِيَّةِ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ

حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ

أَنْ تُؤَبَّرَ فَثَمَرَتِهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَدَالُهُ

بني النضير (و تلقوني) أي تروني في القيامة عند الحوض وغيره قالوا فيه دليل أن الخلافة لا تكون في الأنصار . قوله (محمد بن فليح) بضم الفاء وباهمال الحاء في أول العلم و (عبد الرحمن بن أبي عمرة) بفتح المهملة الأنصاري الثقة المشهور و (على الماء) أي عند الماء . شرعهم لما فيه من نفع المساكين الذين تمت ولان ذلك خير للإبل . قوله (بعد أن تؤبر) بفتح الموحدة مخففة ومشددة (ويرفع) أي يقطع (ورب العرية) صاحب النخلة الذي باع ثمرتها له الممر والسقي

لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ . وَعَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
عَنْ عُمَرَ فِي الْعَبْدِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ ٢٢٢٣

سَعِيدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ رَخَّصَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُبَاعَ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ٢٢٢٤

مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَعَنِ الْمُرَابَنَةِ
وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا وَأَنْ لَا تُبَاعَ إِلَّا بِالْدينَارِ وَالْدرهمِ إِلَّا

الْعَرَايَا **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي
سُفْيَانَ مَوْلَى أَبِي أَحْمَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَخَّصَ النَّبِيُّ صَلَّى ٢٢٢٥

ويحتمل أن يراد به صاحب ثمرتها . قوله ﴿ وله مال ﴾ إضافة المال إلى العبد مجاز كإضافة الثمرة
إلى النخل مر شرحه في باب من باع نخلا ولفظ ﴿ عن مالك ﴾ إما تعليق من البخاري وإما عطف
على حديثي الليث أي روى عمر الحديث في شأن العبد أو قال عمر في العبد بأن ماله لباؤه أو زاد
لفظ في العبد بعد « إلا أن يشترط المبتاع » . قوله ﴿ المخابرة ﴾ وهي عقد المزارعة بأن يكون البذر
من العامل و﴿ المحاقلة ﴾ بالمهملة والقاف بيع الزرع بالبر الصافي و﴿ والمرابنة ﴾ بالزاي والموحدة والنون
بيع الكرم بالزبيب ونحوه في الرطب والتمر و﴿ ودأود بن الحصين ﴾ بضم المهملة الأولى وفتح الثانية
وسكون التحتانية وبالنون و﴿ وأبو سفيان مولى أبي أحمد ﴾ أو مولى ابن أبي أحمد . والرجال والمتون
والتعريفات كلها سبقت في البيع في أبواب المرابنة ونحوها وأما ﴿ يحيى بن قزعة ﴾ بفتح القاف والزاي

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ
 فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ شَكَّ دَاوُدُ فِي ذَلِكَ **حَدَّثَنَا** زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو
 أُسَامَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي
 حَارِثَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَشْمَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا فَإِنَّهُ أَذِنَ
 لَهُمْ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي بُشَيْرٌ مِثْلَهُ

والمهملة فتدور في آخر كتاب الصلاة . قوله (الوليد) بفتح الواو وكسر اللام (ابن كثير)
 ضد القليل المدني مات بالكوفة سنة إحدى وخمسين ومائة و (بشير) بضم الموحدة (ابن يسار) ضد
 اليمر (مولى بني حارثة) بالمهملة والمثلثة مر في باب من مضمض من السويق في الوضوء و (سهل
 ابن أبي حشمة) بفتح المهملة وسكون المثلثة في المزابنة (والتمر) بالمثلثة (وبالتمر) بالفوقانية و (محمد
 ابن اسحاق) صاحب المغازي .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الاستقراض

باب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس

الاستقراض

باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس بحضرة **حدثنا**

٢٢٢٧
من اشترى
بالدين

محمد أخبرنا جرير عن المغيرة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم قال كيف ترى بعيرك أتبيعنيه قلت نعم فبعته إياه فلما قدم المدينة غدوت إليه بالبعير فأعطاني ثمنه **حدثنا** معلى بن أسد **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الأعمش قال تذاكرنا

٢٢٠٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

كتاب الاستقراض

(باب من اشترى بالدين) قوله (محمد) قال الغساني : هو ابن سلام وما وقع في بعض النسخ محمد بن يوسف فليس بشيء (وجرير) بفتح الجيم ابن عبد الحميد مر في العلم

عَنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ فِي السَّلَامِ فَقَالَ حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ

٢٢٢٩
من أخذ أموال
الناس

بَابُ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ آدَاءَهَا أَوْ إِتْلَافَهَا حَدَّثَنَا

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْيسِيُّ حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ آدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ

آداء الديون

بَابُ آدَاءِ الدُّيُونِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ

إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)

٢٢٣٠ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَنِ الْأَعْمَشِ

(والمغيرة) بضم الميم وكسرها باللام ودرنها ابن مقسم بكسر الميم في الصوم . قوله (يهودى) واسمه (أبو الشحم) فان قلت هذا رهن في الدين لافي السلم ، قلت المراد بالسلم السلف ومرا الحديث قوله (عبد العزيز الأويسى) بضم الهمزة وفتح الواو وسكون التحتانية وبالمهمله (وثر) بلفظ الحيوان المشهور (ابن زيد) أخى عمرو المدنى الدبلى بكسر المهملة وهو غير ثور بن زيد بلفظ الفعل فانه شامى كلاعى و (أبو الغيث) بفتح المعجمة واسكان التحتانية وبالمثناة سالم مولى عبد الله بن مطيع العدوى . قوله (أداها) أى ردها إلى المقرض . وفيه أن الثواب قد يكون من جنس الحسنه وأن العقوبة تكون من جنس الذنب لأنه عليه الصلاة والسلام جعل مكان آداء الانسان آداء

عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا أَبْصَرَ يَعْنِي أَحَدًا قَالَ مَا أَحَبُّ أَنَّهُ يَحُولَ لِي ذَهَبًا يَمْكُثُ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا دِينَارًا أَرْضَدُهُ لَدَيْنِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ الْأَقْلُونَ إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَأَشَارَ أَبُو شَهَابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَقَالَ مَكَانَكَ وَتَقَدَّمَ غَيْرُ بَعِيدٍ فَسَمِعْتُ صَوْتًا فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ مَكَانَكَ حَتَّى آتَيْكَ فَلَمَّا جَاءَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي سَمِعْتُ أَوْ قَالَ الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعْتُ قَالَ وَهَلْ سَمِعْتَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ أَنَا نِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ قُلْتُ وَإِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا قَالَ نَعَمْ **حَرْشًا** أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَ

٢٢٣١

الله تعالى عنه ، ومكان إتلافه إتلاف الله له . قوله (أبو شهاب) اسمه عبد ربه المدائني الحنطاط المشهور بالأصغر مرفى الزكاة في باب على كل مسلم صدقة . قوله (الا كثرون) أى مالا (هم الاقلون) أى ثوابا إلا من صرفه على الناس ، ولفظ هم مبتدأ وقيل خبره ، وما زائد أو صفة و (مكانك) أى الزم مكانك (والذي سمعت) خبر مبتدأ محذوف نحو ما الذى سمعت (وكذا وكذا) أى الزنا والسرقة ونحوهما . قوله (أحمد بن شبيب) بفتح المعجمة وكسر الموحدة الاولى (ابن

لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَى ثَلَاثٍ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ
أَرْصَدَهُ لِدِينٍ رَوَاهُ صَالِحٌ وَعَقِيلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ

٢٢٣٢
استقراض
الأبل

بَابُ اسْتِقْرَاضِ الْأَبْلِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ
ابْنُ كَيْسٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بَيِّنَتَنَا يَحْدُثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَغَظَ لَهُ فَمَهُ أَصْحَابَهُ فَقَالَ دَعُوهُ
فَإِنَّ لَصَاحِبَ الْحَقِّ مَقَالًا وَاشْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ وَقَالُوا لَا نَجِدُ إِلَّا
أَفْضَلَ مِنْ سَنَنِهِ قَالَ اشْتَرَوْهُ فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ فَإِنْ خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً

٢٢٣٣
حسن التقاضي

بَابُ حُسْنِ التَّقَاضَى **حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ
رَبْعَى عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ
مَاتَ رَجُلٌ فَقِيلَ لَهُ قَالَ كُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ فَأَتَجَوَّزُ عَنِ الْمُوسِرِ وَأُخَفِّفُ عَنِ

سعيد) الحبطي بالمهملةتين والموحدة بينهما البصري (وأرصده) من باب الافعال يقال أُرصدت له أعددت
له وفي بعضهم ما يسرني أن لا يمر بزيادة كلمة ماو حينئذ تكون «لا» صلة . قال ابن بطال : فيه تقييل الاستدانة
إذ لو كان عليه مائة دينار أو أكثر لم يرصد لأدائها إلا بقدر الدين ، وفيه أنه لا ينبغي للمؤمن
أن يستغرق في كثير الدين خشية العجز عن أدائه . قوله (سلمة) بفتح اللام (ابن كميل)
مصغر الكهل الحضرى مر في كتاب الوكالة مع الحديث (باب حسن التقاضي) قوله (ربعى)
بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر المهملة وشدة التحتانية ابن خراش مر في باب إثم من كذب
على النبي صلى الله عليه وسلم في العلم . قوله (فأتجوز) أى أسامحه وأمهله وأيسر عليه مر في

المُعْسِرُ فَغْفِرَ لَهُ قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٢٢٣٤

هل يعطى
أكبر من سنة

بَابُ هَلْ يُعْطَى الْكَبِيرُ مِنْ سَنَةِ حَدَثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ
قَالَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَقَاضَاهُ بَعِيرًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطُوهُ فَقَالُوا مَا نَجِدُ إِلَّا سَنًا أَفْضَلَ مِنْ سَنَةِ فَقَالَ الرَّجُلُ أَوْفَيْتَنِي
أَوْفَاكَ اللَّهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطُوهُ فَإِنَّ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ
أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً

٢٢٣٥

حسن القضاء

بَابُ حَسَنِ الْقَضَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ
أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ سَنٌ مِنَ الْأَبْلِ فَجَاءَهُ يَتَقَاضَاهُ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطُوهُ فَطَلَبُوا
سَنَهُ فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ إِلَّا سَنًا فَوْقَهَا فَقَالَ أَعْطُوهُ فَقَالَ أَوْفَيْتَنِي وَفَى اللَّهُ بِكَ قَالَ

البيع في باب من أنظر معسرا (وأبو مسعود) كنية عقبة بن عامر الأنصاري مر في آخر كتاب
الإيمان (وسلمة) هو بن كهيل مصفرا (وأبو سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف، وقوله
(أوفيتني) أي أعطيت حتى وافيا فإن قلت ما الفرق بين أوفاك الله وأوفى بك الله؟ قلت يقال وفي
بعده وأوفى بمعنى فالاول الاكمال والثاني بمعنى ضد الغدر أو الباء زائدة فهما متساويان

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً **حَدَّثَنَا** خَلَادٌ حَدَّثَنَا ٢٢٣٦
مُسَعَّرٌ حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ مُسَعَّرُ أَرَاهُ قَالَ ضَحَى فَقَالَ
صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي

٢٢٣٧
إذا قضى دون
حقه

بَابُ إِذَا قَضَى دُونَ حَقِّهِ أَوْ حَلَّلَهُ فَهُوَ جَائِزٌ **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا
عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ
جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا وَعَلَيْهِ
دَيْنٌ فَاسْتَدَّ الْغُرَمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ
يَقْبَلُوا تَمْرَ حَائِطِي وَيَحْلِلُوا أَبِي فَأَبَوْا فَلَمْ يُعْطِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
حَائِطِي وَقَالَ سَنَعْدُو عَلَيْكَ فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي
تَمْرِهَا بِالْبَرَكَةِ فَجَدَدْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ وَبَقِيَ لَنَا مِنْ تَمْرِهَا

٢٢٣٨
إعطاء التمر
وغیره فی
الدین جزافاً

بَابُ إِذَا قَاصَّ أَوْ جَاذَفَهُ فِي الدِّينِ تَمْرًا بَتَمْرٍ أَوْ غَيْرِهِ **حَدَّثَنَا**

مر في الوكالة . قوله (خلاد) بفتح المعجمة وشدة اللام وبالمهمله مر في الغسل (ومسعر) بكسر
الميم وسكون المهمله الاولى وفتح الثانية في الوضوء (ومحارب) بكسر الراء ضد المصالح في الصلاة
إذا قدم من سفر . قوله (ابن كعب) الظاهر أنه عبد الرحمن (ويحلارا) أى يجملوه في حل من

إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ تَوَفَّى وَتَرَكَ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسَقَا
 لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ فَاسْتَنْظَرَهُ جَابِرٌ فَأَبَى أَنْ يُنْظَرَهُ فَكَلَّمَ جَابِرٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُشْفَعَ لَهُ إِلَيْهِ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ
 لِيَأْخُذَ ثَمَرَ نَخْلِهِ بِالَّذِي لَهُ فَأَبَى فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّخْلَ
 فَشَى فِيهَا ثُمَّ قَالَ لَجَابِرٍ جُدْ لَهُ فَأَوْفِ لَهُ الَّذِي لَهُ فَجَدَّهُ بَعْدَ مَا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَوْفَاهُ ثَلَاثِينَ وَسَقَا وَفَضَلَتْ لَهُ سَبْعَةَ عَشَرَ وَسَقَا فَجَاءَ جَابِرٌ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُخْبِرَهُ بِالَّذِي كَانَ فَرَجَدَهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ فَلَمَّا
 انْصَرَفَ أَخْبَرَهُ بِالْفَضْلِ فَقَالَ أَخْبِرْ ذَلِكَ ابْنَ الْخَطَّابِ فَذَهَبَ جَابِرٌ إِلَى عُمَرَ

الدين (والجد) بالجيم والمهملة قطع النخل . قوله (وهب بن كيسان) ففتح الكاف وسكون
 التحتانية وبالمهملة والنون مر في كتاب البيع (الوسق) بفتح الواو وإسكان المهملة ستون صاعا
 (وتمر نخله) روى بالثلثة وبالمناة و (سبعة عشر) في بعضها تسعة عشر ، و (بالذي كان) أي
 من البركة والفضل على الدين . قوله (ابن الخطاب) أي عمر رضى الله عنه فان قلت ما فائدة
 الاخبار ؟ قلت زيادة الايمان لانه كان ماجة إذ لم يكن بنى أولا وزاد آخرها . فان قلت ما وجه
 تخصيصه لعمر ؟ قلت لعله كان معتنيا بقضية جابر مهتما بها أو كان حاضرا في أول القضية داخلا
 فيها . قال ابن بطال : اختلفوا في استقراض الحيران فمنه الكوفيون لأن وجود مثله متعذر غير
 موقوف عليه ويحتمل أن يكون حديث أبي هريرة قبل تحريم الربا وأجازه الجمهور قالوا محال أن

فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ لَقَدْ عَلِمْتُ حِينَ مَشَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِيَسَارِكَنَّ فِيهَا

٢٢٣٩

من استعاذ
من الدين

بَابُ مَنْ اسْتَعَاذَ مِنَ الدِّينِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ
سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ

يسقروض رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً لا يقدر على رد مثله لأنه أبدي الخلاق عن الظلم على
أحد . قال وفيه رد جواز أفضل مما استسلف إذا لم يشترط ذلك لأن الزيادة حينئذ من باب
المعروف . قال وفي حديث حذيفة ترغيب عظيم في حسن القضاء كما في حديث أبي هريرة لحسن
القضاء وكل منهما رغب بترك المشاحة قضاء واقتضاء وباستعمال مكارم الأخلاق . وقال ووقع
الترجمة في النسخ كلها في باب إذا قضى دون حقه أو حاله بكلمة «أو» والصواب الواو لأنه لا يجوز
أن يقضى دون حقه وتسقط مطالبته بالباقي إلا أن يحل منه ، ولا خلاف أنه لو حلله من جميع
الدين وأبرأه منه جاز ذلك ، فكذلك إذا حلله من بعضه . قال وفيه تأخير الغريم إلى الغد ونحوه
بالعذر كما أخرج جابر غرماءه رجاء بركة النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان وعده أي يمشي معه فحقق الله
تعالى رجاءه وظهرت بركته صلى الله عليه وسلم وثبت ما هو من أعلام نبوته . وفيه مشي الاسام في حوائج
الناس واستشفاعه في الديون . وقال في شأن ترجمة الباب الآخر : لا يجوز عند العلماء أن يأخذ
من له دين من التمر على أحد تمراً مجازفة في دينه لأن ذلك من الغرر وهو حرام فيها أمر فيه بالمانلة
وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه إذا علم ذلك وتجاوز عنه وهذا ظاهر في حديث
جابر لأن اليهودي لم يمتنع عن الأخذ إلا لأنه لم يكن يفي بدينه وقد جاء منصوصاً في كتاب الصلح
أن غرماءه لم يروا فيه وفاء . وقال شارح التراجم : مقصوده أن الوفاء قد يجوز فيه مالا يجوز في
المعاوضات فإن معاوضة الرطب بآر يباع لا يجوز إلا في العرايا وقد جوزته صلى الله عليه وسلم في
في الوفاء المحض (باب من استعاذ من الدين) . قوله (محمد) هو ابن عبد الله (بن أبي عتيق)

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثِمِ وَالْمَغْرَمِ فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الْمَغْرَمِ قَالَ إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ

٢٢٤٠
الصلاة على
من ترك ديناً

باب الصلاة على من ترك ديناً **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فإلينا **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** أبو عامر **حدثنا** فليح عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة اقرؤا إن شئتم (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) فأيا مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا

٢٢٤١

ضد الرقيق ابن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق و (المأثم) صدر ميمى بمعنى الاثم وكذا (المغرم) بمعنى الغرامة وهي لزوم الاداء ، وأما الغريم فهو الذى عليه الدين والذى له الدين فهو بمعنى المدبون والدائن . قوله (فأخلف) فان قلت الوعد أيضا نوع من التحديث قلت يخصص التحديث بالماضى والوعد بالمستقبل . وفيه مباحث تقدمت في كتاب الايمان . قال ابن بطال : فيه وجوب قطع الذرائع لانه صلى الله عليه وسلم إنما استعاذ من الدين لانه ذريعة إلى الكذب والخلف في الوعد مع ما فيه من الذلة وما لصاحب الدين عليه من انقال (باب الصلاة على من ترك ديناً) . قوله (أبو حازم بالمهمله وبالزاي اسمه سلمان) (والكل) بفتح الكاف الثقل والعيال . قوله (مليح) بضم الفاء وإهمال الحاء (وأبر عمرة) بفتح المهملة و (العصبة) لغة بنو الرجل وقرابته لآبيه

وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلْيَأْتِنِي فَإِنَّا مَوْلَاهُ

٢٢٤٢

مطل الغني ظلم

باب مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مِنْبِهِ أَخِي وَهَبِ بْنِ مِنْبِهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ

أصاحب الحق

مقال

باب لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالٌ . وَيُذَكَّرُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُؤَاجِدَ يَحِلُّ عَقُوبَتُهُ وَعَرَضُهُ قَالَ سَفِيَانٌ عَرَضَهُ يَقُولُ مَطْلَتْنِي وَعَقُوبَتُهُ الْحَبْسُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ

٢٢٤٣

و اصطلاحاً من يأخذ جميع مال الميت لو انفرد والفاضل من الفروض لو اجتمع بأصحابها . فان قلت قد يستغرق أصحاب الفرائض الجميع فلا يصدق حينئذ ورثه عصبته قلت يلزم بالطريق الأولى لأن ذا الفرض مقدم على العصبية وأيضا قد تطلق العصبية على مطلق الأقارب من حيث إنهم يتعصبون له . فان قلت ما للفرض من لفظ « من كانوا » قلت التعميم ؛ ليتناول أنواعهم سبياً أو نسبياً بنفسه أو بغيره لأن ألفاظ الموصولات عامات ويحتمل أن يكون « من » شرطية . قوله « ضياعاً » بفتح الضاد الهلاك . الخطأى : هو في الأصل مصدر ثم جعل اسماً لكل ما هو مرصداً يضيع من ولد أو عيال لا قيم بأموالهم « وأنامولاه » أى وليه وكافله ثم كلامه . فان قلت كيف دل على الترجمة ؟ قلت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى على المديون الذى لا مال له بنى بدينه فى أول الامر فلما أن فتح الله عليه الفتوح ونزل قوله تعالى « النبى أولى بالمؤمنين » وصار كافلاً لدين الميت المعسر ارتفع المانع لأن الميت حينئذ كمن لا دين عليه فصار حكمهما فى الصلاة عليه سواء أو هو مختصر من الحديث الذى ذكر فيه أنه كان يصلى فى آخر العهد عليه . قوله « همام بن منبه » بكسر الموحدة الشديدة مر فى العلم والحديث فى أول الحوالة « والى » بفتح اللام المطل « والواجد » الغنى « وإاحلال المرض » أن يقال له مطلتنى أو أنت ظالم ونحوه ، وفيه دليل ان المعسر لا يحبس فى السجن . قوله « سلمة »

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ يَتَقَاضَاهُ فَأَغْلَظَ لَهُ فَمَهُمْ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ دَعُوهُ فَإِنَّ لَصَاحِبَ الْحَقِّ مَقَالًا

إذا وجد ماله
تتد مفلس

بَابُ إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مُفْلِسٍ فِي الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَالْوَدِيعَةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَقَالَ الْحَسَنُ إِذَا أَفْلَسَ وَتَبَيَّنَ لَمْ يَجْزِ عَتَقُهُ وَلَا يَبِيعُهُ وَلَا شِرَاؤُهُ وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ قَضَى عُمَانُ مَنْ اقْتَضَى مِنْ حَقِّهِ قَبْلَ أَنْ يَفْلِسَ فَهُوَ لَهُ وَمَنْ عَرَفَ مَتَاعَهُ بَعَيْنَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٢٢٤٤

أَيُّ ابْنِ كَهِيلٍ وَ (أَبُو سَلَمَةَ) أَيُّ عَمِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَمَرَّ الْحَدِيثُ فِي الْوَكَالَةِ (بَابُ إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مُفْلِسٍ) يُقَالُ أَفْلَسَ الرَّجُلُ صَارَ مُفْلِسًا كَانَمَا دَرَاهِمُهُ صَارَتْ فُلُوسًا وَيَجُوزُ أَنْ يَرَادَ أَنَّهُ صَارَ إِلَى حَالٍ لَيْسَ فِيهَا مَعَهُ فُلُسٌ أَيُّ الْهَمْزَةُ لِلْسَلَابِ . قَوْلُهُ (تَبَيَّنَ) أَيُّ ثَبَتَ عِنْدَ الْقَاضِي (وَاقْتَضَى) أَيُّ طَلَبَ (وَأَحَقُّ) أَيُّ مَنْ سَاطَرَ الْغَرَمَاءُ أَيُّ بَعْدَ الْإِفْلَاسِ . قَوْلُهُ (زُهَيْرٌ) مُصَغَّرُ الزَّهْرِ ابْنِ مَعَاوِيَةَ الْجَعْفِيُّ مَرَّ فِي الْوُضُوءِ وَ (يَحْيَى) الْإِنصَارِيُّ فِي الْوَحْيِ وَ (أَبُو بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ) بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الزَّايِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ وَ (عُمَرَ) فِي أَوَّلِ الْإِيمَانِ وَ (وَأَبُو بَكْرٍ) الْخُزَوِيُّ رَاهِبٌ قَرِيشِي فِي الصَّلَاةِ . قَالَ الْبُخَارِيُّ : هَذَا الْإِسْنَادُ كُلُّهُمْ كَانُوا أَعْلَى الْقَضَاءِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرٍ الْخُزَوِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبُو هُرَيْرَةَ كُلُّهُمْ عَلَى الْمَدِينَةِ . الْخَطَّابِيُّ : هَذِهِ سُنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَهَا فِي اسْتِدْرَاكِ حَقِّ مَنْ بَاعَ عَلَى حَسَنِ الظَّنِّ بِالْوَفَاءِ فَاخْتَلَفَ مَوْضِعَ ظَنِّهِ وَظَهَرَ عَلَى الْإِفْلَاسِ غَرِيمُهُ ثُمَّ

أَوْ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِينَهُ عِنْدَ
رَجُلٍ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ

من آخر الغريم

بَابُ مَنْ آخَرَ الْغَرِيمَ إِلَى الْغَدِ أَوْ نَحْوِهِ وَلَمْ يَرَ ذَلِكَ مَطْلًا وَقَالَ
جَابِرٌ اشْتَدَّ الْغُرْمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ فِي دِينَ أَبِي فَسَأَلَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي فَأَبَوْا فَلَمْ يُعْطِهِمُ الْحَائِطُ وَلَمْ يَكْسِرْهُ لَهُمْ قَالَ سَاعِدُوا
عَلَيْكَ غَدًا فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ فَدَعَا فِي ثَمَرِهَا بِالْبُرْكَ فَقَضَيْهِمْ

من باع مال
المفلس

بَابُ مَنْ بَاعَ مَالَ الْمُفْلِسِ أَوْ الْمُعْدِمِ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الْغُرْمَاءِ أَوْ أَعْطَاهُ
حَتَّى يُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ

٢٢٤٥

إِنْ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْأَعْيَانَ وَالذِّمَمَ إِذَا تَقَابَلَتَا كَانَ الْأَعْيَانُ مَقْدَمَةً عَلَى الذِّمَمِ . قَالَ ابْنُ بَطَالٍ . اخْتَلَفُوا
فَالْجَمْعُ عَلَى أَنَّهُ أَحَقُّ وَقَالَ الْخَنْفِيَّةُ الْبَائِعُ أَسْوَدُ الْغُرْمَاءِ وَدَفَعُوا حَدِيثَ التَّفْلِيسِ بِالْقِيَاسِ قَالُوا
السَّلَاعَةُ مَالُ الْمُشْتَرَى وَمِنْهَا فِي ذِمَّتِهِ ، وَمَنْ بَاعَ شَيْئًا فَلَهُ إِمْسَاكُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ كَمَا أَنَّ الْمُزْنَانَ لَهُ
الْحَبْسُ ، ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ أَبْطَلَ حَقَّ الْحَبْسِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجُوعُ فَكَذَلِكَ إِذَا سَلِمَهُ إِلَى الْمُشْتَرَى فَقَدْ تَعَلَّقَ
حَقُّهُ بِالذِّمَّةِ الْمَجْرُودَةِ وَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ إِلَّا إِذَا عَدِمَتِ السَّنَةُ فَمَا مَعَ وَجُودِهَا فَهِيَ حُجَّةٌ
عَلَى مَنْ خَالَفَهَا وَأَيْضًا فَإِنَّ الْبَائِعَ إِذَا نَقَلَ حَقَّهُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الذِّمَّةِ وَتَعَذَّرَ قَبْضُهُ مِنَ الذِّمَّةِ فَلَهُ الرَّجُوعُ
إِلَى الْعَيْنِ . فَإِنْ قَالَ الْكُوفِيُّونَ : نَوَوْهُ عَلَى أَنَّهُ يَحْمَلُ عَلَى الْمَوْدَعِ وَالْمَقْرَضِ دُونَ الْبَائِعِ قُلْنَا هَذَا
فَاسِدٌ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَعَلَ لِمُصَاحِبِ الْمَتَاعِ الرَّجُوعَ إِذَا وَجَدَهُ بَعِينَهُ وَالْمَوْدَعُ أَحَقُّ بِعَيْنِهِ سِوَاكَانِ
عَلَى صِفَتِهِ أَوْ قَدْ تَغَيَّرَ عَنْهَا فَلَمْ يَجْزِ حَمْلُ الْخَبَرِ عَلَيْهِ وَوَجِبَ حَمْلُهُ عَلَى الْبَائِعِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَرْجِعُ بِعَيْنِهِ إِذَا
وَجَدَهُ عَلَى صِفَتِهِ لَمْ يَغْيِرْ فَإِذَا تَغَيَّرَ فَانْهَ لَا يَرْجِعُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هَذَا التَّأْوِيلُ غَيْرُ صَحِيحٍ إِذْ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ
صَاحِبَ الْوَدِيعَةِ أَحَقُّ سِوَاكَانِ وَجَدَهَا عِنْدَ مُفْلِسٍ أَوْ غَيْرِهِ وَقَدْ شَرَطَ الْفَلَاسُ فِي الْحَدِيثِ . (الْمُعْدِمُ)

المعلم حدثنا عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال
أعتق رجل غلاما له عن دبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني
فاشتراه نعيم بن عبد الله فاخذ ثمنه فدفعه إليه

باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجله في البيع قال ابن عمر في
القرض إلى أجل لأبأس وإن أعطى أفضل من دراهمه ما لم يشترط وقال
عطاء وعمرو بن دينار هو إلى أجله في القرض . وقال الليث حدثني جعفر
ابن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض
بنى إسرائيل أن يسلفه فدفعها إليه إلى أجل مسمى الحديث

باب الشفاعة في وضع الدين **حدثنا** موسى حدثنا أبو عوانة عن

إذا أقرضه
إلى أجل

٢٢٤٦

الشفاعة في
وضع الدين

بكسر الدال الفقير والكلام يحتمل اللف والنشر و(نعيم) بضم النون (النحام) بتشديد المهملة مر في
بيع المزايدة واسم المدبر يعقوب وسيد أبو مدكور والتمن ثمانمائة درهم . فان قلت كيف دل على الترجمة؟
قلت الاتفاق على نفسه والقسمة بين الغرماء كلاهما حقان واجبان على الشخص فحكم أحدهما حكم الآخر
وإذا جاز الدفع إليه فالغرماء بالطريق الأولى . قال شارح التراجم : الحديث يحتمل الأمرين المذكورين
في الترجمة بأن دفع الثمن إليه ليفرقه على غرمائه إن كان رشيدا أو لينفقه على نفسه إذا كان سفيا وباعه
رسول الله صلى الله عليه وسلم نيابة عنه . قوله (هو) أي المقرض قال مالك إذا أقرض الدين إلى أجل ثم أراد
الانصراف عنه لم يكن ذلك له . قوله (فذكر الحديث) وهو بطوله تقدم في الكفالة . و(أبو عوانة)

مُغِيرَةَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أُصِيبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَرَكَ عِيَالًا
وَدِينًا فَطَلَبْتُ إِلَى أَصْحَابِ الدِّينِ أَنْ يَضَعُوا بَعْضًا مِنْ دِينِهِ فَأَبَوْا فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَشْفَعْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا فَقَالَ صَنَّفَ تَمْرَكَ كُلِّ شَيْءٍ
مِنْهُ عَلَى حَدِّهِ عَذَقَ ابْنُ زَيْدٍ عَلَى حِدَةٍ وَاللَّيْنُ عَلَى حِدَةٍ وَالْعَجْوَةُ عَلَى حِدَةٍ
ثُمَّ أَحْضَرَهُمْ حَتَّى أَتَيْكَ فَفَعَلْتُ ثُمَّ جَاءَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَعَدَ عَلَيْهِ وَكَالَ لِكُلِّ
رَجُلٍ حَتَّى اسْتَوْفَى وَبَقِيَ التَّمْرُ كَمَا هُوَ كَانَهُ لَمْ يَمَسَّ وَغَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَاضِحٍ لَنَا فَازْحَفَ الْجَمَلُ فَتَخَلَّفَ عَلَى فَوْكِرِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خَلْفِهِ قَالَ بَعْنِيهِ وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَبَّا دَنَوْنَا اسْتَأْذَنْتُ
قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بَعْرَسَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا تَزَوَّجْتَ
بِكْرًا أَمْ ثِيْبًا قُلْتُ ثِيْبًا أُصِيبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَرَكَ جَوَارِيَ صَغَارًا فَتَزَوَّجْتُ ثِيْبًا
تَعْلَمُهُنَّ وَتُودِعُهُنَّ ثُمَّ قَالَ أَتَيْتُ أَهْلَكَ فَقَدِمْتُ فَأَخْبَرْتُ خَالِي بَيْعَ الْجَمَلِ فَلَا مَنِي
فَأَخْبَرْتَهُ بِأَعْيَاءِ الْجَمَلِ وَبِالَّذِي كَانَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَكَّرَهُ إِيَّاهُ

بفتح المهملة وخفة الواو وبالنون مر في الوحي و (المغيرة) هو ابن مقسم الكوفي
و (عامر) هو الشعبي . قوله (عذق) بفتح المهملة وكسرها يريد نوعا من التمر (واللين) بكسر اللام
ألوان التمر ما خلا العجوة فهي من أجود تمر المدينة . قوله (كما هو) ماموصولة وهو مبتدأ خبره

فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْجَمَلِ فَأَعْطَانِي ثَمَنَ الْجَمَلِ
وَالْجَمَلِ وَسَهَمِي مَعَ الْقَوْمِ

بَابُ مَا يُنْهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ)
وَالْإِضَاعُ عَمَلُ الْمُفْسِدِينَ) وَقَالَ فِي قَوْلِهِ (أَصْلُوكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ
آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ) وَقَالَ (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ)
وَالْحَجَرِ فِي ذَلِكَ وَمَا يُنْهَى عَنِ الْخَدَاعِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي أُخْدَعُ فِي الْيُيُوعِ فَقَالَ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ فَكَانَ

ما ينهى عن
إضاعة المال

٢٢٤٧

مخدوف ، أوزائدة أى كمثل (وأزحف) بالزاي والمهملة أعياء وكل أى صارذا زحف (ووكزه)
بالواو ويروى بالراء أيضا ولاه أما لأنه كان محتاجا إليه وأما لأنه اختار أن يهب من النبي صلى الله
عليه وسلم لأن يبيعه (وسهمي) أى من الغنيمة وفي بعضها سهمنى بلفظ الفعل مرفى البيع (العذق)
بفتح العين النخلة وبكسر ها الكباش أى ما هو كالعتقود من العنب واللبن بكسر اللام جمع اللينة وهو من اللون
ومنه (ما قطعتم من لينة) وقيل إن أهل المدينة يسمون النخل كلها ما خلا البرنى والعجوة الألوان
والوكر الضرب بالعصا ويكون بجمع الكف . وفيه جواز أن يشفع الحاكم إلى صاحب الحق وفيه
دليل على جواز الشرط فى البيع أقول وفيه معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم (باب ما ينهى
عن إضاعة المال) . قوله قول الله « إن الله لا يحب الفساد » « ولا يحب عمل المفسدين » سهو القلم
إذ المتلو « والله » بدون أن ولا يصلح بدل لا يحب . قوله (والحجر) أى حجر السفهاء ونحوهم
فى التصرف فى المال (والخداع) أى فى اليُيُوع (ولا خِلَابَةَ) مر شرحه مبسوطا فى البيع

الرجل يقوله **حدثنا** عثمان حدثنا جرير عن منصور عن الشعبي عن وراذ
 مولى المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات وواد البنات ومنع وهات وكره لكم قيل
 وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال

٢٢٤٩
 العبد راع
 في مال سيده

باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بأذنه **حدثنا** أبو أيمن
 أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن

في باب ما يكره من الخداع . قوله (عقوق) أصله القطع كأن العاق لأمه يقطع ما بينهما من الحقوق
 الخطائي : لم يخص الأمهات لأن عقوق الآباء غير محرم ولكنه دل بأحدهما على الآخر وإن كان
 بر الأم مقدما على بر الأب وحقوق الأب مقدمة في الطاعة وحسن المتابعة لرأيه والنفوذ لأمره
 و(وآد البنات) دفنن أحياء وكان بعض العرب يفعل ذلك ومنه قوله تعالى « وإذا الموءودة سئلت »
 قال ويريد بمنع وهات منع الواجب عليك من الحقوق وأخذ ما لا يحل لك من أموال الناس .
 قوله (وهات) فان قلت كيف صح عطفه على منعها ؟ قلت تقديره هات أو هو باعتبار لازم معناه
 وهو الأخذ وشرح الباب مستوفى مرفى باب قول الله تعالى « لا يسألون الناس إلحافا » قال ابن بطال :
 اختلفوا في إضاعة المال ، فقال سعيد بن جبير : هي الانفاق في الحرام وقيل هي السرف في الانفاق
 وإن كان في الحلال وقال (لا خلافة) أي لا تخدعوني فان خديعني لا تحل وقال ومنع وهات يعني
 يمنع الناس خيره ورفده ويأخذ منهم ردهم ؛ ولفظ (قيل وقال) إما فعلان وإما مصدران وأما
 كثرة السؤال فهو إما في العمليات وإما في الماليات . قوله (والعبد) أي يلزمه ما يلزم سائر الرعاة
 من حفظه ما استرعى عليه ، ولا يعمل في معظم الأمور إلا بأذن سيده وما كان من المعروف المعتاد
 أن يعنى عنه مثل الصدقة بكثرة فلا يحتاج فيه إلى اذنه ومر الحديث مشروحا في باب الجمعة في
 القرى والله الموفق للصواب

عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلُّكم راعٍ
ومسئولٌ عن رعيته فالإمامُ راعٍ وهو مسئولٌ عن رعيته والرجلُ في أهله
راعٍ وهو مسئولٌ عن رعيته والمرأةُ في بيت زوجها راعيةٌ وهي مسئولةٌ عن
رعيتهما والخادمُ في مال سيده راعٍ وهو مسئولٌ عن رعيته قال فسمعتُ
هؤلاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحسبُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم
قال والرجلُ في مال أبيه راعٍ وهو مسئولٌ عن رعيته فكلُّكم راعٍ وكلُّكم
مسئولٌ عن رعيته



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب الخصومات

۲۲۵۰

ما یذکر فی
الاشخاص
والخصومة

باب ما یذکر فی الاشخاص والخصومة بین المسلم والیہود **حدثنا**
أبو الولید حدثنا شعبۃ قال عبد الملك بن میسرة أخبرنی قال سمعت النزال
سمعت عبد الله یقول سمعت رجلاً قرأ آیه سمعت من النبی صلی الله علیه
وسلم خلافاً فأخذت بیده فأتیت به رسول الله صلی الله علیه وسلم فقال
کلاً کما محسن قال شعبۃ أظنه قال لا تختلفوا فإن من کان قبلكم اختلفوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی الله تعالی علی سیدنا محمد وعلی آله وصحبه وسلم تسلیماً

کتاب الخصومات

قوله (الاشخاص) الاذهاب یقال شخص من بلد إلى بلد ذهب وأشخصه غیره و (عبد الملك بن
میسرة) ضد المیمنة أبو زید الزراد الهلالی الکوفی و (النزال) بفتح النون وشدة الزای وباللام ابن
سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة العامری ذکره ابن عبد البر فی جملة الصحابة والأكثر علی أنه
تابعی و (عبد الله) هو ابن مسعود: قوله (محسن) أى فی القراءة وأفرد باعتبار لفظ «کلا» قال

٢٢٥١

فَهَلَكُوا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَبِيدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ اسْتَبَّ رَجُلَانِ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ قَالَ الْمُسْلِمُ وَالَّذِي اصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَاصْعَقُ مَعَهُمْ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفَيِّقُ فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعَقَ

ابن بطال : إذا كان الخصم في موضع يخاف فواته منه فلا بأس بإشخاصه وملازمته وإن كان لا يخاف فليس له إشخاصه إلا برفع من السلطان إلا أن يكون في شيء من أمور الدين . قوله (يحيى بن قزعة) بالقاف والزاي والمهملة المفتوحات مر في آخر الصلاة (ولا تخيروني) أي لا تفضلوني . فان قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل المخلوقات فما وجه النهي عن نسبته إلى الأفضلية ؟ قلت أما أنه كان قبل الله صلى الله عليه وسلم بأنه سيد ولد آدم ، أولا تفضلون بحيث يلزم نقص أو غضاضة على غيره من الرسل أو بحيث يؤدي إلى خصومة ونزاع أو قاله هضمًا لنفسه أو تواضعا . قوله (يصعقون) بفتح العين من صعق بكسرهما إذا أغشى عليه من الفرع و (باطش) أي متعلق به قابض عليه بيده و (استثنى الله) أي في قوله تعالى « فصعق من

فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَ مِمَّنْ اسْتَشْنَى اللَّهَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ٢٢٥٢
 حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَيْنَمَا
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ جَاءَ يَهُودِي فَقَالَ يَا أَبَ الْقَاسِمِ ضَرْبَ
 وَجْهِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِكَ فَقَالَ مَنْ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ ادْعُوهُ فَقَالَ
 أَضْرَبْتَهُ قَالَ سَمِعْتَهُ بِالسُّوقِ يَخْلِفُ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ قُلْتُ أَيْ
 خَبِيثٌ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخَذَتْنِي غَضَبَةٌ ضَرَبْتُ وَجْهَهُ فَقَالَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ

في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله هـ أى أن لا يصعق . قوله (أى خبيث) أى يا خبيث
 اصطفاه على محمد و (القائمة) فى اللغة واحدة قوائم الدابة والمراد ههنا ما هو كالعمود للعرش
 (وآخذ) خبره بتدأ بخذوف ، (وصعقته الأولى) هى التى كانت فى الدنيا فيما قال الله تعالى «وخر
 موسى صعقا» أى عوفى من الصعق لما كان له من صعقة الطور . فان قلت قال أولا : أو كان مما
 استثنى الله ، وثانيا أم حوسب بصعقته الأولى فما وجه الجمع بينهما ؟ قلت لا منافاة إذ المستثنى قد
 يكون نفس من له الصعقة فى الدنيا أو معناه لا أدري أى هذه الثلاثة كانت من الافاق أو الاستثناء
 أو المحاسبة . قال ابن بطال : فيه أنه لا قصاص بين المسلم والذى لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقصاص
 اللطمة ، وفيه تأدبه صلى الله عليه وسلم و اقراره لموسى عليه الصلاة والسلام بما خصه الله به من
 الفضيلة ، والمراد بقوله : أنا سيد ولد آدم ، أنه سيدهم يوم القيامة لأنه الشافع يومئذ ، وله لواء
 الحمد والحرض ، ويجوز أن يريد : لا تفضلونى عليه فى العمل فلهذا أكثر عملا منى ، ولا فى البلوى

٢٢٥٣

قَوَائِمُ الْعَرْشِ فَلَا أَدْرَى أَكَانَ فِيمَنْ صَعَقَ أَمْ حَوْسِبَ بِصَعَقَةِ الْأُولَى حَدَّثَنَا
 مُوسَى حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ
 جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ قِيلَ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكَ أَفَلَانَ أَفَلَانَ حَتَّى سَمِيَ الْيَهُودِيَّ
 فَأَوْمَتَ بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيَّ فَأَعْتَرَفَ فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ

بَابُ مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّفِيهِ وَالضَّعِيفِ الْعَقْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَرَ عَلَيْهِ
 الْأَمَامُ وَيَذْكُرُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ عَلَى
 الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ النَّهْيِ ثُمَّ نَهَاهُ . وَقَالَ مَالِكٌ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ وَلَهُ
 عَبْدٌ لَا شَيْءَ لَهُ غَيْرُهُ فَأَعْتَقَهُ لَمْ يَجْزِ عِتْقُهُ وَمَنْ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ
 ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالْإِصْلَاحِ وَالْقِيَامِ بِشَأْنِهِ فَإِنْ أَفْسَدَ بَعْدَ مَنَعِهِ لَانَ النَّبِيُّ صَلَّى

من رد أمر
السفيه

والامتحان فانه أعظم محنة منى ، وليس ما أعطى الله نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم من الفضل يوم
 القيامة بعمله ، بل بتفضيل الله إياه ، وفيه أن المحن في الدنيا والهموم يجازى بها وتدفع بها أهوال
 القيامة . قوله (رض) أى دق (وأومت) أصله أومأت ، وفيه جواز القصاص بالمثل ، وقتل
 الرجل بالمرأة ، والاقتصاص بمثل فعل القاتل (باب من رد أمر السفيه) هو ضد الرشيد وهو
 الذى صلح دينه ودينه ، والضعيف العقل هو أعم منه . قوله (ثم نهاه) أى رد على المتصدق الذى
 كان يحتاج نفسه إلى ما تصدق صدقته ثم بعد ذلك حجره عن مثله . قوله (بعد) هو مبنى على

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَقَالَ الَّذِي يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ إِذَا بَايَعْتَ

فَقُلْ لَا خِلَابَةَ وَلَمْ يَأْخُذِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَالَهُ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ

إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ

ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَجُلٌ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ فَكَانَ يَقُولُهُ **حَدَّثَنَا** عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا

أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَرَدَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتْبَاعَهُ

مِنْهُ نَعِيمُ بْنُ النَّحَامِ

بَابُ كَلَامِ الْخُصُومِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو

٢٢٥٦
كلام الخصوم
بعضهم في بعض

مَعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ

الضَّمِّ لِأَنِّ إِضَافَتُهُ مَنُوعَةٌ ، وَ (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ) بِلَفْظِ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِسْلَامِ مَرَّةً فِي التَّقْصِيرِ

(وَإِبْنُ أَبِي ذُئْبٍ) بِلَفْظِ الْحَيَوَانِ الْمَشْهُورِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي بَابِ حِفْظِ الْعِلْمِ وَ (ابْنُ الْمُنْكَدِرِ)

بِصِفَةِ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِنْكَدَارِ بِأَهْمَالِ الدَّالِّ فِي الْوَضُوءِ (وَنَعِيمٌ) مُصَغَّرُ النَّعَمِ وَ (النَّحَامُ) بِالنُّونِ

وَشِدَّةُ الْمَهْمَلَةِ فِي بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ نَعِيمُ بْنُ النَّحَامِ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ النَّحَامَ

صِفَةُ لِنَعِيمٍ لَا لِأَيِّهِ لِلْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَسَمِعْتُ نَحْمَةَ نَعِيمٍ

فِيهَا» وَالنَّحْمَةُ بِفَتْحِ النُّونِ السَّعْلَةُ وَقِيلَ الصَّوْتُ . فَإِنْ قُلْتَ هَذَا الْعَبْدُ كَانَ مَدْبَرًا كَامِرًا وَهَذَا قَالَ أَعْتَقَ

قُلْتَ الْمُرَادُ أَعْتَقَ عَنْ دَبْرِ جَمَاعَةِ الْخَدِثِينَ وَحَمَلًا لِلْبَطَلِ عَلَى الْمَقِيدِ . قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : مَا كَانَ مِنْ

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالٌ
 أَمْرِيءُ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ قَالَ فَقَالَ الْأَشْعَثُ فِيَّ وَاللَّهِ كَانَ ذَلِكَ
 كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَاكَ بَيْنَةٌ قُلْتُ لَا قَالَ فَقَالَ
 لِلْيَهُودِيِّ احْلِفْ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يَحْلِفُ وَيَذْهَبُ بِمَالِي فَأَنْزَلَ اللَّهُ
 تَعَالَى (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ
حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا يونس عن الزهري
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ
 أَبِي حَدَرْدٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سَجْفَ حُجْرَتِهِ

٢٢٥٧

السفه اليسير والخذاع الذي لا يكاد يسلم منه لا يوجب الحجر ولا رد ما وقع له قبل ذلك كما لم
 يرد عليه السلام بيع الذي قال له قل لا خلافة ، وما كان من البيع فاحشا في السفه فانه يرد كما رد صلى الله عليه
 وسلم تدبير العبد . قوله (فاجر) أى كاذب . فان قلت الغضب على الله محال لانه عبارة عن غليان دم القلب
 لا رادة الا لتقام قلت أريد به غايته وهى إرادة إيصال الشروم والحديث في كتاب الشرب في باب الخصومة
 قوله (ابن أبي حدرد) بفتح المهملة وسكون المهملة الأولى وفتح الراء بينهما هو عبد الله بن سلامة
 الأسلمى و (السجف) بكسر السين وفتحها وسكون الجيم الستر مر في باب رفع الصوت في المساجد
 قالوا لا يجوز من كلام الخصوم إلا ما يجوز لغيرهم مما لا يوجب أدبا ولا حدا ومثل قول الأشعث

فَنَادَى يَا كَعْبُ قَالَ لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ ضَعِ مِنْ دِينِكَ هَذَا فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَيْ
 الشَّطْرَ قَالَ لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ قُمْ فَأَقْضِهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ ٢٢٥٨
 أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 عَبْدِ الْقَارِىَّ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ
 هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنَ حَزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُهَا وَكَانَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَ نِيهَا وَكَذْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَمَلَتْهُ
 حَتَّى انْصَرَفَ ثُمَّ لَبَيْتُهُ بِرَدَاءٍ فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ
 إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتُهَا فَقَالَ لِي أَرْسَلُهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ أَقْرَأْ فَقَرَأَ
 قَالَ هَكَذَا أَنْزَلْتُ ثُمَّ قَالَ لِي أَقْرَأْ فَقَرَأْتُ فَقَالَ هَكَذَا أَنْزَلْتُ إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ
 عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَؤُوا مِنْهُ مَا تيسَّرَ

مباح فيمن عرف فسقه كما عرف من اليهودى وأما فيمن لا يعرف له ذلك فيجب أن ينكر عليه
 ويؤخذ له الحق وفي حديث كعب أن الحاكم له أن يشير عليهما بالصلح، وأن يأمر صاحب الدين
 بالوضيعة لقطع الخصام. قوله (عبد القارى) بالثقاف والراء الخفيفة منسوباً إلى بنى قارة،
 والمشهور أنه تابعى وقد يقال إنه صحابى مات سنة ثمانين (وهشام بن حكيم) بفتح المهملة (ابن
 حزام) بكسر هاء وخفة الزاى القرشى الصحابى ابن الصحابى أسلم يوم الفتح وكان من فضلاء الصحابة
 يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر. قوله (انصرف) أى من القراءة و (لبته) بالتشديد يقال
 لبث الرجل تلبياً إذا جمعت ثيابه عند صدره فى الخصومة ثم جررته. فان قلت أكان هذا الفعل

بَابُ إِخْرَاجِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْخُصُومِ مِنَ الْبُيُوتِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ وَقَدْ
أَخْرَجَ عُمَرُ أَخْتَ أَبِي بَكْرٍ حِينَ نَاحَتْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

جائزاً ؟ قلت نعم إذا اجتهدته أدى إلى ذلك . قوله ﴿ سبعة أحرف ﴾ الخطابي : الأشبه فيه ما قيل : أن القرآن أنزل مرخصاً للقارىء . بأن يقرأه بسبعة أحرف على ما تيسر وذلك إنما هو فيما اتفق فيه المعنى أو تقارب وهذا قبل إجماع الصحابة ، وأما الآن فلم يسعهم أن يقرؤه على خلاف ما أجمعوا عليه . واختلفوا في تفسير الأحرف فقليل هي اللغات أى أنزل على أفصح لغات العرب ، وقيل الحرف الأعراب لأن الحرف الطرف والأعراب إنما يلزم آخر الأسماء فسمى باسم محله ثم استعمل فقل فلان يقرأ بحرف عاصم أى بالوجه الذى اختاره من الأعراب ، وقال بعضهم : الحروف هي الأسماء المؤلفة من الحروف التى تنتظم منها الكلمة فيقرأ على سبعة أوجه كقوله تعالى « نرتع ونلعب » قرئ على سبعة أوجه . فان قيل كيف يجوز إطلاق العدد على نزول الآية وهى إذا نزلت مرة حصلت كما هى إلا أن ترتفع ثم تنزل بحرف آخر ؟ أجيب بأن جبريل كان يدارس رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن فى كل رمضان ويعارضه إياه فنزل فى كل عرضة بحرف ولهذا قال أفرأى جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف . قال القاضى عياض : قيل هى توسعة وتسهيل لم يقصد به الحصر ، وقال الآكثرون : هو حصر للعدد فى السبعة . قيل هى فى صورة التلاوة وكيفية النطق من ادغام وإظهار وتفخيم وترقيق ومد وإمالة ليقرأ كل ما يوافق لفته ويسهل على لسانه أى كما لا يكلف القرشى الهمز ، والتميمي تركه والأسدى فتح حرف المضارعة وقيل هى فى الألفاظ والحروف فقل سبع لغات للعرب ينها ونجدها ، وقيل بل السبعة كلها لمضر وحدها وهى متفرقة فى القرآن غير مجتمعة فى كلمة واحدة وقيل بل هى مجتمعة فى بعض الكلمات كقوله تعالى « وعبد الطاغوت » قال الداودى : هذه القراءات السبع التى يقرأ الناس اليوم بهاليس كل حرف منها هو أحدث تلك السبعة بل قد تكون مفرقة فيها وقال المهلب بن أبى صفرة هذه السبع إنما شرعت من حرف واحد من السبعة المذكورة فى الحديث وهو الذى جمع عليه عثمان رضى الله عنه ﴿ باب إخراج أهل المعاصي ﴾ قوله ﴿ محمد بن بشار ﴾ بفتح الموحدة وشدة المعجمة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمُرَ بِالصَّلَاةِ
فَتَقَامَ ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى مَنَازِلِ قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ

٢٢٦٠

دعوى الوصي
للييت

بَابُ دَعْوَى الْوَصِيِّ لِلْيَتِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ وَسَعْدَ
ابْنَ أَبِي وَقَّاصٍ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ابْنِ أُمَّةَ زَمْعَةَ فَقَالَ
سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصَانِي أَخِي إِذَا قَدِمْتُ أَنْ أَنْظُرَ ابْنُ أُمَّةَ زَمْعَةَ فَأَقْبِضْهُ
فَإِنَّهُ ابْنِي وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ أَخِي وَابْنُ أُمَّةَ ابْنِي وَلَدَ عَلَى فَرَّاشِ ابْنِي فَرَأَى
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَهَا بَيْنَهُمَا فَقَالَ هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ
وَاحْتَجَّيْ مِنْهُ يَا سَوْدَةَ

مر في العلم و (محمد بن أبي عدي) بفتح المهملة الأولى وكسر الثانية في الوضوء . قوله (أخالف) يقال خالف إليه إذا أتى إليه ومر في باب وجوب صلاة الجماعة . وفيه أن العقوبة تتعدى إلى المال عن البدن فإن حرق المنازل معاقبة في المال على عمل الأيدان ، وفيه أن المعاقبة على الأمور التي لا حدود فيها موكولة إلى الإمام . قوله (عبد) ضد الحر (ابن زمعة) بالزاي والميم والمهملة المفتوحات ابن قيس العامري الصحابي والمختصم فيه أي ابن جارية زمعة اسمه عبد الرحمن صحابي ولفظ (انظر) بصيغة الأمر وفي بعضها بلفظ الخبر فلا بد من تقدير ليصح (فانه ابني) . قوله (أخي) أي هو أخي (وعتبه) بضم المهملة وسكون الفوقانية ابن أبي وقاص بفتح الواو وشدة القاف وبالمهملة اختلفوا في إسلامه وهو الذي شج وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكسر رباعيته يوم أحد (وسودة) بفتح المهملة بنت زمعة أم المؤمنين . فان قلت لم أمر سودة بالاحتجاب

التوثيق ممن
تخشي معرفته

باب

التوثيق ممن تخشى معرفته وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم

٢٢٦١

القرآن والسنة والفرائض **حدثنا** قتيبة **حدثنا** الليث عن سعيد بن

أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنهما يقول بعث رسول الله صلى

الله عليه وسلم خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن

أثال سيد أهل النمامة فربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج إليه رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال ما عندك يا ثمامة قال عندي يا محمد خير فذكر

الحديث قال أطلقوا ثمامة

الربط والحبس
في الحرم

باب

الربط والحبس في الحرم واشترى نافع بن عبد الحارث

داراً للسجن بمكة من صفوان بن أمية على أن عمر إن رضي فاليوم يبعه

قلت ورعا للشجاعة الظاهرة بين عبد الرحمن وعتبة ومر في باب تفسير الشبهات في كتاب البيع

قوله (معرفته) بفتح الميم والمهملة والراء الشديدة الفساد والعيب و (سعيد بن أبي سعيد) هو

المقبري (والخيل) الركبان (والقبل) بكسر القاف الجمة والمقابل و (بنو حنيفة) بفتح المهملة

وكسر النون قبيلة من العرب (وثمامة) بضم المثناة وخفة الميم (ابن أثال) بضم الهمزة

وخفة المثناة وباللام مصر وفا أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أطلقه فأسلم وحسن إسلامه

ولم يرتدع من ارتد من أهل النمامة بفتح التحتانية وتخفيف الميم مدينة من اليمن على مرحلتين من الطائف

قوله (فذكر الحديث) أي بتمامه وطوله (وأطلقوا) بلفظ الأمر وسبق في باب ربط الأسير في المسجد

قوله (نافع بن عبد الحارث) الخزاعي من فضلاء الصحابة استعمله عمر رضي الله عنه على مكة

وأمره بشراء دار بمكة للسجن و (صفوان بن أمية) بضم الهمزة وخفة الميم وشدة التحتانية الجمعي

وَأَنَّ لَمْ يَرْضَ عُمَرُ فَلَصَفَوَانِ أَرْبَعُمِائَةٍ وَسَجَنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْلًا قَبْلَ تَجْدِ فَجَاءَتْ
بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ
سَوَارِي الْمَسْجِدِ

٢٢٦٣

الملازمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ **بَابُ الْمُلَازِمَةِ** حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا
اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رِبِيعَةَ وَقَالَ غَيْرُهُ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ
ابْنُ رِبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ
عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَدَرْدٍ

المسكى الصحابي وكلمة « على » دخلت على أن الشرطية نظراً إلى المعنى كأنه قال على هذا الشرط
فإن قلت البيع بمثل هذه الشروط فاسد . قلت الشرط لم يكن داخلاً في نفس العقد بل هو وعد أو
بما يقتضيه العقد أو كان يعبأ بشرط الخيار لعمر أو إنه كان وكبلاً لعمر رضي الله عنه ، ولو كيل
أن يأخذ لنفسه إذا رده الموكل بالعيب ونحوه . قال المهلب اشتراها نافع من صفوان للسجن وشرط
عليه إن رضي عمر بالابتياح فهي لعمر وإن لم يرض ذلك بالثمن المذكور فالدار لنافع بأربعمائة وهذا
بيع جائز . وقال والسنة في مثل قصة ثمامة أن يقتل أو يستعبد أو يفادى به أو يمن عليه فحبسه النبي
صلى الله عليه وسلم حتى يرى أي الوجه أصلح للمسلمين في أمره . قوله (غيره) أي غير يحيى
والفرق بين الطريقتين أن الأول روى يعن والثاني الملفظ حدثني جعفر بن ربيعة بفتح الراء و (عبد الله
ابن أبي حدرد) بفتح المهملة وسكون المهملة الثانية وفتح الراء وبالمهملة (الأسلى) بفتح الهمزة

الْأَسْلَى دِينَ فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ فَتَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا فَمَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا كَعْبُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ النِّصْفَ فَآخَذَ نِصْفَ مَا عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا

٢٢٦٤

التقاضي

بَابُ التَّقَاضَى **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ خُبَّابٍ قَالَ كُنْتُ قَيْنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ دَرَاهِمُ فَأَتَيْتُهُ اتَّقَاضَاهُ فَقَالَ لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ فَقُلْتُ لَا وَاللَّهِ لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى يُمِيتَكَ اللَّهُ ثُمَّ يَبْعَثَكَ قَالَ فَدَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ ثُمَّ أُبْعَثَ فَأُوْتِيَ مَالًا وَوَلَدًا ثُمَّ أَقْضِيكَ فَزَلَلْتُ (أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَوَلَدًا) الْآيَةُ

واللام وسكون المهملة بينهما مر في باب التقاضي في المسجد : وفيه جواز ملازمة الغريم لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على كعب ملازمته لغريمه . واختلفوا في المعدم هل يلزم بعد ثبوت الإعدام وانطلاقه من الحبس . قوله (إسحاق) قيل إنه ابن إبراهيم الحنظلي (وخباب) بفتح المعجمة وشدة الواو حدة الأولى و (القين) الحداد و (العاص بن وائل) بالهمز بعد الالف و (أقضك) من الإقباض وفي بعضها أقضيك من القضاء مرفى باب ذكر التنزه في كتاب البيع وفي الإجارة وفيه أن الرجل إذا كان له دين عند الفاسق لا بأس أن يطلقه ويشخص له بنفسه والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم الجزء العاشر . ويليه الجزء الحادى عشر . وأوله « كتاب اللقطة »

صفحة	صفحة
٢٤ باب البيع والشراء مع النساء	٢ باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها
٢٥ « هل يبيع حاضر لباد بغير أجر	٢ « في العطار وبيع المسك
٢٦ « من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر	٣ « ذكر الحجام
٢٧ « لا يبيع حاضر لباد بالسمسرة	٤ « التجارة فيما يكره لبعه
٢٨ « النهى عن تلقى الركبان	٥ « صاحب السلعة أحق بالسوم
٢٩ « منتهى التلقى	٦ « كم يجوز الخيار
٤٠ « إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل	٧ « إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع
٤٢ « بيع التمر بالتمر	٧ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
٤٣ « الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام	٨ « إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع
٤٤ « الشعير بالشعير	٩ « إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع
٤٥ « الذهب بالذهب	١٠ « إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته
٤٥ « الفضة بالفضة	١٢ « ما يكره من الخداع في البيع
٤٦ « الدينار بالدينار نساءً	١٣ « ما ذكر في الأسواق
٤٧ « الورق بالذهب نسيئة	١٦ « كراهية السخب
٤٨ « الذهب بالورق يداً بيد	١٨ « الكيل على البائع والمعطى
٤٩ « المزابنة	١٩ « ما يستحب من الكيل
٥١ « الثمر على رؤس النخل بالذهب والفضة	٢٠ « بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم
٥٢ « تفسير العرايا	٢١ « ما يذكر في بيع الطعام والحسكة
٥٤ « بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها	٢٢ « بيع الطعام قبل أن يقبض
٥٦ « النخل قبل أن يبدؤ صلاحها	٢٣ « من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً
٥٧ « إذا باع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها	أن لا يبيعه
٥٨ « شراء الطعام الى أجل	٢٤ « إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعه عند
٥٨ « إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه	البائع أو مات قبل أن يقبض
٥٩ « من باع نخلاً قد أبرت	٢٥ « لا يبيع على بيع أخيه
٦٠ « بيع الزرع بالطعام كيلاً	٢٦ « بيع المزابنة ٢٧ باب النجش
٦٠ « النخل بأصله ٦١ باب بيع المخاضرة	٢٨ « بيع الفرر وحبل الحبله
٦٢ « الجمار وأكله	٢٨ « بيع الملامسة ٢٩ باب بيع المناذرة
٦٢ « من أجرى أمر المصار على ما يتعارفون	٣٠ « النهى للبائع أن لا يحفل بالبل والقرو الغنم
بينهم في البيوع وغيره	٣٢ « إن شامرد المصرة أو في حلبتها صاع من تمر
٦٤ « بيع الشريك من شريكه	٣٣ « بيع العبد الزاني

صفحة	صفحة
٩٥ باب استئجار الرجل الصالح	٦٥ باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً
٩٦ « رعى الغنم على قراريط	غير مقسوم
٩٧ « استئجار المشركين عند الضرورة	٦٦ « إذا اشترى شيئاً لغيره بغير اذنه فرضى
٩٨ « إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة	٦٨ « الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب
أيام أو بعد شهر جاز	٦٨ « شراء المملوك من الحرى وهبته وعنته
٩٩ « الأجير في الغزو	٧٣ « جلود الميتة قبل أن تدبغ
٩٩ « من استأجر أجيراً فبين له الأجل ولم	٧٣ « قتل الخنزير
يبين العمل	٧٤ « لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه
١٠٠ « إذا استأجر أجيراً على أن يقيم حائطاً	٧٥ « بيع التصاوير
يريد أن ينقض جاز	٧٦ « تحريم تجارة الخمر
١٠١ « الإجارة الى نصف النهار	٧٦ « إثم من باع حراً
١٠١ « الإجارة الى صلاة العصر	٧٧ « بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة
١٠٢ « إثم من منع أجر الأجير	٧٨ « « الرقيق ٧٩ باب بيع المدبر
١٠٣ « الإجارة من العصر الى الليل	٨٠ « هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها
١٠٤ « من استأجر أجيراً فترك أجره فعمل	٨٢ « بيع الميتة والأصنام ٨٢ باب ثمن الكلب
فيه المستأجر فزاد	٨٤ كتاب السلم
١٠٦ « من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم	٨٤ « السلم في كيل معلوم
تصدق به	٨٥ « « في وزن معلوم
١٠٧ « أجر السمسة	٨٦ « « الى من ليس عنده أصل
١٠٨ « هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في	٨٨ « « في النخل
أرض الحرب	٧٩ « الكفيل في السلم
١٠٨ « ما يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب	٩٠ « السلم الى أجل معلوم
١١١ « ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الاماء	٩١ « « الى أن تنتج الناقة
١١٢ « خراج الحمام	٩٢ كتاب الشفعة
١١٢ « من كلم موالى العبدان يخففوا عنه خراجهم	٩٢ باب الشفعة مالم يقسم
١١٣ « كسب البغى والاماء	٩٣ « عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع
١١٤ « عسب الفحل	٩٤ « أى الجوار أقرب
١١٤ « إذا استأجر أرضاً فأت أحدهما	٩٥ كتاب الإجارة

صفحة

صفحة

١١٦ كتاب الحوالات

١١٦ باب هل يرجع في الحوالة

١١٧ د إذا أحال على ملى فليس له رد

١١٨ د ان أحال دين الميت على رجل جاز

١١٩ د الكفالة في القرض والديون بالابدان

وغيرها

١٢٢ د قول الله تعالى «والذين عاقدت أيمانكم»

الآية

١٢٣ د من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع

١٢٥ د جوار أبي بكر في عهد النبي صلى الله

عليه وسلم وعقده

١٢٩ د الدين

١٣٠ كتاب الوكالة

١٣٠ باب وكالة الشريك الشريك في القسمة

وغيرها

١٣١ د إذا وكل المسلم حريباً في دار الحرب

أو في دار الاسلام جاز

١٣٢ د الوكالة في الصرف والميزان

١٣٣ د إذا أبصر الراعى أو الوكيل شاة تموت

أو شيئاً يفسد ذبح وأصلح ما يخاف

عليه الفساد

١٣٤ د وكالة الشاهد والغائب جائزة

١٣٥ د الوكالة في قضاء الديون

١٣٦ د إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفيع قوم جاز

١٣٧ د إذا وكل ان يعطى شيئاً

١٣٩ د وكالة المرأة الامام في النكاح

١٤٠ د إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً

فأجازه الموكل

١٤٢ باب إذا باع الوكيل شيئاً فبيعه مردود

١٤٣ د الوكالة في الوقف ونفقته

١٤٣ د الوكالة في الحدود

١٤٤ د الوكالة في البدن وتهاهدها

١٤٥ د إذا قال الرجل لوكيله ضعه حيث أراك الله

١٤٦ د وكالة الامين في الخزائن ونحوها

١٤٧ كتاب الحرث والمزارعة

١٤٧ باب فضل الزرع والغرس

١٤٨ د ما يحذر من عواقب الاشتغال

١٤٩ د اقتناء الكلب للحرث

١٥٠ د استعمال البقر للحرثة

١٥١ د إذا قال اكفني مؤنة النخل أو غ

وتشر كنى في التمر

١٥١ د قطع الشجر والنخل

١٥٣ د المزارعة بالشطرنج ونحوه

١٥٤ د إذا لم يشترط السنين في المزارعة

١٥٤ د المخارة

١٥٥ د المزارعة مع اليهود

١٥٥ د ما يكره من الشروط في المزارعة

١٥٦ د إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم

١٥٨ د أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

١٥٩ د من أحيا أرضاً مواتاً

١٦١ د إذا قال رب الأرض افرك ما فرك الله

ولم يذكر أجلاً

١٦٢ د ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه عليه

وسلم يواسى بعضهم بعضاً

١٦٥ د كراء الأرض بالذهب والفضة

١٦٧ د ما جاء في الغرس

صفحة

١٦٩ كتاب المساقاة

١٦٩ باب في الشرب

١٦٩ د في الشرب ومن رأى صدقة الماء وهبته جائزة

١٧١ د من قال أن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى

١٧٢ د من حفر بئرا في ملكه لم يضمّن

١٧٢ د الخصومة في البئر والقضاء فيها

١٧٣ د لمّ من منع ابن السليل من الماء

١٧٥ د سكر الانهار

١٧٥ د شرب الاعلى قبل الاسفل

١٧٦ د شرب الاعلى إلى السكعين

١٧٧ د فضل سقي الماء

١٧٩ د من رأى أن صاحب الحوض والقربة

أحق بمائه

١٨٢ د لآحي إلا لله ولرسول صلى الله عليه وسلم

١٨٣ د شرب الناس والدواب من الانهار

١٨٥ د بيع الحطب والكلأ

١٨٨ د القطائع ١٨٨ باب كتابة القطائع

١٨٩ د حلب الابل على الماء

١٨٩ د الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط

أو في نخل

١٩٢ كتاب الاستقراض

١٩٢ باب في الاستقراض واداء الديون

١٩٢ د من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه

١٩٣ د من اخذ أموال الناس يريد أداءها أو انلافها

١٩٣ د اداء الديون وقال الله تعالى د إن الله

يأمركم أن تؤدوا الامانات ، الآية

١٩٥ د استقراض الابل ١٩٥ باب حسن التقاضي

١٩٦ د هل يعطى اكبر من سنه

١٩٦ د حسن القضاء

صفحة

١٩٧ باب إذا قضى دون حقه أو حمله فهو جائز

١٩٧ د إذا قاص أو جازفه في الدين تمرا

بتمر أو غيره

١٩٩ د من استعاذ من الدين

٢٠٠ د الصلاة على من ترك ديننا

٢٠١ د مطل الغنى ظم

٢٠١ د لصاحب الحق مقال

٢٠٢ د إذا وجد ماله عند مفلس

٢٠٣ د من اخر الغريم الى الغد أو نحو ذلك

ير ذلك مطال

٢٠٣ د من باع مال المفلس أو المعدم فقسمه

بين الغرماء

٢٠٤ د إذا اقترضه الى اجل مسمى أو اجله

في البيع

٢٠٤ د الشفاعة في وضع الدين

٢٠٦ د ما ينهى عن اضاغة المال

٢٠٧ د العبد راع في مال سيده

٢٠٩ كتاب الخصومات

٢٠٩ باب ما يذكر في الاشخاص والخصومة بين

المسلم واليهود

٢١٢ د من رد امر السفيه والضعيف العقل

٢١٣ د كلام الخصوم بعضهم في بعض

٢١٦ د اخراج اهل المعاصي والخصوم من

البيوت

٢١٧ د دعوى الوصى للبيت

٢١٨ د الترويق ممن تخشى معرفته

٢١٨ د الربط والحبس في الحرم

٢١٩ د الملازمة ٢٢٠ باب التقاضي

(تم الفهرس)